مقدمة في
مصادر أصول اللغة

الدكتور
عبد الفتاح عبد العليم البركاوي
أستاذ ورئيس قسم أصول اللغة
بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ... وبعد ..

فقد شرفني قسم اللغة العربية بأن أسند إلي تدريس مادة « المصادر اللغوية » للفرقة الثالثة بكلية التربية ـ جامعة عين شمس ، وكان لزاما علي قبل تأليف كتاب في هذه المادة أن أطلع على جهود أساتذتي وزملائي الذين سبقوني إلى التأليف فيها ، وهنا وجدت عناوين مختلفة لهذا النوع من التأليف ، من ذلك على سبيل المثال :

١ ـ « دراسات لغوية » للدكتور أمين محمد فاخر ، وقد تضمن دراسة وافية لكتاب « الخصائص » لابن جني ، وكتاب « الصاحبي في فقه اللغة » لابن فارس ، وكتاب « المزهر » للسيوطي .

٢ ـ « مصادر اللغة » للدكتور عبد الحميد الشلقاني ، وقد اعتنى فيه بمصادر اللغة من حيث هي منابع أو موارد استقى منها العلماء المادة اللغوية المدونة ، فتحدث عن : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربي ، وأمثال العرب ومحاوراتهم ونوادرهم ، ثم تحدث عن الألفاظ المعربة ذات الأصول الأجنبية ، ثم تحدث عن المعاجم اللغوية من حيث هي أوعية حفظت لنا الموروث من الكلام العربي الفصيح .

٣ ـ « المصادر الأدبية واللغوية » للدكتور / عز الدين إسماعيل ، وقد تناول في القسم الخاص بالمصادر اللغوية الذي عنون له بـ « المصادر اللغوية والمعاجم » جمع اللغة والتصنيف فيها ، وذكر من المصادر اللغوية كتاب « الخيل » لأبي عبيدة ، و« النوادر » لأبي زيد الأنصاري ،

و« إصلاح المنطق » لابن السكيت ، و« الخصائص » لابن جني ، وفيما يتعلق بالمعاجم اختار أربعة منها ، هي : « مقاييس اللغة » لابن فارس ، و« الصحاح » للجوهري ، و« لسان العرب » لابن منظور ، و« القاموس المحيط » للفيروزابادي .

٤ ـ « من ذخائر المكتبة العربية » للدكتور إبراهيم عوض ، وقد تناول فيه مؤلفات عديدة بالدراسة والنقد ، وكان ضمن المؤلفات اللغوية التي تناولها : « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، و« الأمالي » لأبي علي القالي ، و« الخصائص » لابن جني ، وتناول من كتب التفسير : تفسير الإمام الشوكاني « فتح القدير » ، ثم تحدث عن كتاب « الإفصاح في فقه اللغة » للأستاذين حسين يوسف موسى ، وعبد الفتاح الصعيدي ، وختم ذخائر المكتبة بـ« موسوعة المستشرقين » لعبد الرحمن بدوي [١] .

٥ ـ « المدخل إلى مصادر اللغة العربية » للدكتور سعيد بحيري ، وقد تحدث فيه عن « بدايات التأليف اللغوي عند العرب » ، ثم عن الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد ، مثل : « خلق الإنسان » ، و« الخيل » ، و« الإبل » ... إلخ ، ثم عن الرسائل المتعلقة بمشكلة لغوية واحدة ، مثل : « الهمز » لأبي زيد الأنصاري ، و« المذكر والمؤنث » للفراء ، وبعد الحديث عن معاجم الموضوعات ، مثل : « الغريب المصنف » لأبي عبيد ، و« المخصص » لابن سيدة ، تناول المؤلف كتب الظواهر اللغوية ، مثل : « الأضداد » ، مُدْخِلا كتب النوادر ضمن هذه

---

(١) تحدث الدكتور عوض أيضا عن بعض المراجع العقدية والتاريخية والجغرافية ، فكتب عن : « الملل والنحل » للشهرستاني ، و« نفح الطيب » للمقري ، و« معجم البلدان » لياقوت الحموي ، حيث لم يتقيد بمصادر من نوع بعينه كاللغة أو الأدب مثلا .

المجموعة ، وبعد ذلك تناول كتب التصويب اللغوي ، مثل : « إصلاح المنطق » لابن السكيت ، و« لحن العامة » للزبيدي ، ثم تحدث عن مصادر فقه اللغة ، مضمنا إياها مؤلفات : « الخصائص » لابن جني ، و« الصاحبي في فقه اللغة » لابن فارس ، و« المزهر » للسيوطي ، ثم ختم الكتاب بحديث مفصل عن المعاجم مقسما إياها إلى أقسام ثلاثة ، هي :

١ ـ معاجم بنيت على أساس صوتي ، مثل : « العين » للخليل بن أحمد ، و« تهذيب اللغة » للأزهري .

٢ ـ معاجم بنيت على أساس الأصول (الأخير فالأول) ، مثل : الصحاح ، ولسان العرب .

٣ ـ معاجم بنيت على أساس هجائي ، مثل : « المعجم الوسيط » ومعجم هانز فير ، وهو معجم ثنائي اللغة (عربي ـ ألماني) .

إن هذه الصورة الموجزة لما سمي بـ « المصادر ـ دراسات لغوية ـ ذخائر » تعطي فكرة واضحة عن تنوع وثراء المكتبة اللغوية عند العرب ، ويلاحظ أنها قد خلت من نوعين مهمين من أنواع المصادر اللغوية ، وهما : مصادر الدراسات الصوتية ، ومصادر دراسة اللهجات العربية القديمة التي انعكست بوضوح في القراءات القرآنية من ناحية ، وفي الحديث الشريف من ناحية أخرى ، وقد رأينا أن تتضمن هذه المقدمة هذين النوعين من المصادر ، ولما كان مفهوم « المصدر » من المفاهيم الحديثة التي لم تستقر بعد في أذهان الدارسين ، كان لزاما أن نحدد المراد بمصطلح « المصدر » ، ونكشف عن علاقته بمصطلحين آخرين ينتميان مثله إلى هذا الحقل المعرفي ، ألا وهما : المورد والمرجع ، أما مصطلح أصول اللغة التي أوردناه هنا فهو مصطلح قديم ، ولكنه استخدم حديثا

استخداما جديدا لدى طائفتين من المهتمين بالعربية ، وهما : علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمتخصصون في اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وسنكشف عن هذا الاستخدام في التمهيد الذي يعقب هذه المقدمة .

لقد انقسمت دراستنا لمصادر اللغة وأصولها إلى أربعة أقسام وفقا للموضوع الذي تتناوله هذه المصادر ، ومن ثم فقد تناولنا في الفصل الأول من هذه المقدمة : مصادر الدراسات الصوتية ، وفي الفصل الثاني : مصادر الثروة اللغوية ، وفي الفصل الثالث والأخير : تناولنا مصادر فقه اللغة الذي تضمن تصين في اللهجات العربية القديمة .

إن تقديم صورة كاملة عن هذه الأنواع المختلفة من المصادر اللغوية تقتضي دراسة أوسع مما تحتمله هذه المقدمة ، ومن ثم فقد رأينا الاكتفاء بما نعتقد أنه يقدم صورة واضحة عن هذه النوعية أو تلك ، ولم يكن من النادر أن يشتمل مصدر واحد على نوعين أو أكثر من أنواع الدراسة اللغوية ، فـ « الخصائص » لابن جني على سبيل المثال تحوي دراسات صوتية ولهجية ، إلى جانب تناولها للعديد من قضايا فقه اللغة ، ومثل ذلك يقال أيضا عن كتاب « الصاحبي في فقه اللغة » لأحمد بن فارس ، ناهيك عن « الكتاب » لسيبويه الذي يعد مصدراً أساسياً ليس للدراسات النحوية والصرفية والصوتية فحسب ، ولكن لدراسات فقه اللغة أيضاً ، ولذلك سنكتفي بالحديث عن المصدر ومؤلفه في الموضع الذي يتم الاقتباس فيه من هذا المصدر للمرة الأولى ، ثم نحيل على ذلك عند تناوله في المرة أو المرات التالية .

إن المنهج الذي ارتضيناه لهذه المقدمة يتلخص في أن نقدم بين كل

فصل بتمهيد يكشف عن التنوع والثراء في هذا النوع من المصادر أو ذاك ، ثم يعقب ذلك حديث عن المصادر المختارة منه ، مُعَرِّفين أولا بالمؤلف ، ثم بالمصدر الذي نختتم الحديث عنه بنص أو أكثر من النصوص الكاشفة عن محتواه وقيمته في الدرس اللغوي ، ولم يكن من النادر أن نتناول نصوصا تراثية من مصدرين لغويين لمؤلف واحد كابن جني في « الخصائص » و« سر الصناعة » مثلا ، وكذلك قد تتعدد النماذج من المصدر نفسه إذا كان من ذلك النوع الذي يتناول أكثر من نوع من أنواع الدراسات اللغوية .

إننا نأمل بهذه المقدمة في مصادر أصول اللغة « أن نكون قد أضفنا لبنة - ولو يسيرة - إلى صرح الدراسات اللغوية المعاصرة ، فإن تك وفقنا فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن تكن الأخرى فحسبي أني بذلت الجهد وأخلصت النية ، وما توفيقنا إلا بالله ، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

القاهرة محرم ١٤٢٥هـ

الموافق فبراير ٢٠٠٤م

د. عبد الفتاح البركاوي

تمهيد

المصدر والمرجع وأصول اللغة

أولا : المصدر

لفظ « المصدر » اسم مكان أو مصدر ميمي مأخوذ من مادة « ص د ر » ، وتفيد هذه المادة ـ كما يقول ابن فارس ـ أحد معنيين :

الأول : خلاف الوِرْد .

والآخر : صدر الإنسان وغيره .

فالأول قولهم : صدر عن الماء ، وصدر عن البلاد ، إذا كان قد وردها ثم صدر عنها ، وأما الآخر فمنه : الصدر للإنسان ، والجمع صدور [1] .

وقال الخليل : الصدر : أعلى مقدم كل شيء ... ، وصدر الأمر : أوله ، والصَّدَر : الانصراف عن الورد وعن كل أمر [2] ، والمصدر : أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال ، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام ، كقولك الذهاب والسمع والحفظ ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال : ذهب ذهابا ، وسَمِع سمعاً وسماعاً ، وحفظ حفظاً [3] .

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٣/ ٣٣٧ .

(٢) العين للخليل ٧/ ٩٢ .

(٣) يشير الخليل هنا إلى « المصدر » في اصطلاح النحويين ، ثم يعلل لهذه التسمية وفقا للمذهب البصري الذي يرى القائلون به أن المصدر هو أصل المشتقات ، وقد خالفهم في ذلك الكوفيون ، فذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل . انظر في الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/ ١٥٥٦ .

وقد أوردت المعاجم العربية اللاحقة ما جاء في كتاب « العين » ، ولم تزد عليه سوى تفصيلات يسيرة [١] ، من ذلك على سبيل المثال قول الزمخشري : « ومن المجاز طريق صادر وارد ، أي يرد فيه الناس ويصدرون ، وأخذ الأمر بصدره أي بأوله .. وهو يعرف موارد الأمور ومصادرها ... » [٢] .

وقد غلب على الاستعمال اللغوي للمادة المعنى الأول الذي ذكره ابن فارس : وهو خلاف الورد ، فجاء في القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ ... قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ... ﴾ (القصص : ٢٣) ، أي قالت ابنتا شعيب عليه السلام : لا نسقي حتى يصدر عن الماء ويخلي ، وحينئذ نردان [٣] .

وجاء في الحديث : « كان له ركوة تسمى الصادر » ، سميت بذلك لأنه يُصْدر عنها بالري ، وجاء فيه أيضا : « فأصدرتنا ركابنا » ، أي : صرفتنا رواء فلم نحتج إلى المقام بها للماء [٤] .

وفي الشعر العربي جاء قول قُسّ بن ساعدة (أو غيره) :

لما رأيت مواردا ... للموت ليس لها مصادر

قال ابن الأثير : « المصادر : المواضع التي يرجعون فيها ومنها .. » [٥] .

---

(١) انظر - مثلا - : الصحاح ٢/ ٧١٠ ، ولسان العرب ص ٢٤١١ (ط. دار المعارف) ، والقاموس المحيط ص ٥٤٣ (ط. بيروت) .

(٢) أساس البلاغة ص ٣٥٠ .

(٣) تفسير القرطبي ١٣/ ١٧٦ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٣/ ١٦ ، والركوة : هي البئر .

(٥) منال الطالب .. شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ١٣٦ .

ومعنى هذا أن لفظ المصدر يطلق على طريق الرجوع ، وعلى الموضع الذي يرجع منه .

ونستخلص من ذلك أن لفظ « المصدر » وما اشتق منه قد غلب استعماله في التراث ، خاصة في القرآن الكريم والحديث الشريف في معنى : الرجوع عن الورد خاصة رجوعاً مصحوبا بالرِّيِّ .

المصدر في اصطلاح اللغويين المعاصرين

استعمل اللغويون المعاصرون لفظ « المصدر » مصطلحا للدلالة على أمرين :

الأول : المنابع التي تُستقى منها المادة اللغوية ، مثل : القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي ، وذلك كما في كتاب « مصادر اللغة » للدكتور / عبد الحميد الشلقاني .

الآخر : المؤلفات التي تضمنت هذه الثروة اللغوية أو جزءاً منها ، وذلك كما صنع الدكتور سعيد بحيري في كتابه « المدخل إلى مصادر اللغة العربية » ، ويبدو أن الدكتور الشلقاني قد استعمل الإضافة بمعنى اللام ، أي مصادر للغة ، أما الدكتور البحيري فقد استعمل الإضافة على معنى في أي مصادر في اللغة ، وعندما يستخدم الأسلوب الإضافي « مصادر لغوية » فإن المراد هو المؤلفات الأساسية في اللغة ، وذلك كما في صنيع الدكتور عز الدين إسماعيل ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح « المصدر » ليس مقتصرا على اللغة ، إذ يطلق مثلا على الأدب أو النحو أو التاريخ أو الحديث الشريف ، فيقال مثلا : مصادر الأدب أو المصدر الأدبي ... إلخ .

والمراد بـ « المصدر » في هذا الاستعمال الأخير :

« كل كتاب تناول موضوعا وعالجه معالجة شاملة عميقة ، أو هو : كل كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق ، بحيث يصبح أصلا لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه ، كصحيحي الإمامين البخاري ومسلم ، إذ هما أصلان ومصدران في الحديث النبوي ، بينما تعد كتب الحديث المختارة كـ " الأربعين النووية " من المراجع في ذلك ، وككتاب " الكامل " للمبرد ، و" صبح الأعشى " للقلقشندي ، هما أصلان ومصدران في الأدب ، وغيرهما مما أخذ عنهما مرجع ، ومثل هذا يقال في " تاريخ الطبري " و" سيرة ابن هشام " كلها أصول ومصادر في بابها ، وما اقتبس أو استمد منها مرجع في بابه » (١) .

ويفهم مما ذكره الدكتور الطاهر مكي أن المصادر تعني : الآثار (الأدبية أو اللغوية) التي تروى مشافهة ، أو تدون في كتب ، أو تنقش على الأبنية دون تعليق على النص أو تفسير له ، دون تمهيد له أو تعليق عليه (٢) .

وهذا التصور وإن كان صحيحا بالنسبة لبعض الآثار الأدبية ، فهو لا ينطبق على ما رواه علماء اللغة الأولون ، حيث لم تخل رسالة من شرح أو تعليق ، وربما كان هذا الشرح أو التفسير هو الهدف الأساسي لتأليف معاجم اللغة منذ عصر الخليل وحتى يومنا هذا .

---

(١) محمد عجاج الخطيب : « في المكتبة والبحث والمراجع » ص ٢٢ (بتصرف يسير) نقلا عن المصادر الأدبية واللغوية للدكتور عز الدين إسماعيل ص ٥٣ .

(٢) دراسة في مصادر الأدب ص ١٠٤ .

إن الذي نرجحه أن المصطلح « مصدر » قد دخل في الدراسات الحديثة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Source book بمعنى المرجع الأصلي ، أو منبع (المعلومات) ، وهذه الترجمة موفقة إلى حد كبير ، شريطة أن نراعي العلاقة الوثيقة بين الأصل اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وقد سبق أن ذكرنا أن المادة اللغوية « ص د ر » تفيد الأولية ، كما تعني الرجوع عن الورد بعد الرِّيّ ، وبملاحظة الأمرين معا ـ أي الترجمة عن الأصل الإنجليزي ، والدلالة اللغوية للفظ « المصدر » في اللغة العربية ـ يمكن تحديد مفهوم المصدر بأنه (١) :

كل كتاب أو رسالة يقصد فيه مؤلفه إلى المنابع الأولى للتراث العربي ويفيد منها ويصوغها صياغة علمية تمكن الغير من الإفادة منها على نحو من الأنحاء .

ويمكن من خلال هذا المفهوم أن نتعرف على سمات « المصدر » فيما يلي :

أولا : يحوي المصدر معلومات جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها في موضوعه .

ثانيا : أن تكون هذه المعلومات مستقاة من المنابع مباشرة بحيث تكتسب المعلومات صفة الأولية .

---

(١) لم يرد لفظ مصدر مصطلحا إلا في المعنى الذي أشار إليه الخليل ، أي أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال ، وقد تناقلت كتب النحو والمصطلحات هذا المعنى ، فقال التهانوي نقلا عن الرضي : يطلق المصدر عند النحاة على المفعول المطلق ، ويسمى حدثا وحدثانا وفعلا ، ويطلق أيضا على اسم الحدث الجاري على الفعل ، أي أنه اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب ، أو تضمنا كالجلسة .... .
انظر في ذلك : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١/١٥٥٦ .

ثالثا : أن يكون للمؤلف نوع من التفرد في بابه ، سواء في جمع المادة أو تصنيفها أو الاستنباط منها .

وبتطبيق هذه المعايير الثلاثة في مجال اللغة ، نجد أن مؤلفات اللغويين العرب في القرن الثاني الهجري تعد مصادر لغوية ، لأن مصنفيها رجعوا مباشرة إلى العرب ، وحووت من الثروة اللغوية قدراً كبيراً أفاد منه مؤلفوا المعاجم فيما بعد . أما المعاجم ذاتها فمنها ما هو مصدر مثل كتاب « العين » للخليل ، وكتاب « الصحاح » للجوهري ، ومنها ما هو مرجع مثل « القاموس المحيط » للفيروزابادي ، و« لسان العرب » لابن منظور .

ثانيا :المرجع

المرجع في اللغة

لفظ « مرجع » اسم مكان أو مصدر ميمي مأخوذ من مادة « ر ج ع » التي تدل على الرد والتكرار [١] ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ ... ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ... ﴾ (الأنعام : ٦٠) ، والمراجعة : المعاودة ، يقال : راجعه الكلام ، أي عاوده فيه [٢] ، ويقال ـ أيضا ـ : إياك والرجيع من القول ، وهو المعاد منه [٣] ، والرجوع : العود إلى ما كان منه البدء أو تقدير البدء ، مكانا كان أو قولا أو فعلا ، وقد وردت هذه المادة في القرآن الكريم على عشرة أوجه ، منها : العود ، والرد ، والإقبال على الشيء ... إلخ [٤] .

---

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٠ .   (٢) الصحاح ٣/ ١٢١٦ .
(٣) أساس البلاغة ص ٢٢٩ .
(٤) انظر هذه الوجوه وأمثلتها في القرآن الكريم في : بصائر ذوي التمييز في لطائف =

المرجع في اصطلاح اللغويين المعاصرين

كما استخدم اللغويون المعاصرون مصطلح « مصدر » ترجمة لـ Source ، فقد استخدموا مصطلح مرجع ترجمة لمصطلح Reference ، ويعنون به :

١ ـ الكتاب الذي رجع فيه صاحبه إلى المادة (العلمية) في مصدرها ، وأفاد منها [١] .

٢ ـ الكتاب الذي يساعد على فهم النص الأدبي وتوضيحه وتفسيره [٢] .

وإذا كان التعريف الأخير إنما هو للمرجع الأدبي ، فإنه ينطبق أيضا على المراجع اللغوية ، وعلى الدراسات القرآنية ، وكثير من المعاجم والمراجع النحوية وغيرها ، فـ « التاج » مثلا شارح للقاموس وموضح لما فيه ، وكتب التفسير وشروح الحديث مراجع تعين على فهم النص القرآني أو الحديث الشريف ، كما أن شروح الألفية والشاطبية ونحوهما مراجع لفهم ألفية ابن مالك ، والشاطبية (في القراءات السبع) ، وهكذا .

والذي نراه أن هذين التعريفين للمرجع ـ أيا كان نوعه ـ لا يحددان على وجه دقيق السمات الدلالية لمصطلح « مرجع » ، لأن المصدر أيضا يرجع فيه صاحبه إلى مصدر آخر قد يكون عن طريق

== الكتاب العزيز للفيروزابادي ٣/ ٣٩ وما بعدها .

(١) المصادر الأدبية واللغوية للدكتور عز الدين إسماعيل ص ٥٤ .

(٢) الطاهر أحمد مكي : دراسة في مصادر الأدب ص ١٠٤ (نقلا عن المرجع السابق ، الصفحة نفسها) .

الرواية الشفهية ، أو عن طريق السماع من الشيخ ، أو حتى بالرجوع إلى المصنفات السابقة ، كما أن المصدر خاصة في المجال اللغوي يساعد في فهم المفردات ، ويحدد مجالات استخدامها ، ونقترح حلا لهذه الإشكالية أن نستخدم في المجال المعرفي ثلاث مصطلحات بدلا من اثنين ، وهي :

المورد.المصدر.المرجع

١.المورد [١]

هو كل ما يحوي المادة الأولية التي يستقي منها العلماء معارفهم اللغوية أو الأدبية ليقوموا بتدوينها ، وذلك مثل السماع المباشر عن العرب في محاوراتهم وأرجازهم وأشعارهم ، أو الأخذ عن القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو المأثور من الحكم والأمثال ، وبذلك تكون الموارد بمثابة عين الماء التي يرتوي منها العلماء ، ويصدرون عنها ، أو بمثابة الشجرة المثمرة التي يقطفون ثمارها ليضعوها في سلال تحفظها ، وتحقق الانتفاع بها لمن بعدهم .

٢.المصدر

وهو كل مؤلف يحوي المادة المستخرجة من الموارد السابقة ، وذلك مثل الرسائل التي دونها أو أملاها العلماء العرب الذين خرجوا إلى

---

(١) المورد بهذا المعنى يرادف المصدر عند الدكتور الشلقاني ، وقد استخدم الدكتور محمود الطناحي لفظ « المورد » وأراد به مجموعة الكتب التي رجع إليها ابن الأثير في تأليف كتابه « منال الطالب » مثل : الصحيحين للبخاري ومسلم ، وطبقات ابن سعد ، انظر في ذلك : فهارس كتاب « منال الطالب .. شرح طوال الغرائب » لابن الأثير ، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ص ٦٧٩ .

البادية ، فسمعوا عن العرب ما يتعلق بموضوع هذه الرسالة أو تلك ، ومثل المعاجم التي التقى مؤلفوها بالعرب مباشرة ، كالخليل بن أحمد ، وأبي منصور الأزهري ، وغيرهم من الذين شافهوا الأعراب وأكملوا ما سمعوه بما رووه من الشعر العربي ، وبما حفظوه من كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله الكريم ﷺ .

٢ـ المرجع

وهي مؤلفات المتأخرين التي تدور حول ما حوته المصادر الأولى شرحا وتفسيرا ، أو تعيد ترتيب المادة بتصنيفها على نحو يمكن الإفادة منها على نحو أفضل ، وربما حوت هذه المراجع أيضا تهذيبا لما جاء بالمصادر ، أو نقداً لها .

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي :

١ ـ الأحاديث الشريفة التي نقلت إلينا رواية أو بالتدوين في الكتب الصحاح تعد مورداً نهل منه علماء الغريب وشراح الحديث .

٢ ـ كتب غريب الحديث التي تناول فيها العلماء الأحاديث الغريبة بالشرح والتفسير ، مثل كتاب « غريب الحديث » لأبي عبيد (٢٢٤هـ) ، وكتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وكتاب « غريب الحديث » للخطابي (٣٨٨هـ) ، كلها مصادر ، لأن ما بها من مادة الشرح غير مكررة ، وإنما دونت للمرة الأولى ، فأبو عبيد شرح ما اعتبره غريبا في عصره ، ثم جاء ابن قتيبة فأضاف شرحا لأحاديث جديدة لم يذكرها أبو عبيد ، ثم جاء الخطابي بعدهما وشرح من الأحاديث ما لم يذكره صاحباه ، ولذلك تعد هذه الكتب الثلاث أمهات كتب الغريب .

٣ ـ مؤلفات الغريب التي جاءت بعد ذلك لم تضف إضافات ذات بال ، وإنما أعادت ترتيب مادة « غريب الحديث » وربما شرحته بطريقة أخرى ، وذلك مثل كتاب « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري (٥٣٨هـ) ، وكتاب « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير (٦٠٦هـ) .

وعلى ذلك فصحيح الإمامين البخاري ومسلم من الموارد ، وكتب غريب الحديث لأبي عبيد وابن قتيبة والخطابي مصادر ، أما الفائق والنهاية فهما من المراجع .

ثالثا : أصول اللغة

سبق أن ذكرنا في المقدمة أن مصطلح « أصول اللغة » مصطلح قديم أشار إليه ابن فارس ، عندما تحدث عن أن لعلم العربية أصلا وفرعا [١] ، وقد عني بالأصل الموضوعات التي تناولها في كتابه « الصاحبي في فقه اللغة » من نحو القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ورسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا [٢] ، ولما كانت هذه الموضوعات تؤدي إلى فهم صحيح شامل للاستعمالات اللغوية ، أطلق ابن فارس على كتابه الذي ألفه لهذا الغرض مصطلح « فقه اللغة » .

وفي العصر الحديث استُخدمت عبارة « أصول اللغة » مصطلحا للدراسات اللغوية المتعلقة بالمفردات ، وعلاقاتها ، والقوانين التي تخضع لها في كل من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وكليات اللغة العربية في جامعة الأزهر .

---

(١) انظر في ذلك : مقدمة مقاييس اللغة ١ / ٣ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٣ .

ومن الموضوعات التي تبحثها لجنة أصول اللغة في المجمع على سبيل المثال : موضوعات الاشتقاق [١] ، والنحت ، والتعريب ، والتصويب اللغوي ، ونحو ذلك .

أما في كليات جامعة الأزهر فقد انقسمت الدراسة إلى أربع تخصصات ، هي :

١ ـ تخصص اللغويات ، وفيه يدرس النحو والصرف والعروض.

٢ ـ تخصص الأدب والنقد ، وفيه تدرس النصوص الأدبية وتاريخ الأدب والنقد الأدبي .

٣ ـ تخصص البلاغة ، وفيه تدرس فروع البلاغة من البيان والمعاني والبديع .

٤ ـ تخصص أصول اللغة ، وفيه تدرس مواد : المعاجم العربية ـ الأصوات والتجويد ـ القراءات واللهجات ـ علم اللغة ـ فقه اللغة ـ وأخيرا أضيف علم الدلالة .

وفي ضوء ما استقر عليه العمل في هاتين المؤسستين العريقتين ، فإننا نرى أن مصطلح « مصادر أصول اللغة » يطلق ويراد به :

أ ـ الدراسات الصوتية (بما فيها علم التجويد أو الأداء القرآني) .

---

(١) انظر مثلا قرارات لجنة أصول اللغة في مجلة المجمع جـ ٢٤ ص ١٩٤ ، حيث تناولت هذه القرارات : إطلاق جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة ، جواز صوغ فعيل للدلالة على المشاركة ص ١٩٦ ، وانظر أيضا ما قدمته لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع المنعقد في يناير سنة ١٩٦٩ في إحدى عشرة مسألة من أوضاع اللغة وأصولها ، وقد نشر ذلك في العدد ٢٥ ص ١٩٢ وما بعدها .

ب ـ مصادر الثروة اللغوية التي تعنى بالمفردات اللغوية جمعاً وتصنيفاً في المعاجم الخاصة أو العامة .

ج ـ مصادر دراسة القراءات القرآنية [١] واللهجات العربية [٢] .

د ـ مصادر فقه اللغة العربية .

هـ ـ مصادر الدراسات اللغوية الحديثة التي تتضمن علم اللغة الحديث ، وعلم اللغة التطبيقي ، وعلم الدلالة .

وسوف نعرض بإيجاز في هذه المقدمة للأنواع الأربعة الأولى ، آملين أن نتمكن في المستقبل القريب ـ إن شاء الله تعالى ـ من الكتابة في مصادر النوع الخامس ـ أي : الدراسات اللغوية الحديثة ـ مثل كتب دى سوسير ، وبلومفيلد ، وبروكلمان ، وغيرهم من الذين أرسوا دعائم هذه الدراسات في العصر الحديث .

---

(١) يراد بـ « مصادر القراءات القرآنية » : تلك المؤلفات التي تتناول علم القراءات رواية كما في السبعة لابن مجاهد ، والتيسير لأبي عمرو الداني ، والإقناع لابن الباذش ، أما علم القراءات دراية فيشمل المؤلفات الأولى التي تناولت توجيه القراءات والاحتجاج لها سواء أكانت متواترة أو شاذة ، وذلك كما في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، والمحتسب لابن جني ، وهذه أقرب إلى علوم القرآن منها إلى اللغة .

(٢) فيما عدا لغات القرآن المنسوب لابن عباس (برواية ابن حسنون) لم يصلنا مؤلفات مستقلة في اللهجات العربية القديمة ، وقد تناثرت المعلومات الخاصة بها في المصادر اللغوية والأدبية ، مثل الكتاب لسيبويه ، والكامل للمبرد ، والخصائص لابن جني ، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ، ولعل اقتباسنا من المصدرين الأخيرين نصين يكشفان عن كيفية معالجة علمائنا القدماء لقضايا اللهجات العربية (انظر النص الثاني من كتاب الخصائص ، والنص الأول من كتاب الصاحبي لابن فارس) .

الفصل الأول
مصادر الدراسات الصوتية

- أهمية الدراسات الصوتية .
- أصالة الدراسات الصوتية .
- نشأة الدراست الصوتية وتطورها .
  - الكتاب لسيبويه .
  - سر صناعة الإعراب لابن جني .
  - التحديد في صنعة الإتقان والتجويد للداني .

تمهيد

أهمية الدراسة الصوتية

للدراسات الصوتية أهمية خاصة لثلاث طوائف من العلماء هم :

١ ـ اللغويون الذين اهتموا بالدراسة الصوتية ، خاصة ما يتعلق من ذلك بمخارج الحروف وصفاتها ، نظرا لاعتمادهم على المخارج في ترتيب الثروة اللغوية التي تضمنتها المعاجم الأولى ، مثل كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، وكتاب « تهذيب اللغة » للأزهري ، وقد كان اتباعهم لنظام التقليبات (التباديل) في الجذور الثنائية والثلاثية قد دفعهم إلى حصر الوحدات الصوتية (أي الحروف الأصول) لمعرفة ما ينشأ من تباديلها من الصيغ المستعملة أو المهملة ، كما كان من هدفهم أيضا معرفة نظام توالي الحروف في بناء الكلمات العربية .

٢ ـ النحاة الذين دفعهم إلى دراسة أصوات العربية معرفة قضايا الإبدال والإدغام والإتباع ونحو ذلك ، مما سنفصل جانبا منه في دراسة سيبويه للأصوات العربية .

٣ ـ أهل الأداء والمقرئون الذين كانت حاجتهم إلى دراسة الأصوات العربية أشد من حاجة الفريقين السابقين ، نظرا لأن الترتيل القرآني يتطلب تجويد الحروف ومعرفة الوقوف [١] ، فأما تجويد الحروف فلا يتم إلا بإعطاء كل حرف حقه (أي إخراجه من مخرجه الصحيح ، واتصافه بالصفات اللازمة له من نحو الجهر والهمس والشدة والرخاوة

---

(١) نقل عن الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ أنه عندما سئل عن الترتيل ، قال : الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف . انظر : الوسيلة لترتيل القرآن الكريم ص ٥ .

... إلخ) ، ومستحقه (أي ما يعرض له حالة التركيب من إدغام أو إخفاء أو مد أو قصر ... إلخ) ، وأما معرفة مواضع الوقوف فكانت الوسيلة الناجعة للفهم الصحيح للمعنى القرآني ، ويبدو أن المسلمين من غير العرب كانوا في حاجة ماسة إلى ما يوضح المواضع التي ينبغي الوقوف عندها ، وبيان ما يترتب عليها من أحكام صوتية ، مما أدى إلى ظهور كتب في هذا النوع منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، إذ يعزى إلى التابعي الجليل عبد الله بن عامر (١١٩هـ) قارئ أهل الشام كتاب « المقطوع والموصول في القرآن » ، كما يعزى إلى شيبة بن نصاح (١٣٠هـ) كتاب « الوقوف » أيضا ، أما أبو عمرو بن العلاء (١٤٥هـ) قارئ أهل البصرة فقد ألف كتاب « الوقف والابتداء » [١] .

أصالة الدراسة الصوتية عند العرب

حاول كثير من المستشرقين أن يشككوا في أصالة البحث اللغوي عموما ، والبحث الصوتي خاصة ، زاعمين أن العرب تأثروا في ذلك بالهنود أو اليونانيين ، ولكن المنصفين منهم دفعوا هذا الزعم وأكدوا أصالة هذه البحوث ، وكان بروكلمان وشادة وبرويشل على رأس الفريق الذي أكد حقيقة أصالة البحث اللغوي - بما فيه البحث في الأصوات - ، فقال بروكلمان :

« إن الخلافات اللغوية بين لهجات القبائل بعضها مع بعض من جانب ، وبينها وبين لغة القرآن الكريم والشعر القديم من جانب آخر ، وكذلك حاجة العناصر غير العربية التي دخلت في الإسلام إلى تعلم

---

(١) انظر في هذه المؤلفات الثلاث : تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ، جـ١ من المجلد الأول ص ٢٢ ، ترجمة الدكتور محمود حجازي .

الكتاب الكريم ، ولسان الحكومة الإسلامية من جانب ثالث ، كل ذلك دفع المسلمين - بادئ ذي بدء - إلى الملاحظات والأنظار اللغوية ، ومثل ذلك كمثل نشأة علوم اللغة من الاختلاف بين لغة الفيدا (الكتاب المقدس عند الهنود) واللهجات الشعبية في الهند ، وبين لغة هوميروس ولغة الأثنيين ولسان العامة عند اليونان ، وبين السومرية والأكادية في أرض بابل » [١] .

ويتأكد ما ذكره بروكلمان من أن البدايات الأولى للملاحظات الصوتية ، تلك التي بدأت بوضع رموز للحركات (الفتحة والكسرة والضمة) على يد أبي الأسود الدؤلي ، كانت استجابة لحاجة المسلمين من غير العرب الذين بدأ اللحن يتسرب إلى ألسنتهم عند نطق آي الذكر الحكيم .

ويقرر « شاده » أنه « لم يكن في الشعوب القديمة إلا شعبان قد بحثا في كيفية الأصوات وإنتاجها بحثا فاق اليونان دقة وعمقا ، وهما الهند والعرب ، وبما أن الهنود قد سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر ، زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند ، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقطة مهمة ، فنرجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بأنفسهم ، ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم » [٢] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٢٨ ، ترجمة النجار .

(٢) شاده : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣٠ ، إخراج وتعليق : صبيح التميمي (صنعاء ١٩٩٩) .

وقد أكد « رويشل » ما ذهب إليه « شاده » في نفي التأثر المزعوم بالهنود ، عندما ذكر أن الفروق بين النظام النحوي للعربية ونظيره في اللغات الهندية الأوربية ، تجعل هذا التأثر أمراً بعيد الاحتمال (١) .

نشأة الدراسة الصوتية وتطورها

تساءل بعض الباحثين قائلا : ما الباعث الذي حث العرب على دراسة أصوات العربية ، وعلى إنشاء قواعد لنطقها ؟ .

ثم أجاب عن ذلك بقوله : « يظهر أن هذا الباعث كان القرآن الشريف ، لأن العجم الذين أسلموا في القرنين الأولين من قرون الإسلام ، كان يهمهم للغاية أن يحسنوا قراءة المصحف الشريف ، وينطقوا أصواته نطقا عربيا خالصا ، ولم يروا إلى ذلك سبيلا إلا تعميق المطالعة لأصوات العربية وإحكام إنتاجها » (٢) .

ومن هنا تمثلت أولى المحاولات للدراسة الصوتية ، فيما قام به أبو الأسود الدؤلي (م ٦٩هـ) من وضع رموز صوتية لنطق الحركات في القرآن الكريم ، مدفوعا بما سمعه من لحن في نطق هذه الحركات ، فقد روى أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ : « .. أن الله بريء من المشركين ورسوله » بكسر اللام ، فقال : « لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا .. » (٣) ، وهذه العبارة تفسر ربط كثير من الباحثين بين النشأة الأولى لكل من النحو وعلم الأصوات ، فجعلوا علم

---

(١) الخليل أستاذ سيبويه نحويا ، لـ « ريشل Reuschel » ص ١٦ ، ترجمة عن الأصل الألماني المطبوع في برلين ١٩٥٩ .

(٢) بتصرف يسير عن مقالة شاده « علم الأصوات عند سيبويه وعندنا » ص ٣١ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٦ .

الأصوات جزءاً من النحو بمعناه العام [١] ، يقول برجشتراسر : « لقد نشأ البحث الصوتي عند العرب في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرءون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم » [٢] .

ولعل المقصود بأهل الأداء والمقرئين هنا المتأخرون منهم ، أي الذين كتبوا مؤلفات مستقلة في علم التجويد ، ابتداء من القرن الرابع الهجري ، أما المتقدمون من القراء وأهل الأداء فقد سبقوا النحاة في الدرس الصوتي كما رأينا عند كل من شيبة بن نصاح ، وابن عامر ، وأبي عمرو بن العلاء [٣] الذين كتبوا في جوانب صوتية عديدة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري [٤] .

وفي النصف الثاني من القرن الثاني دخلت الدراسات الصوتية مرحلة النضج والاكتمال بما كتبه الخليل بن أحمد في مقدمة كتاب « العين » عن مخارج الأصوات (الحروف) العربية وصفاتها ، ثم بما كتبه سيبويه من بحوث صوتية مفصلة في « الكتاب » ، وهو ما سوف نعرض له بعد قليل .

وفي القرن الثالث الهجري كانت الدراسة الصوتية بمثابة رجع الصدى لما كتبه سيبويه ، كما تشاهد ذلك عند المبرد (٢٨٥هـ) .

---

(١) النحو بمعناه العام كان يعني عند المتقدمين من علماء العربية : « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة » . الخصائص ١/ ٣٤ .

(٢) التطور النحوي لبرجشتراسر ص ٥ (طبعة السماح بعناية حمدي البكري) .

(٣) انظر : ما سبق ص ٢٦ .

(٤) وفي هذا ما يفسر قول شاده بأن علم الأصوات عند العرب مقرون بنشوء علم التجويد . انظر : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣١ .

وفي القرن الرابع الهجري ظهرت أول دراسة صوتية مستقلة لأبي الفتح عثمان بن جني (م ٣٩٢هـ) ممثلة في كتابه « سر صناعة الإعراب » (سنعرض لهذه الدراسة بشيء من التفصيل بعد قليل) ، كما تضمن كتابه « الخصائص » بحوثا صوتية أصيلة ، مثل : مطل الحروف والحركات ، والإدغام الأصغر ، ونحو ذلك ، وفي هذا القرن أيضا وجدنا صدى لصنيع الخليل بن أحمد في مقدمته لكتاب العين ، متمثلا فيما كتبه أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) في مقدمة معجمه الشهير « تهذيب اللغة » ، حيث نقل عن الخليل تأسيسه المجمل في أول كتاب « العين » ، مُتْبِعًا إياه بما قاله بعض النحويين ، مما يزيد في إيضاحه وبيانه (١) .

وفي القرن الخامس الهجري تقدم البحث الصوتي خطوة أخرى إلى الأمام بما أبدعته عقلية الفيلسوف والعالم اللغوي ابن سينا (م ٤٢٨هـ) من منهج تفرد به في كتابه « أسباب حدوث الحروف » ، الذي تناول فيه الصوت الإنساني على أنه ظاهرة طبيعية ، أي من الناحية الفزيائية، فوصف الصوت الثقيل والحاد والأملس والصلب والمتخلخل ، كما تحدث عن المرحلة السمعية ، وتناول تشريح الحنجرة واللسان ، ووازن بين الأصوات العربية وأصوات اللغات الأجنبية التي كان يعرفها ، ووضع بذلك أولى اللبنات في صرح الدراسات الصوتية المقارنة ، إلى غير ذلك من البحوث الصوتية العديدة (٢) .

---

(١) وانظر مثلا : « باب ألقاب الحروف ومدارجها » في مقدمة « تهذيب اللغة » الذي طبع مستقلا ، بتحقيق بسام الجابي في دمشق ١٩٨٥ م ، انظر ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) كانت للبلاغيين أيضا جهود في الدراسة الصوتية ، انطلاقا من نظريتهم عن الفصاحة في اللفظ المفرد ، حيث جعلوا تنافر الحروف (المبني على تقاربها ==

وفيما يتعلق بالجهود الصوتية لعلماء التجويد ، فقد كفانا مؤونة الإفاضة في هذا المجال ما كتبه كل من :

- برافمان Bravmann في كتابه : مواد وبحوث في علم الأصوات عند العرب ، وقد نشره بالألمانية في جوتنجن ١٩٣٤م ، حيث شغلت فيه البحوث الصوتية عند علماء التجويد وأهل الأداء القرآني معظم الصفحات ، وقد ذيل هذه المواد بترجمة ألمانية لكتاب ابن سينا .

- الدكتور عبد الله ربيع في بحثه : أصوات العربية والقرآن الكريم ، منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب (١) .

- الدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، وهو أوسع ما كتب عن جهود علماء التجويد في مجال الدراسة الصوتية (٢) .

وقد ذكر الدكتور غانم قدوري تسعة وأربعين مؤلفا مستقلا في علم التجويد ، بدأها بـ « قصيدة أبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني (٣٢٥هـ) ، واختتمها بـ « كتاب خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة » لحسن بن إسماعيل الدَّرْكَزْلي (١٣٢٧هـ) ، وذكر أن هذا الكتاب الذي لا يزال مخطوطا هو أكبر كتب التجويد التي اطلع عليها (٣) .

== الشديد) عيبا مخلا بالفصاحة . انظر في ذلك : مقدمة سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .

(١) نشر هذا البحث في مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد التاسع ص ٢٢٧ - ٢٧٨ .

(٢) يشتمل الكتاب على ما ينيف على ستمائة صفحة ، وقد نشر في بغداد سنة ١٩٨٦م.

(٣) الدراسات الصوتية ص ٤٣ ، وقد ذكر أسماء عشرين مؤلفا للمحدثين والمعاصرين رأى أنها لا تتضمن جديدا يمكن إضافته إلى الجهود السابقة ، ونحن لا نوافقه ==

وقد زاد الدكتور عبد الله ربيع مؤلفات أخرى في القرن الرابع عشر الهجري ، منها : الفوائد المعتبرة للشيخ محمد المتولي (جمع وترتيب محمد علي الضباع) ، والعميد في فن التجويد للشيخ محمود علي بسَّه ، وأحكام قراءة القرآن للشيخ الحصري [١] .

وسنعرض في الصفحات التالية لثلاثة من أهم مصادر الدراسات الصوتية ، هي :

١ ـ الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ) .

٢ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٩٢هـ) .

٣ ـ التحديد في صنعة الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) .

وقبل أن نعرض لنماذج من هذه المصادر ، رأينا من المفيد أن نعرض لموضوع واحد تناوله اللغويون والنحاة وعلماء الأداء القرآني ، لنوضح مدى التأثير والتأثر بين هذه الطوائف الثلاث ، ونعني بذلك « مخارج الحروف (الأصوات) عند كل من الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن الجزري ، وذلك على النحو التالي :

== في تعميم هذا الحكم على كتب المتأخرين ، نظرا لأن بعضها وخاصة كتاب « نهاية القول المفيد في علم التجويد » للشيخ محمد مكي نصر ، قد حوى إفادات جمة لا يستغنى عنها أي دارس لعلم التجويد .

(١) انظر : علم التجويد للدكتور عبد الله ربيع ص ٣٦ وما بعدها ، هذا وقد تضمنت مقدمة تحقيق كتاب التحديد في صنعة الإتقان والتجويد (التي كتبها الدكتور أحمد عبد التواب الفيومي) قائمة بمؤلفات التجويد التي تسنى له معرفتها ، وهي لا تخرج عما ذكره الباحثان السابقان .

مخارج الأصوات عند الخليل

كان الخليل يريد حصر أبنية العربية في كتابه « العين » الذي يعد أقدم المعاجم العربية ، وكان لزاما لذلك أن يحصي الحروف العربية التي تتألف منها الكلمات ، فلجأ إلى طريقة التقاليب ، ولكن بماذا يبدأ ؟ وبماذا ينتهي ؟ هنا اهتدى إلى فكرة ترتيب الحروف ترتيبا صوتيا وفقا لمخارجها ابتداء بالحلق ، وانتهاء بالشفتين ، وقد أشار إلى هذه المخارج في مقدمة العين عندما قال :

قال الليث : قال الخليل :

١ ـ العين والحاء والهاء والخاء والغين : حلقية ؛ لأن مبدأها من الحلق .

٢ ـ القاف والكاف : لهويتان ؛ لأن مبدأهما من اللهاة .

٣ ـ الجيم والشين والضاد : شجرية ؛ لأن مبدأها من شجر الفم (أي مفرج الفم)[١] .

٤ ـ الصاد والسين والزاي : أسلية ؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهي مستدق طرف اللسان .

٥ ـ الطاء والتاء والدال : نطعية ؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى .

٦ ـ الظاء والذال والثاء : لثوية ؛ لأن مبدأها من اللثة .

٧ ـ الراء واللام والنون : ذلقية ؛ لأن مبدأها ذلق اللسان .

٨ ـ الفاء والباء والميم : شفوية ؛ لأن مبدأها الشفة .

---

(١) لعل المراد هنا المنطقة المحززة في سقف الحنك الأوسط .

٩ - الياء والواو والألف والهمزة : هوائية (جوفية) في حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء [١] .

ثم رتب الخليل هذه الأحرف وفقا لمخارجها العامة ، مشيرا إلى هدفه من هذا الترتيب عندما قال :

« فهذه صورة الحروف التي ألفت منها العربية على الولاء ، وهي تسعة وعشرون حرفا : ع ح هـ خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط د ت ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، فهذه الحروف الصحاح ، و ا ى ء (وهذه حروف العلة) ، فهذه تسعة وعشرون حرفا منها أبنية كلام العرب » [٢] .

وبتأمل ما ذكره الخليل ، يتضح أنه جعل المخارج تسعة فقط ، ولم يراع الفروق الدقيقة داخل المخرج الواحد ، وقد اعتمد على ذوقه الخاص في هذا الترتيب ، وقد نُقل عنه أنه كان يعلم أن الهمزة والهاء يسبقان العين ، ولكنه كره البدأ بالهمزة ، لأنها لا تثبت على حال ، فهي تقلب أحيانا واواً وأحيانا ياءً ، كما أنها تسهل في لغة أهل الحجاز ، ولما انتقل إلى الهاء وجدها حرفا مهتوتا ضعيفا ، فانتقل إلى الحيز التالي في الحلق ، فوجد العين والحاء ، ولاحظ أن العين أنصع الحرفين ، فبدأ بها كتابه [٣] .

---

(١) لعله يشير هنا إلى أن تضييق أو غلق ممر الهواء الملاحظ في المخارج السابقة لم يلاحظ هنا ، لأن الهواء المتذبذب في الحنجرة يخرج دون عائق في الحلق أو الفم ومن ثم كانت الألف والواو والياء من الحروف التي يتسع معها مجرى الهواء وأوسعها الألف ، أما الهمزة فإن الانفجار الذي يحدث في الحنجرة عقب الإغلاق المحكم لها يعبر الممر الصوتي دون عائق أيضا .

(٢) كتاب العين جـ ١ ص ٦٤ وما بعدها ، تحقيق : د. عبد الله درويش .

(٣) المزهر للسيوطي ١ / ٩٠ (باختصار وتصرف يسير) ، وقد نقل عن بعض ==

مخارج الأصوات العربية عند سيبويه

لكتاب سيبويه فيما يتعلق بعلم الأصوات العربية المكانة نفسها التي يمثلها لعلمي النحو والصرف ، إذ يعد رائداً في هذه المجالات الثلاثة ، وقد تأثر به اللاحقون تأثرا كبيرا ، ولم يقتصر هذا التأثير على النحاة والصرفيين ، وإنما تجاوزهم إلى علماء الأداء القرآني والبلاغيين وغيرهم .

لقد تناول سيبويه مخارج الأصوات العربية وصفاتها من منطلق آخر ، وهو دراسة قضية الإدغام ، وقد صرح بذلك عندما قال :

« إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تبدله استثقالاً كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك »[(١)] ، وقد ذكر أن مخارج حروف العربية ستة عشر مخرجا ، هي :

١ ـ أقصى الحلق ، وهو مخرج الهمزة والهاء والألف .

٢ ـ أوسط الحلق ، وهو مخرج العين والحاء .

٣ ـ أدنى الحلق ، وهو مخرج الغين والخاء .

٤ ـ أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وهو مخرج القاف.

٥ ـ من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى ، مخرج الكاف .

٦ ـ من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، مخرج الجيم والشين والياء (غير المدّيّة) .

== الأدباء نظما يسهل حفظ ترتيب الخليل فانظره هناك ١ / ٨٩ .

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٦ ، والذي يخفى وهو بزنة المتحرك صوت الهمزة .

٧ ـ من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، مخرج الضاد .

٨ ـ من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يلي ذلك من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا ، مخرج النون (المظهرة) .

٩ ـ ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ، مخرج الراء .

١٠ ـ من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يلي ذلك من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية ، مخرج اللام [١] .

١١ ـ ومن طرف اللسان وأصول الثنايا ، مخرج الطاء والدال والتاء .

١٢ ـ ومن طرف اللسان وفويق الثنايا ، مخرج الزاي والسين والصاد .

١٣ ـ ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا ، مخرج الظاء والذال والثاء .

١٤ ـ ومن باطن الشفة السفلى وأطرف الثنايا العليا ، مخرج الفاء .

١٥ ـ ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (غير المدّية) .

١٦ ـ ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة (لعلها الخفية ، أي النون الساكنة قبل أحد حروف الإخفاء) .

وأهم ما نلاحظه أن سيبويه لم يذكر من حروف المد إلا الألف ، ولم يشر إلى فرق في المخرج بين الواو والياء الصامتين ، والواو والياء

---

(١) سقط هذا المخرج سهواً من طبعة الشيخ عبد السلام هارون ، ولكنه مثبت في طبعة بولاق ٢/ ٤٠٥ .

المدّيتين (المصوتين) ، كما أنه لم يشر إلى الجوف الذي عده الخليل مخرجا لحروف المد والهمز .

مخارج الحروف العربية عند علماء التجويد (فن الأداء القرآني)

لقد أفاد علماء الأداء القرآني من جهود كل من الخليل وسيبويه ، وانطلقت معالجتهم للمخارج من منطلق صوتي بحت ، هو معرفة كيفية الأداء الصحيح لحروف العربية ، يقول ابن الجزري :

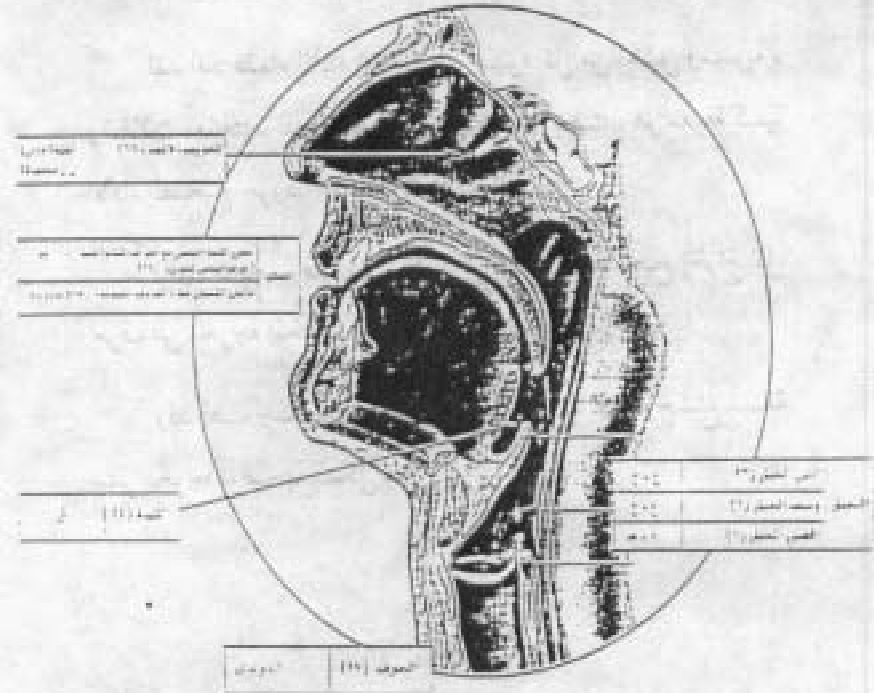
« أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحا يمتاز به عن مقاربه ... » .

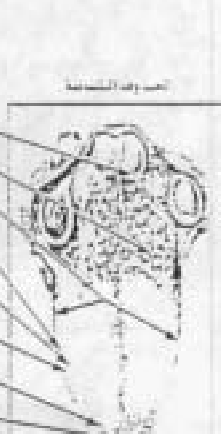
وقد ذهب جمهور علماء الأداء إلى أن هذه المخارج تبلغ سبعة عشر مخرجا يوضحها الشكل التالي [1] :

---

(١) اقتبسنا هذا الشكل والشرح الذي يليه من كتابنا : الوسيلة لترتيل القرآن الكريم ص ٨ .

جهاز النطق الإنساني ومخارج الأصوات عند علماء التجويد





أقصى اللسان (جهة الحلق) (٥)	[illegible]
وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى (وهو وسطه) (٦)	ج - ش - ي
حافة اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا (٧)	ض
طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (أسناني لثوي) (٨)	ل
طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا من اللثة (طرفه لثوي) (٩)	ن
أدنى حافة اللسان باتجاه فتحة الفم مع ملامستها للأسنان الأمامية (١٠)	ر
طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (١١)	ط - د - ت
طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا (١٢)	ظ - ذ - ث

من تأمل الشكل السابق يتضح أن علماء التجويد والمقرئين قد ذكروا أن للحروف [1] العربية المخارج الآتية :

١ ـ أقصى الحلق ، وهو مخرج الهمزة والهاء .

٢ ـ وسط الحلق ، وهو مخرج العين والحاء .

٣ ـ أدنى الحلق ، وهو مخرج الغين والخاء .

ويطلق على هذه الأحرف الستة : حروف الحلق ، وقد جمعها بعضهم في قوله :

همز فهاء ثم عين حاء   مهملتان ثم غين خاء

والحلق على هذا هو المخرج العام لهذه الأحرف الستة ، أما أدناه ووسطه وأقصاه فهي مخارج خاصة تدخل في هذا المخرج العام .

٤ ـ اللهاة : عندما تلتقي اللهاة (وهي الجزء المتدلي من مؤخر سقف الحنك) بأقصى اللسان (وهو جزؤه الذي يلي الحلق) يخرج حرف القاف ، وتسمى القاف لذلك بالحرف اللهوي ، وبعض العلماء يعتبرون اللهاه جزءاً من أقصى الحنك ، وينسبون هذا المخرج إلى أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى .

٥ ـ أقصى اللسان مما يلي مخرج القاف وما يحاذيه من الحنك الأعلى ، وهو مخرج الكاف (وبعضهم يجعل الكاف مثل القاف من الحروف اللهوية) .

---

(١) ذكرنا لفظ الحروف اتباعا لمذهب السلف من علماء التجويد والقراءات ، والمراد بها هنا الأصوات .

٦ ـ وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى (وهو وسطه) وهو مخرج الجيم والشين والياء ، وتسمى هذه المنطقة بـ « شَجْر الفم » ، ولذا تسمى هذه الأحرف : الأحرف الشَّجْرِيَّة .

٧ ـ حافة اللسان وما يليها من الأضراس (العليا) وهي مخرج الضاد .

٨ ـ طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (أي ما يعلو أطراف الثنايا العليا ويتلوها مباشرة من اللثة) وهو مخرج النون المظهرة .

٩ ـ طرف اللسان ، وجزء من ظهره فيما بينه وبين ما فويق الثنايا ، مخرج الراء ، وهذا الموضع قريب جدا من مخرج النون ، إلا أنه أدخل في ظهر اللسان منه .

١٠ ـ أدنى حافة اللسان (أي أقربها إلى الفم) من أدنى الحافة إلى منتهاها ، وما يقابل ذلك من اللثة (أي لحمة الأسنان العليا التي تشكل أسفل الحنك الأعلى) مخرج اللام ، وتسمى اللام حرفا جانبيا لخروجها من جانبي حافة اللسان ، وتسمى الأحرف الثلاثة السابقة (النون ـ الراء ـ اللام) بـ « الحروف الذلقية » ، نسبة إلى طرف اللسان وهو ذلقه .

١١ ـ طرف اللسان وأصول الثنايا (العليا) وهو مخرج التاء والطاء والدال ، وتسمى هذه المنطقة بالنِّطع ، ومن ثم يطلق على هذه الأحرف مصطلح « الحروف النِّطعيَّة » .

١٢ ـ طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وهو مخرج الثاء والذال والظاء .

١٣ ـ أسلة اللسان (مستدق طرفه) وفويق الثنايا السفلى مع إبقاء فرجة بينه وبين الثنايا ، وهو مخرج السين والزاي والصاد ، وتسمى هذه الحروف بـ « الحروف الأسَلِيّة » ، نسبة لأسلة اللسان .

١٤ ـ بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا ، وهو مخرج الفاء ، وهي لذلك حرف أسناني شفوي .

١٥ ـ الشفتان (العليا والسفلى معا) ، وتشكلان مخرجا للباء والواو والميم ، وتسمى لذلك بالحروف الشفوية .

١٦ ـ التجويف الأنفي (الخيشوم) وتخرج منه الغنة وكل من الميم والنون المخفاة ، حيث يتحول كل منهما عن مخرجه الأصلي في الفم إلى مخرج الغنة في الأنف .

١٧ ـ الجوف : وهو خاص بأحرف المد الثلاثة وهي (ا و ي) .

ويلاحظ هنا أن علماء التجويد والمقرئين قد ذكروا لكل من الواو والياء مخرجين ، فإذا كانت الواو حرف مد فمخرجها من الجوف ، أما إذا كانت متحركة (حرفا صامتا) فإن مخرجها من الشفة ، أما الياء فهي أيضا من الجوف إذا كانت مدآ ، أما إذا تحركت فإن مخرجها يكون من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى ، ولم يحددا مخرج الواو والياء اللينْتين (أي الساكنين بعد حركة غير مجانسة) كما في يَوْم وبَيْت ، وقد ذكر بعض الباحثين المحدثين [١] أن كلا من الياء الصامتة واللينة من أشباه الحركات ، وكذلك الواو الصامتة والواو اللينة ، والواقع أن ثمت فرق واضح بينهما فيما يتعلق بدرجة ارتفاع اللسان [٢] .

---

(١) انظر : كمال بشر : علم اللغة العام .. الأصوات ص ٨٣ وما بعدها .

(٢) انظر : كتابنا « علم أصوات العربية » ص ٨٦ .

الكتاب لسيبويه

سيبويه

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي الأصل ، عربي الولاء ، ولد بالبيضاء من قرى شيراز ، وكان من موالي بني الحارث بن كعب ، قدم البصرة صغيرا « وقد طلب الفقه والحديث مدة ، وكان يستملي على حماد بن سلمة ، فلحن في حرف ، فعابه حماد ، فأنف من ذلك » [١] ، وطلب علم العربية فأخذ عن الخليل بن أحمد ولازمه ، كما أخذ عن يونس بن حبيب ، وأبي الخطاب الأخفش (الأكبر) ، كما أخذ عن أبي زيد الأنصاري ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وغيرهم .

ومن أشهر تلامذته : قطرب ، والأخفش الأوسط [٢] .

ومن أقوال العلماء فيه :

- قول أبي الطيب اللغوي :

« أخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه ، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس : قرآن النحو » [٣] .

- وقال أبو منصور الأزهري :

« كان علامة حسن التصنيف ، وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه

---

(١) إشارة التعيين لعبد الباقي اليمني ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ثبتا كاملا عن شيوخه وتلاميذه في : مقدمة عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب ص ٨ وما بعدها .

(٣) مراتب النحويين ص ١٠٦ .

علما جما ، وكان أبو عثمان المازني ، وأبو عمر الجرمي ، يحتذيان حذوه في النحو ، وربما خالفاه في العلل »[1].

- وقال عنه الإمام الذهبي :

« هو إمام النحو ، حجة العرب ... تعلق من كل علم بسبب ، وضرب بسهم في كل أدب ، وكان فيه مع فرط ذكائه حبسة في عبارته ، وانطلاق في قلمه »[2].

- وقال عنه بروكلمان :

« ... لم يزل أهل المشرق يعدون كتابه أكمل كتاب في بابه ، حتى قال المبرد : لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه »[3].

- وقال شادة :

« سيبويه أول من خلف لنا وصفا مفصلا لأصوات العربية ، وقد أدمج هذا الوصف في " الكتاب " الذي هو مصدر كل ما أحدثه المتأخرون من علماء العرب ، ليس في علم الأصوات فقط ، ولكن في الصرف والنحو أيضا »[4].

وبعد أن أتم تأليف « الكتاب » وذاع صيته في البصرة وفد إلى بغداد ، فدُعِيَ لمناظرة الكسائي الذي كان زعيما للمدرسة الكوفية في النحو ، وكان قد استدعاه الرشيد إلى بغداد لتأديب ولديه الأمين

والمأمون ، وقد تناظر معه سيبويه حول المسألة الزنبورية ، وخلاصتها :

قال الكسائي : يا بصري كيف تقول : « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أوفإذا هو إياها ؟ قال سيبويه : فإذا هو هي ولا يجوز النصب ، فقال الكسائي : لحنت ، وخطأه من كان بالمجلس من أصحاب الكسائي ، ثم استدعى الأعراب فشهدوا للكسائي ، فاغتم سيبويه لذلك غما شديداً ، وغادر بغداد كسيرا لأنه يعلم أن الحق معه [(١)] .

ويقال إنه سأل بعدها عمن يرغب في النحو ، فقيل له : طلحة بن طاهر ، فشخص إليه بخراسان ، فاشتد عليه المرض وهو في الطريق ، ومات قبل أن يصل إليه ، وقد اختلف في زمان ومكان وفاته اختلافا كبيرا ، والأرجح أنه توفي ١٨٠هـ في شيراز ، وقد نيف على الأربعين [(٢)] .

* * *

---

(١) الحق في هذه المسألة مع سيبويه ، ونظير هذه المسألة قول الله تعالى : ﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾ برفع لفظ « حية » في أفصح أسلوب وأعلاه ، انظر ما كتبه الشيخ عبد السلام هارون عن هذه المسألة في مقدمة تحقيقه للكتاب ص ١٧ ، وما كتبه الشيخ محمد الفحام ، بمجلة مجمع اللغة العربية جـ ٣٧ (مايو سنة ١٩٧٦) ص ٣٧

الكتاب

الكتاب لسيبويه من المصادر الأساسية ليس للنحو فقط ، وإنما للصرف ، والبلاغة ، والأصوات ، وفقه اللغة ، وإذا كان المتقدمون يقتصرون عند الحديث عن الكتاب على المجال النحوي ، فإن مرادهم بالنحو - كما نقله عنهم ابن جني - هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب ، والتركيب وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من (أهل) اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، أو إن شذ عنها بعضهم ، رُدَّ به إليها »[1] .

لقد أشار ابن جني إلى الهدف العام للنحو ، وحصره في الأمرين التاليين :

الأول : أن يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة ، وهذا يكون عند بداية التعلم .

الآخر : أن توضع معايير للصواب والخطأ ، بحيث يرد بهذه القوانين إلى الصواب من يشذ أو ينحرف عن جادة الكلام العربي الفصيح ، وهذا يكون عند ممارسة التطبيق الفعلي أو بعد الاستعراب[2] .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٦ .

(٢) الاستعراب هنا أن يتخذ غير العربي من العربية لساناً له في حياته الأدبية أو اليومية ، وهذه العربية الجديدة على لسانه مظنة للوقوع في الخطأ أو اللحن لعدم التمكن في العربية أولاً ، ثم للتأثر بعادات النطق القديمة ثانياً . انظر في ذلك : بحثنا عن « العربية والاستعراب » المنشور ضمن الكتاب التكريمي للأستاذ شر .

إن تحقيق هذين الهدفين لا يمكن أن يتما من خلال « الإعراب والبناء » كما فهم المتأخرون ، وإنما لا بد من التمكن أيضا من أصوات العربية ومعرفتها في حالتي الإفراد والتركيب ، وذلك بهدف تجويد ألفاظ القرآن الكريم ، وتجنب ما يعرف باللحن الخفي المتعلق بكيفية الأداء على وجهه السليم ، وإذا كان النحو قد ارتبط في بداياته الأولى باللحن الجَلِيّ المتمثل في اللحن في الإعراب ، فإن علم الأصوات قد ارتبط بـ« اللحن الخفي » المتمثل في الإخلال بقواعد النطق الصحيح ، وقد تضمن كتاب سيبويه معالجة الأمرين معاً ، مما يجعله مصدراً لمعرفة الإعراب والبناء من ناحية ، ومعرفة صفات الأصوات ومخارجها وما يعرض لها عند تركيبها مع غيرها من ناحية أخرى ، يقول شاده مؤكدا حقيقة الارتباط بين القرآن الكريم ونشأة علم الأصوات : « يظهر أن حدوث علم الأصوات عند العرب مقرون بنشأة علم التجويد ، كما أن النحو والصرف نشآ مصاحبين لشرح القرآن والشعر » (١) .

ونضيف إلى ذلك أن « شرح القرآن » يتضمن الحرص على الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى ، ولما كان الإخلال بهذا الفهم يتضمن النطق الخاطئ لبعض العلامات الإعرابية ، مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى النحوي ، كان لنا أن نفترض أن العلمين معا (النحو والأصوات) نشآ في أحضان القرآن الكريم حرصا على الأداء السليم من ناحية ، والفهم الصحيح من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالبلاغة وفقه اللغة ، فقد كفانا مؤونة الحديث عن « البلاغة » في كتاب سيبويه ما كتبه الدكتور / أحمد سعد عن الأصول

---

(١) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣١ .

البلاغية في كتاب سيبويه ، وقد خلص إلى القول بأنه (سيبويه) كان يرمي إلى وضع أصول لعلوم اللسان ، وِزَانها النحو ، وسداها البلاغة [١] .

قلت : ينبغي أن يقال أيضا : لحمتها الأصوات والنحو ، وسداها البلاغة وفقه اللغة ، فالأصوات والنحو هما الطريق إلى المحافظة على ما في القرآن الكريم من جمال وجلال (جمال اللفظ وجلال المعنى) ، والبلاغة وفقه اللغة هما الوسيلة إلى كشف حقيقة الإعجاز والتفرد في القرآن الكريم من ناحية ، وفي جمال العربية واتساعها في فنون القول من ناحية ثانية .

وإذا كان لسائل أن يسأل : ما علاقة « الكتاب » بـ « فقه اللغة » ، فالجواب : هو أن كل من كتب عن الاشتراك والترادف والإبدال والتعريب من اللغويين ـ متقدمين ومتأخرين ـ لا بد راجع إلى الكتاب ومغترف منه أصول التناول لهذه القضايا .

المباحث الصوتية في « الكتاب »

لم يقتصر « الكتاب » على بيان مخارج الحروف وصفاتها ـ كما فعل الخليل ـ ، وإنما تناول قضايا صوتية عديدة ذكرت فيه للمرة الأولى ، مما يجعله المصدر الأول لدراسة هذه القضايا ، من ذلك على سبيل المثال :

١ ـ تناوله لقضية الحروف الأصول والحروف الفروع في صدر تناوله لقضية الإدغام ، والحروف الأصول (بالمصطلح الحديث) هي

---

(١) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه ص ٣٦٣ .

الوحدات الصوتية Phonemes ، أما الحروف الفروع فهي تمثل الصور الصوتية أو الفونات Phones .

٢ - سبق سيبويه مدرسة براج ، بل وكل اللغويين والصوتيين في العالم بالكشف عن نظرية جديدة تعرف الآن بـ « نظرية الصفات الفارقة » ، عندما قرر : « أنه لولا الإطباق لصارت الطاء دالا ، والصاد سينا ، والظاء ذالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها »[١] ، وهذا يعني أن صفة الإطباق هي المميز الوحيد لهذه الأحرف الأربعة مما عداها من الأصوات التي تتحد معها في المخرج وبقية الصفات .

٣ - التقعيد لتعريب الألفاظ الأعجمية على المستوى الصوتي ، سواء تعلق ذلك بإبدال الحرف الأعجمي الذي ليس للعرب بأقرب الحروف العربية إليه ، أو بتغيير المقطع الصوتي الأعجمي حذفا أو زيادة ، إذا لم يكن ضمن المقاطع التي تسمح بها العربية ، وهو ما أطلق عليه مصطلح « الإلحاق »[٢] .

٤ - الإبدال في الألفاظ العربية :

عقد سيبويه لإبدال الحروف العربية بعضها من بعض بابا أسماه : « باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفا في حرف » ، وقد حصر حروف الإبدال في أحد عشر حرفا ،هي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والياء ، والواو ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والنون ، واللام ، ولم

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٦ (ط. هارون) .

(٢) انظر تفصيل ذلك في بحثنا عن « التعريب في ضوء علم اللغة الحديث » المنشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد ؟؟؟ ص ؟؟؟ .

يقتصر في هذا الباب على الإبدال المطرد ، وإنما تناول أيضا ما يعرف بـ « الإبدال اللغوي » ، ووسم ما ذكره منه بأنه « قليل » ، أو قليل جدا ، وذلك كما في إبدال اللام من النون في : أصيلان ، قالوا : أصيلال [١] .

٥ ـ الإتباع :

يعني الإتباع تغيير حركة بحركة أخرى لإحداث الانسجام الصوتي بين الحركات المتجاورة ، وذلك كإحلال الكسرة محل الضمة ، لمناسبة ياء أو كسرة قبلها في مثل : بهِ ، فيهِم ، عليهِم (في غير قراءة حمزة) [٢] ، وقد تناول سيبويه قضية الإتباع (الصوتي) في مواضع متفرقة من « الكتاب » ، ولم يفرد لها بابا كما فعل مع « الإبدال » ، وهذا الإتباع إنما هو نوع من التماثل في الحركات ، وهو نظير « الإبدال » في الصوامت [٣] .

٦ ـ المضارعة :

تعني المضارعة جعل صورة صوتية مكان وحدة صوتية ، أو باصطلاح القدماء : جعل حرف فرعي مكان حرف أصلي تحقيقا للانسجام الصوتي ، وذلك كجعل الصاد المشمة زايا (المجهورة) مكان الصاد في لفظ « الصراط » [٤] ، وقد عقد سيبويه لهذه المضارعة بابا أسماه « باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، والحرف الذي

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٩ ، وانظر تناولنا لقضية الإبدال ، تعريفه وأنواعه في تمهيدنا لنص ابن السكيت ص ٢٢٩ .

(٢) في المثال الأخير تظل الهاء مضمومة في قراءة حمزة : « عليهُمْ » .

(٣) انظر تناول سيبويه للإتباع في ١/ ٤٣٦ ، ٣/ ٥٣٣ ، ٤/ ١٠٩ .

(٤) ورد ذلك باطراد في رواية خلف عن حمزة ، والقراء يطلقون على المضارعة مصطلح الإشمام .

يضارع بذلك الحرف وليس من موضعه » (وستعرض نموذجا من هذا الباب) .

٧ ـ الإمالة :

تعني الإمالة : الانتحاء بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، وهذه الإمالة في الحركات هي نظير المضارعة في الصوامت من حيث إن كلا منهما جعل صورة صوتية مكان وحدة صوتية ، وذلك كما في قراءة عاصم : « مجريها » بإمالة الألف نحو الياء ، وقد عقد سيبويه لذلك : « باب ما تمال فيه الألفات » (الكتاب ٤/ ١١٧ - ١٤٤) .

٨ ـ المخالفة :

تعني المخالفة جعل أحد الحرفين المتماثلين أو المتقاربين جدا حرفا آخر ، كراهية لتوالي الأمثال ، كما في : تقضّيت بدلا من تقضّضت ، وكما في اخضوضر بدلا من اخضرضر ، وقد عقد سيبويه لذلك بابا أطلق عليه « هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد » (الكتاب ٤/ ٤٢٤ - ٤٢٦) .

٩ ـ ظاهر الوقف :

اهتم سيبويه بظاهرة الوقف من الجانب الصوتي أكثر من الاهتمام بالناحية الدلالية التي جعلها علماء القراءات بؤرة اهتمامهم ، وقد عقد لذلك تسعة أبواب متتالية ، أولها : باب الوقف في أواخر الكلمات المتحركة في الوصل (الكتاب ٤/ ١٦٦ - ١٨٨) [١] .

---

(١) تحدث سيبويه أيضا عن ألف الوصل ومواضعها وحركتها وما يترتب على حذفها . انظر : الكتاب ٤/ ١٤٤ .

١٠ ـ الإدغام :

أوضح سيبويه أنه اهتم بمخارج الحروف وصفاتها ليُعْرَف ما يحسن فيه الإدغام [١] ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ... ، وقد تحدث عن إدغام المثلين أو المتقاربين اللذين هما من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين ، ثم تحدث عن إدغام حروف طرف اللسان والثنايا (الدال والتاء والطاء) ، وقد أفاض في شرح مذاهب العرب في ذلك (الكتاب ٤/ ٤٣١ – ٤٧٧) .

١١ ـ الخصائص الصوتية للهجات العربية :

في كتابها « اللهجات العربية في كتاب سيبويه .. أصواتا وبنية » تناولت الدكتورة / صالحة راشد آل غنيم .. جهود سيبويه فيما يتعلق بالخصائص الصوتية للهجات العربية على نحو مفصل [٢] ، ومن ذلك :

أ ـ الكشكشة :

تعني الكشكشة إبدال كاف المخاطبة المؤنثة شينا ، وقد جعلها سيبويه أثرا من آثار الوقف عندما قال : « وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف » [٣] ، وقد نسب ذلك إلى ناس من تميم وأسد ، وقد نسبتها مصادر أخرى عديدة إلى قبيلة ربيعة [٤] أو غيرها من

---

(١) الإدغام يعني إدخال حرف ساكن في آخر متحرك بحيث ينبو عنهما اللسان نبوة واحدة كما في : قتَّل ، وادَّعى .

(٢) طبع هذا الكتاب ضمن سلسلة إحياء التراث في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٥ .

(٤) انظر في هذه الظاهرة والقبائل العديدة التي نسبت إليها كتابنا : الفصحى ولهجاتها ص ١٣٩ .

القبائل [١] .

ب ـ كسر حرف المضارعة :

الأصل في حرف المضارعة أن يكون مفتوحا إلا في مضارع الرباعي أو المبني للمجهول ، فإنه يضم ، ولا يكسر في الفصحى إلا في لفظ « إخال » [٢] ، أما في اللهجات فإن مضارع الثلاثي يكسر إذا كان ماضيه على فَعِل ، ومضارعه على يَفْعَل ، بكسر حروف المضارعة ـ عدا الياء ـ كل العرب إلا أهل الحجاز ، وقد عقد سيبويه لذلك : « باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة .. » .

يقول سيبويه : « وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تِعْلَمُ ذاك ، وهي تِعلم ، ونحن نِعلم ذاك ، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهن لام أو عين ، والمضاعف ، وذلك قولك : شقيت فأنت تِشقى ، وخَشيت فأنا إخْشَى ... [٣] ، وجميع هذا رذا قلت فيه يَفْعَل فأدخلت الياء فتحت ... واعلم أن كل شيء كانت ألفه موصولة (مما جاوز ثلاثة أحرف) فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة ، وكذلك كل شيء من تَفَعَّلت أو تفاعلت أو تفعللت » [٤] .

---

(١) انظر في هذه النسبة : الخليل بن أحمد في كتاب العين ١/ ١٠٤ ، ومجالس ثعلب ١/ ٨٠ ، والخصائص لابن جني ٢/ ١١ ، والاشتقاق لابن دريد ص ٢٥٧ ، ودرة الغواص للحريري ص ٢٥١ .

(٢) خالف في ذلك بنو أسد ، ففتحوا الهمزة في « إخال » على القياس ، ولكن الكسر أفصح وأكثر استعمالا .

(٣) انظر في ذلك : بحثنا عن : كسر حرف المضارعة في مجرد الثلاثي المنشور بحولية كلية اللغة العربية بالمنصورة جـ ٢ (١٩٩٢) ص ١١٢١ .

(٤) الكتاب ٤/ ١١٢ .

النص الأول من كتاب سيبويه

هذا باب الحرف الذي يضارَعُ به حرفٌ من موضعه
والحرف الذي يُضارَعُ به ذلك الحرفُ وليس من موضعه

فأما الذي يُضارَعُ به الحرف الذي من مُخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال ، وذلك نحو : مَصْدَر ، وأَصْدَرَ ، والتصْدير ؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة ، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افْتَعَلَ فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرتُ لك ، ولم تدغم الدالُ فيها ولم تُبدَل لأنها ليست بمنزلة اصْطَبَرَ وهي من نفس الحرف ، فلما كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من بابِ مَدَدْتُ ، فجعلوا الأول تابعاً للآخِر ، فضارَعُوا به أشبهَ الحروف بالدال من موضعه ، وهي الزاي ، لأنها مجهورة غيرُ مُطبقة ، ولم يبدلوها زاياً خالصةً كراهيةَ الإجحاف بها للإطباق ، كما كرهوا ذلك فيما ذكرتُ لك من قبل هذا .

وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام ، وذلك قولك في التَّصْدير : التزْدير ، وفي الفَصْد : الفَزْد ، وفي أصْدَرْتُ : أزْدَرْتُ .

وإنما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها أن يكون عَمَلُهم من وجه واحد ، وليستعملُوا ألسنتهم في ضربٍ واحد ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسُروا على إبدال الدَّال صادا ، لأنها ليست بزيادة كالتاء في افْتَعَلَ ، والبيان عربيٌّ .

فإن تحركت الصاد لم تُبدَل ، لأنه قد وقع بينهما شيء فامتنع من

الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة ، ولكنهم قد يضارعون بها نحو : صاد صَدَقْتُ ، والبيان [١] فيها أحسنُ ، وربَّما ضارعوا بها وهي بعيدة ، نحو : مَصادِرَ ، والصراط ؛ لأنَّ الطاء كالدال ، والمضارَعةُ هنا وإن بعدُت الدال بمنزلة قولهم : صَوِيقٌ ومَصاليقُ ، فأبدلوا السين صاداً ، كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في : صُقْتُ ونحوه .

ولم تكن المضارعة هنا الوجهَ ، لأنك تُخلُّ بالصاد ، لأنها مُطْبَقة ، وأنت في صُقْتُ تضع في موضع السين حرفاً أفشى في الفم منها للإطباق ، فلمَّا كان البيانُ ههنا أحسنَ لم يجز البدل .

فإن كانت سينٌ في موضع الصاد وكانت ساكنةً لم يجز إلا الإبدالُ إذا أردتَ التقريب ، وذلك قولك في التَّسْدِيرِ : التَّزْدير ، وفي يَسْدُلُ ثوبَه : يَزْدُلُ ثوبه ، لأنها من موضع الزاي ، وليست بمطبقة فيَبقى لها الإطباق ، والبيانُ فيها أحسنُ ؛ لأنَّ المضارعة في الصاد أكثرُ وأعرفُ منها في السين ، والبيان فيهما أكثر أيضا .

وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين [٢] ، لأنها استطالت حتَّى خالطت أعلى الثَّنِيَّتين ، وهي في الهمس والرِّخاوة كالصاد والسين ، وإذا أجريتَ فيها الصوت وجدتَ ذلك بين طرَف لسانك وانفراج أعلى الثَّنِيَّتين ، وذلك قولك : أشْدَقُ ، فتُضارِعَ بها الزايُ ، والبيان أكثر وأعرف ، وهذا عربيٌّ كثير .

والجيم أيضا قد قُرِّبت منها فجعلت بمنزلة الشين ، من ذلك قولهم في الأجْدَرِ : أشْدَرُ ، وإنما حملهم على ذلك أنَّها من موضع حرف قد

---

(١) المراد بالبيان الإبقاء على الصاد كما هي دون إبدال أو مضارعة .
(٢) معنى المضارعة هنا أن تجهر بالشين بإشرابها صوت الزاي بسبب الدال بعدها .

قُرْب من الزاي ، كما قلبوا النون ميما مع الباء ؛ إذْ كانت الباءُ في موضع حرف تقلّب النون معه ميما ، وذلك الحرف الميمُ ، يعني إذا أدغمتَ النون في الميم وقد قربوها منها في افتَعَلُوا ، حين قالوا اجْدَمَعُوا ، أي : اجْتَمَعُوا ، واجْدَرَءُوا ، يريد : اجْتَرَءُوا ، لمّا قرَّبها منها في الدال وكان حرفاً مجهورا ، قرَّبها منها في افْتَعَلَ لتُبدَلَ الدالُ مكان التاء ، وليكون العَمَلُ من وجه واحد ، ولا يجوز أن يجعلها زاياً خالصة ولا الشينَ ؛ لأنهما ليسا من مُخْرَجها (١) .

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٧ - ٤٧٩ .

النص الثاني من كتاب سيبويه

هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية

يُبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم ، لقُرْبها منها ، ولم يكن من إبدالها بُدّ ؛ لأنها ليست من حروفهم ، وذلك نحو : الجُرْبُزِ ، والآجُرّ ، والجَوْرَب .

وربما أبدلوا القاف لأنها قريبةٌ أيضاً ، قال بعضهم : قُرْبُزٌ ، وقالوا : كُرْبَقٌ ، وقُرْبَقٌ(١) .

ويُبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم ، إذا وصلوا الجيمَ ، وذلك نحو : كَوْسَهْ ، ومُوزَهْ ، لأن هذه الحروف تُبدل وتُحذَف في كلام الفُرْس ، همزةً مرة ، وياءً مرّةً أخرى ، فلما كان هذا الآخرُ لا يشبه أواخرَ كلامهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم ، وأبدلوا الجيم ، لأن الجيم قريبة من الياء ، وهي من حروف البدل ، والهاءُ قد تشبه الياء ، ولأن الياء أيضا قد تقع آخِرةً ، فلمّا كان كذلك أبدلوها منها كما أبدلوها من الكاف ، وجعلوا الجيم أوْلى لأنها قد أُبدلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم ، فكانوا عليها أمْضَى .

وربما أُدخلت القافُ عليها كما أُدخلت عليها في الأوّل ، فأشرك بينهما ، وقال بعضهم : كَوْسَقٌ(٢) ، وقالوا : كُرْبَقٌ ، وقالوا : قُرْبَقٌ .

---

(١) الكربق والقربق لغتان ، ومعناهما : الحانوت .

(٢) الكوسق : الكوسج ، وهو الأثطّ ، أو الذي لا شعر على عارضيه ، وهو بالفارسية : « كوسق » .

وقال الراجز (١) :

يا ابنَ رُقَيعٍ هَلْ لها من مَغْبَقٍ ما شَرِبَتْ بعد طَوِيِّ القُرْبَقِ (٢)
مِن قَطرةٍ غيرَ النَّجاءِ الأدْفَقِ (٣)

وقالوا : كَيلَقةٌ (٤) .

ويُبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء : الفاءَ ، نحو : الفِرِنْد ، والفُنْدُق ، وربما أبدلوا الباء لأنهما قريبتان جميعاً ، قال بعضهم : البِرِنْد .

فالبدلُ مُطَّرِدٌ في كلِّ حرف ليس من حروفهم ، يبدَلُ منه ما قَرُبَ منه من حروف الأعجمية .

ومثل ذلك تغييرهُم الحركة التي في زَوْرْ ، وآشُوبْ ، فيقولون : زُورٌ ، وآشُوبٌ ، وهو التخليط ؛ لأنَّ هذا ليس من كلامهم .

وأمَّا ما لا يَطَّرِد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب ، نحو : سين سَرَاوِيل (٥) ، وعين إسْمَاعِيلَ (٦) ، أبدلوا للتغيير الذي قد لزم ، فغيّرو لما ذكرت من التشبيه بالإضافة ، فأبدلوا من الشين نحوها في الهَمْس ، والانسلال من بين الثنايا ، وأبدلوا من الهمزة العين ، لأنها أشبه الحروف بالهمزة (٧) .

---

(١) هو سالم بن قحفان ، أو الصقر بن حكيم بن معية ، كما في اللسان (قربق ١٩٨) .
(٢) القربق هنا : اسم للبصرة ـ كما ذكر الجوهري ـ ، وأصل معناه : الحانوت ، فكان البصرة سميت بذلك لأنها موضع تسويق . والطوى : البئر المطوية بالحجارة .
(٣) النجاء ـ بالفتح ـ : السرعة في السير ، ورواه أبو علي : « النجاء » ـ بالكسر ـ ، وقال : هو جمع نجوة ، وهي السحابة ، وسير أدفق : سريع .
(٤) لغة في الكيلجة ، وهو مكيال لهم .
(٥) وهو بالفارسية « شروال » بالشين كما في المعرب للجواليقي ص ٨ .
(٦) انظر مناقشتنا لآراء سيبويه في كتابنا : فقه اللغة العربية ص ١٩٥ .
(٧) الكتاب ٤/ ٣٠٥ – ٣٠٦ .

سر صناعة الإعراب
لابن جني

تعريف بابن جني

هو : أبو الفتح عثمان بن جني ، من أشهر لغويي القرن الرابع الهجري ، ولد بالموصل سنة ٣٢٢هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ ، كان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي ، فهو عربي أزدي بالولاء ، وإن كان في الأصل روميا ، وقد افتخر بهذا النسب في أبيات منها :

فإن أصبح بلا نسب   فعلمي في الورى نسبي
على أني أءول إلى   قروم سادة نجب
قياصرة إذا نطقوا   أرمَّ الدهر ذو الخطب
أولاك دعا النبي لهم   كفى شرفا دعاء نبي (١)

وقد أخذ النحو في الموصل عن أحمد بن محمد الموصلي ، الذي اشتهر بالأخفش ، ولكنه اختص بعد ذلك بالأخذ عن أبي علي الفارسي ، كما أخذ عن عديد من الأعراب الذين كانوا لا يزالون سليمي السليقة مثل : أبي عبد الله محمد بن عساف العقيلي أو الشجري .

مؤلفات ابن جني

لابن جني مؤلفات عديدة معظمها يعد من المصادر ، لما تحويه من آراء لا توجد عند غيره ، وقد صنف في اللغة والنحو والأصوات والقراءات ، وشرح عديداً من الدواوين ، ومن أشهر مؤلفاته :

---

(١) مقدمة تحقيق الخصائص ١/٨ ، وقارن بالمراجع العديدة التي ذكرت هناك .

١ ـ الخصائص (في فقه اللغة) .

٢ ـ المحتسب (في القراءات الشاذة) .

٣ ـ سر صناعة الإعراب (في الأصوات) ـ وستتحدث عنه بعد قليل ـ .

٤ ـ المنصف (شرح تصريف أبي عثمان المازني) .

٥ ـ التصريف الملوكي (في الصرف أيضا) .

٦ ـ التمام في شرح أشعار هذيل (في اللغة والشعر) .

٧ ـ شرح الحماسة لأبي تمام (في الأدب) .

٨ ـ تعاقب العربية (في الأصوات والصرف) .

٩ ـ الفَسر (وهو شرح ديوان المتنبي) .

١٠ ـ مجموعة من الرسائل ، منها : رسالة في « مد الأصوات ومقادير المدات » [١] ، وغير ذلك .

وقد أثْرَت مؤلفاته المكتبة العربية ، وكان لها أكبر الأثر في اللاحقين من علماء الأصوات ومؤلفي المعاجم وكتب الظواهر اللغوية وأصول النحو .

* * *

---

(١) انظر ثبتا كاملا في مؤلفاته في المرجع السابق ص ٦٠ - ٦٨ ، وقد بلغت ما يقارب الخمسين ما بين مطبوع ومخطوط .

سر صناعة الإعراب

لاحظ بعض الباحثين أن لفظة « الإعراب » الواردة في هذا العنوان تمثل إشكالية ، حيث إن الكتاب دراسة صوتية خالصة وظفها ابن جني لخدمة قضايا صرفية في أحيان كثيرة ، وليس لها علاقة بالإعراب الاصطلاحي من قريب أو من بعيد [١] ، والأمر في نظرنا لا يحتاج إلى هذا العناء في التأويل والتعليل ، لأن الإعراب هنا يقصد به معناه اللغوي الذي يعني الإبانة والإيضاح [٢] وفصاحة التعبير ، مما يؤدي إلى تجنب اللحن الخفي المتعلق بنطق الحرف ذاته ، ومعرفة وظائفه المختلفة في بناء الكلمة العربية .

لقد أثارت جدة البحوث الصوتية وأصالتها في سر صناعة الإعراب أنظار المستشرقين ، فاتخذ منها الأب هنري فليش نبراسا يهتدي به لمعرفة التفكير الصوتي عند العرب [٣] .

وقد لخص محققوا الجزء الأول موضوع هذا الكتاب في النقاط التالية :

---

(١) ناقش هذه القضية محققوا الجزء الأول المطبوع ١٩٥٤م في مقدمة التحقيق ص ١١ وما بعدها ، كما ناقشها محقق الكتاب كاملا (الدكتور حسن هنداوي) ص ٣٠ وما بعدها ، كما تناول القضية أيضا الدكتور / محمد أسعد طلس في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق جـ ٤ من المجلد ٣٢ ص ٦٦٧ .

(٢) الإعراب مصدر أعرب ، وهو مأخوذ من مادة (ع ر ب) التي تدل على معان ثلاث ، هي : الإفصاح والإبانة ، والمرح والنشاط ، والفساد والتحول . انظر في ذلك : مقاييس اللغة لابن فارس مادة (ع ر ب) ، وقارن بكتابنا : مقدمة في فقه اللغة العربية ص ١١٢ .

(٣) نشرت هذه الدراسة بعنوان « التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، بعد أن ترجمها إلى العربية الدكتور عبد الصبور شاهين في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ ٢٣ ، ١٩٦٨م .

١ ـ عدد حروف المعجم وترتيبها وذوقها .

٢ ـ وصف مخارج الحروف وصفا تشريحيا دقيقا .

٣ ـ بيان الصفات العامة للحروف وتقسيمها تقسيمات مختلفة .

٤ ـ ما يعرض للصوت في بنية الكلمة من تغير يؤدي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، أو النقل أو الحذف .

٥ ـ نظرية الفصاحة في اللفظ المفرد ، وأنها راجعة إلى تأليفه من حروف متباعدة المخارج [١] .

وقد تناول أبو الفتح الموضوعات ١ ، ٢ ، ٣ في مقدمة الكتاب ، أما الرابع ففي ثنايا تناوله لحروف المعجم التي رتبها ترتيبا هجائيا ، كما صنع أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ، أي ترتيب (ا ب ت ث ... إلخ) .

أما الموضوع الخامس فقد تناوله في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة التي ختم بها الكتاب ، وهو الفصل الخاص بـ « مزج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، وما يحسن ، وما يقبح ، وما يصح » وقد قسم حروف المعجم إلى قسمين : ضرب خفيف ، وضرب ثقيل ، وتختلف أحوال كل منهما ، وأخفها عندهم حروف الزيادة [٢] ، وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال النص الذي اقتبسناه من سر الصناعة [٣] ، على أن الأهم في نظرنا موضوع آخر كشفت عنه الدراسات الصوتية الحديثة ، وهو : الكشف عن وظائف الوحدات الصوتية في لغة العرب ، وهو ما سنعرض له في الفقرة التالية .

---

(١) انظر : مقدمة جـ ١ ص ١٤ بتحقيق مصطفى السقا وآخرين .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٢/ ٨١٦ وما بعدها (بتحقيق د. حسن هنداوي) .

(٣) انظر النص كاملا ص ٧٠ .

ابن جني ووظائف الوحدات الصوتية

أفرد أبو الفتح عثمان بن جني كتابه المذكور « سر صناعة الإعراب » لدراسة الوحدات الصوتية التي تسمى في التراث العربي بـ « الحروف » بعد تجريدها وانتزاعها من أبنية الكلم وقد أوضح هدفه من هذه الدراسة بأنه « ذكر أحوال الحروف مفردة ، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها » وذكر أن أحوال الحرف في العربية تنحصر في ثلاثة أمور : الأول كونه أصلا ، الثاني كونه بدلا ، الثالث كونه زائداً [١] ، ولا شك أن لكل حرف في هذه الحالات الثلاث وظيفة مختلفة أي أن وظيفة الحرف عندما يكون أصلا تختلف عن وظيفته عندما يكون زائداً أما عندما يكون بدلا فإنه يؤدي ـ دلاليا ـ وظيفة الحرف الذي أبدل منه أي أنه يكون بديلا اختياريا له وهو ما أسماه المحدثون Freie variante وتكون العلة في إبداله تحقيق غرض صوتي يتعلق بانسجام الوحدات الصوتية من حيث النطق ويظل المعنى هو هو ، وكان مما أبدعته هذه العقلية الصوتية الفذة حديثه عن السياقات المختلفة التي يمكن أن ترد فيها الوحدة الصوتية ، فهناك وحدات تشغل الموقع الأول في الكلمة أحيانا والموقع الثاني أو الثالث في أحيان أخرى وهناك وحدات أخرى تشغل بعض هذه المواقع دون البعض الآخر [٢] ، ويفهم من كلامه أيضا أن الفروق الصوتية الناجمة عن تأثير موقع الحرف في الكلمة لا يعتد بها في انتماء هذا الصوت المنطوق إلى الحرف الذي يمثله فصوت النون مثلا في

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٠ .

(٢) من ذلك على سبيل المثال أن الهمزة لا تشغل الموقع الثاني في الكلمة إذا كان الموقع الأول مشغولا بهمزة ، سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ .

« نهـر » يختلف عن صـوت النون في « عنبـر » وكلاهمـا يختلف عن صوت النـون فـي « موقن » ولكن هـذه الاختلافـات الصوتية تعد ـ كما يقـول المحدثون ـ اختلافا في الفـون phone وليـس اختلافا في الفونيـم .

النص الأول من كتاب سر صناعة الإعراب

« باب الهمزة »

« اعلم أن الهـمـزة حـرف مـجـهـور وهو في الكـلام على ثلاثـة أضـرب : أصـل وبدل وزائد .

ومعنى قـولنا أصل : أن يكون الحرف فاء الفعل أو عـينه أو لامه ، ومـعنى قولنا زائـد : أن يكون الحرف لا فـاء الفـعل ولا عينه ولا لامـه ، والبدل أن يقام حرف مقام آخر إما ضرورة وإما استحـسانا وصنعة .

فإذا كانـت (الـهمـزة) أصـلا وقعت فـاء وعينا ولاما فالـفاء نحو : أنف ، وأذن ، وإبرة ، وأخـذ ، وأمـر ، والعين نحـو : فـأس ، ورأس ، وجـؤنة ، وذئـب ، وسـأل ، وجـأر ، واللام نحـو : قـرء ، وخطأ ، ونبـأ ، وقرأ ، وهدأ ، واستبرأ ، واستدفأ » [١] .

« وأما البدل فقد أبدلت الهـمزة من خمسة أحرف وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهـاء ، والعين فأمـا إبدالها من الألف فنحـو ما حكي عن أيوب الـسختياني أنه قرأ « ولا الـضألين » فهمز الألف وذلك أنه كره اجتماع الـساكنين الألف واللام الأولى فحـرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة ...» [٢] ، وقـد اطرد عنهم قلب ألف التـأنيث همـزة وذلك نحـو

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٧١ (تحقيق هنداوي) .

(٢) السابق ١ / ٧٢ وقد ذكر أمثلة أخرى عديدة لإبدال الهمزة من الألف .

حمراء وصفراء وحمراه وما أشبه ذلك [١] .. وأما إبدال الهمزة عن الواو والياء فعلى ضربين : تبدل الهمزة منهما وهما أصلان وتبدل منهما وهما زائدتان : الأول نحو قولك في وجوه « أجوه » وفي وعد « أعد » .. وقالوا « في أسنانه ألل ، يريدون : يَلَل » فأبدلوا الياء همزة ... [٢] ، والآخر (إبدالهما منهما وهما زائدتان) فمثال إبدالها من الياء الزائدة قولهم علباء وحرباء ، « وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها الهمزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها .. » [٣] ، وأما إبدال الهمزة من الهاء فقولهم ماء وأصله موه لقولهم أمواه فقلبت الواو ألفا وقلبت الهاء همزة .. » [٤] .

وفيما يتعلق بإبدال الهمزة من العين فلم يذكر سوى مثال واحد يحتمل أن يكون بدلا ويحتمل أيضا أن تكون الهمزة فيه أصلا وذلك ما أنشده الأصمعي من قول الراجز :

أباب بحر ضاحك زهوق

يقول أبو الفتح : قلبت الهمزة فيه بدلا من عين عباب ، وإن كان بمعناه وإنما هو فعال من « أبَّ » إذا تهيأ ، قال الأعشى :

---

(١) السابق ١/ ٨٤ .

(٢) السابق ١/ ٩٢ .

(٣) لم يذكر ابن جني هنا سوى حالة افتراضية يوجبها القياس وهي حالة النسب إلى مثل صحراء إذ يقال صحراوي فإذا سميت بذلك رجلا ثم رخمته بحذف أداة النسب وهي الياء المشددة فإن الواو حينئذ تصير ألفا ثم تقلب الألف همزة فتقول يا صحراء وهذه الهمزة ليست همزة التأنيث في هذه الحالة وإنما هي بدل من ألف منقلبة عن الواو التي هي في الأصل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعد الألف الأولى .

انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) السابق ١/ ١٠٠ .

... ...   أخ قد طوى كشحا وأبْ ليذهبا

وذلك أن البحر يشبهأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من العين وإن قلت إنه بدل منها فهو وجه وليس بالقوي [١] .

أما زيادة الهمزة فقال عنها : اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة ، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولا ، وفي أولها همزة ، فاقض بزيادة الهمزة ، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته ، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلا ، وذلك نحو : أحمر ... [٢] ، ثم تحدث عن زيادتها في الأسماء والأفعال والحروف ، وكان مما قاله عن همزة الوصل التي تلحق الأفعال « واعلم أن هذه الهمزة إنما جئ بها توصلا إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به ، وكان حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ولا حظٌ لها من الإعراب » [٣] ثم ذكر زيادتها للاستفهام نحو « أزيد عندك » وفي التسوية نحو « ما أبالي أقام أم قعد » وفي النداء نحو : أزيدٌ أقبل ، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة ، وإنما هي حرف جاء لمعنى [٤] .

تعقيب: وظيفة الحرف عند ابن جني

وقبل أن نتحدث عن وظائف الحرف (الوحدة الصوتية) كما بينها ابن جني فلا بد من الإشارة إلى أن الحروف ليست سواء فمنها ما يكون محققا للأحوال الثلاث ومنها ما يكون محققا لحالتين ومنها ما لا يحقق إلا حالة واحدة ونكتفي لبيان ذلك بإلقاء نظرة على الجدول الآتي

---

(١) السابق ١/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) استغرق ذلك حوالي اثني عشرة صفحة (من ص ١٠٧ - ١١٨) فليرجع إلى ذلك من يريد الوقوف على تفصيل ما قال .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١١٢ .   (٤) السابق ١/ ١١٨ .

الذي اخترنا فيه عشرة أحرف ، التسعة الأولى التي أوردها في البداية والحرف الأخير لما له من أهمية خاصة وهو « الألف »[١] .

الحرف	وروده أصلا	وروده بدلا	وروده زائدا	الصفحة في سر الصناعة
الهمزة	+	+	+	١ / ٦٩
الباء	+	+	−	١ / ١١٩
التاء	+	+	+	١ / ١٤٥
الثاء	+	−	−	١ / ١٧١
الجيم	+	+	−	١ / ١٧٥
الحاء	+	− (+)[٢]	−	١ / ١٧٩
الخاء	+	−	−	١ / ١٨٣
الدال	+	+	−	١ / ١٨٥
الذال	+	−	−	١ / ١٨٩
الألف	− (+)[٣]	+	+	٢ / ٦٥٣

---

(١) تشير العلامة (+) إلى تحقق مجئ الحرف موصوفا بكونه أصلا أو بدلا أو زائدا والعلامة (−) إلى عدم وروده ، وتشير − (+) إلى ورود الحرف على هذه الصفة أو تلك في حالات معينة .

(٢) ذكر ابن جني أن الحاء لا تكون بدلا ولا زائدة أبداً إلا فيما شذ عنهم وقد مثل لإبدالها على سبيل الشذوذ بما أنشده ابن الأعرابي :

ينفحن منه لهبا منفوحا لما يرى لا ذاكيا مقدوحا

قال (ابن الأعرابي) يريد منفوخا فأبدل الخاء حاء ، انظر سر الصناعة ١ / ١٧٩ .

(٣) يقول أبو الفتح « إن هذه الألف أعني المدة الساكنة في نحو قام وباع ، وحمار وكتاب ، وغزا ورمى ، لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبداً ، وإنما تكون بدلاً أو زائدة ، وأما الحروف المبنية التي جاءت لمعان فإن الألفات فيها أصول ، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحروف ... » . ==

إن تناول ابن جني للحروف العربية وتقسيمها على هذا النحو يدل على إدراك للوظائف المختلفة التي تنهض بها الوحدات الصوتية في اللغة العربية فالحرف عندما يكون أصليا تكون وظيفته المشاركة - مع غيره من الحروف الأصول - في تكوين المعنى المعجمي وهذا هو الجانب الإيجابي للوظيفة الصوتية ، فإذا تم استبدال هذا الحرف بحرف أصلي آخر أدى ذلك إلى تغيير المعنى أي أنه يفرق بين كلمتين متشابهتين تماما إلا في هذا الحرف وهذا هو الجانب السلبي للوظيفة الصوتية كما ذكرنا آنفا ، ويطلق على الحرف في هذه الحالة حرف مبني لمشاركته في بناء المعنى المعجمي ويمكن أن نطلق على هذه الوظيفة الصوتية « الوظيفة البنائية للوحدة الصوتية » وتتحقق هذه الوظيفة البنائية في جميع الوحدات الصوتية الصامتة ، كما تتحقق أيضا في المصوتات (كما أوضحناه في كتابنا « دلالة السياق » ص ٩٨) .

وعندما يكون **الحرف** زائدا تكون له وظيفة مختلفة تماما وهي أداؤه لمعنى زائد عن المعنى المعجمي قد يكون صرفيا كما في دلالة التاء على المطاوعة أو المضارعة أو التأنيث [1] أو غير ذلك من المعاني الصرفية ،

== سر الصناعة ٢/ ٦٥٣ .

(١) يقول أبو الفتح بن جني موضحا هذه المعاني الصرفية للتاء : « وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة كقولك كسرته فتكسر وقطعته فتقطع ودحرجته فتدحرج ، ومن زيادتها في أوائل الأفعال الماضية قولهم : تغافل وتماقل وتجاهل (تفيد التاء هنا مع الألف معنى التكلف وهو من معاني الصرف أيضا) وتزاد في أوائل (الأفعال) المضارعة لخطاب المذكر نحو : أنت تقوم وتقعد ، ولخطاب المؤنث نحو : أنت تقومين وتقعدين ، وللمؤنثة الغائبة نحو : هي تقوم وتقعد ، وقد أنث بها لفظ الفعل الماضي نحو : قامت وقعدت ، وتؤنث بها جماعة المؤنث نحو : قائمات وقاعدات .. » .

انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ وما بعدها .

وقد تكون الوظائف التي تدل عليها هذه الوحدات الصوتية داخلة في إطار المعاني النحوية وذلك كدلالة الهمزة على الاستفهام أو التسوية أو النداء ودلالة الواو على حالة الرفع في الأسماء الستة والياء على حالة الجر والألف على حالة النصب .

أما عندما يكون **الحرف بدلا** فإنه يشغل الوظيفة نفسها التي كان يشغلها الحرف الذي حل محله فإن كان المبدل منه حرفا أصليا كان البدل نائبا عنه في أداء هذه الوظيفة البنائية فإذا قلنا مثلا « أجوه » بدلا من وجوه كانت الهمزة هنا (عند من ينطق بها من العرب) تشكل عنصرا من عناصر بناء الكلمة بحيث إذا استبدلت بوحدة صوتية أخرى غير الواو التي أبدلت منها تغير معنى الكلمة أو أصبحت غير ذات معنى على الإطلاق كما لو قلنا « سجوه » مثلا . أما إذا كان الحرف المبدل منه حرفا زائداً فإن البدل حينئذ يقوم بنفس الوظيفة التي كان يقوم بها المبدل منه مثال ذلك الدال التي تبدل من تاء الافتعال في مثل « ازدجر » حيث تؤدي الدال هنا نفس الوظيفة الصرفية التي كانت تقوم بها التاء لو وجدت ، وخلاصة القول أن الحرف إذا كان بدلا لا تكون له وظيفة على سبيل الاستقلال وإنما يتبع في ذلك المبدل منه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استبداله بالحرف الأصلي (المبدل منه) لا يؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة بخلاف ما لو استبدل بحرف آخر لا علاقة له به حيث يؤدي ذلك إلى فساد المعنى أو تغيره بحيث نصبح أمام كلمة جديدة لا معنى لها كما في « سجوه » أو لها معنى مختلف كما في « مشط » إذا استبدلنا الكاف بالميم في « كشط » وذلك على أساس القول بأن هذه الكاف بدل من القاف في قشط وينتج عن ذلك قاعدة مهمة يمكن صياغتها على الوجه التالي :

إذا أدى تغير الحرف بآخر إلى تغير في المعنى أو فساد فيه لم نكن أمام حالة من حالات الإبدال Freie variante ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا احتفظ الحرف الجديد بنفس وظيفة الحرف الذي أبدل منه ولا نود أن نخوض في موضوع الإبدال بأكثر من هذا هنا حيث خصصنا له دراسة مستقلة في موضع آخر (١) .

ويمكننا أن نلخص مجمل ما قاله ابن جني هنا وفي « الخصائص » في ضوء الدرس اللغوي بأن للوحدة الصوتية الصامتة في اللغة العربية الوظائف التالية :

١ ـ الوظيفة البنائية وذلك عندما يكون الحرف أصلا .

٢ ـ الوظيفة التصريفية أو النحوية وذلك عندما يكون الحرف زائد.

٣ ـ الوظيفة التحسينية ، أي التي تؤدي إلى الانسجام في نطق الكلمة وحسن أدائها ، وذلك عندما يكون الحرف بدلا ، وهذه الوظيفة التحسينية هي وظيفة إضافية للحرف المبدل ، لأنه يؤدي أيضا الوظيفة البنائية للحرف المبدل منه .

---

(١) درسنا موضوع الإبدال على نحو تفصيلي في رسالتنا للدكتوراة (التي نأمل أن نترجمها إلى العربية قريبا) وعنوانها :

Die arab. Ibdal - monographien .

وقد ذكرنا هناك أن الإبدال قد يكون إبدالا لغويا إذا كانت صورتا الكلمة مستعملتين معا (في نفس البيئة أو في بيئتين مختلفتين) وقد يكون هذا الإبدال صرفيا إذا كانت إحدى صورتي الكلمة هي المستعملة والأخرى افتراضية أو ذات أصل تاريخي كما في (قال > قوَلَ) ، وهناك نوع ثالث من الإبدال عند علماء الاشتقاق يؤدي فيه إبدال الحرف إلى تغيير في جزء من المعنى أو خاصية من خواصه مع بقاء المعنى العام واحداً وذلك كما في غمر وغمس أو في قطع وقطف وفي وسم ، ووشم إلخ ، انظر الرسالة المذكورة ص ٤٥ .

٤ ـ ويمكن أن يضاف إلى ذلك وظيفة أخرى (لم يذكرها ابن جني هنا وإن كان قد أشار إليها في الخصائص) [١] ، وهي الوظيفة التأثيرية أو الإيحائية للحرف كما في : خضم ، وقضم ، وهذه كسابقتها تعد وظيفة إضافية أو زائدة على الوظيفة الأصلية .

* * *

(١) انظر : الخصائص ٢ / ١٥٧ وما بعدها .

النص الثاني من كتاب « سر صناعة الإعراب »

« ائتلاف الحروف في بنية الكلمة العربية »

قال ابن جني :

وهذا فصل نذكر فيه مذهب العرب في مَزْج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، وما يحسُن ، وما يقبح ، وما يصحّ .

اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين : ضرب خفيف ، وضرب ثقيل ، وتختلف أحوال الخفيف منهما ، فيكون بعضه أخف من بعض ، وتختلف أيضاً أحوال الثقيل منهما ، فيكون بعضه أثقل من بعض ، وفي الجملة فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم ، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة ، وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والسين ، واللام ، ويجمعها في اللفظ قولك : « اليوم تنساه » ، وإن شئت قلت : « سألتمونيها » ، وإن شئت قلت : « هويت السمان » .

فإن قلت : ألست تعلم أن الهمزة مستثقلة عندهم ، ولذلك ما دخلها الحذف والبدل في كثير من الكلام ، فَلِمَ ذكرتها في الحروف الخفيفة ؟ .

فالجواب : أن الهمزة وإن كانت كذلك ، فإنك قادر على إعلالها وقلبها والتلعُّب بها تارة كذا وتارة كذا ، وهذا لا يمكنك في الجيم ولا في القاف ولا في غيرهما من الحروف الصحاح ، وأيضا فإن مخرجها

مجاور لمخرج أخف الحروف ، وهي الألف ، وأيضا فإنها لتباعدها من الحروف ما يُستروح إلى مزج المتقارب مما بُعد عنها بها ؛ ألا ترى أنك تقول : « دَأَبَ » فتفصل بين الدال والباء بالهمزة ، فيكون ذلك أحسن من فصلك بينهما بالفاء لو جاء عنهم نحو : « دَفَبَ » ، وتقول : « نَأَلَ » (١) فتفصل بها بين النون واللام ، ولو فصل بينهما بالراء ، فقيل : « نَرَلَ » لم يكن حسناً ، فالهمزة وإن ثقلت في بعض الأحيان وتباعدت ، ففيها من المنفعة في الفصل ما ذكرت لك ، هذا مع ما وصفناه من مجاورتها للألف ، وأنها مما يمكن إعلاله وتقليبه والتلعب به .

واعلم أن أقل الحروف تآلفاً بلا فصل حروفُ الحلق ، وهي ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل ، وذلك نحو : هَدَأْتُ ، وخَبَأْتُ ، وعِبْء ، وخَيْعَلٍ (٢) ، وغَيْهَب (٣) ، وحَضَأْتُ النارَ (٤) ، وحَطَأْت به الأرضَ (٥) ، فهذه حال هذه الحروف ، وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاث مواضع :

أحدها : أن تُبتدأ الهمزة ، فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية ، وهي : الهاء ، والحاء ، والخاء ، فالهاء نحو : أَهْل ، وأَهَر (٦) ، وإهاب ، وأُهْبة ، وهذا خاصةً قد تقدم فيها الهاء الهمزة ،

---

(١) نأل : مشى ونهض برأسه يحركه إلى فوق مثل الذي يعدو وعليه حمل ينهض به .

(٢) الخيعل : الفرو ، وقيل : درع يخاط أحد شقيه تلبسه المرأة كالقميص .

(٣) الغيهب : شدة سواد الليل والجمل ونحوه .

(٤) حضأت النار : أوقدتها .

(٥) حطأ به الأرض : ضربها به وصرعه .

(٦) الأهر : اسم جنس ، واحده : أَهَرة ، وهو متاع البيت .

وذلك نحو : بَهَاتٌ (١) ، وتَهِئَ اللحمُ (٢) ، والحاء نحو : أَحَد ، وإِحْنة (٣) ، والخاء نحو : أَخَذَ وأَخَّر ، فأما قولهم حاحَات بالكبش : إذا دعوته فقلت : حُوْحُوْ ، وهَاهَات بالإبل : إذا قلت لها : هَاهَا ، فإنما احتمل فيه تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف ؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

الثاني : ائتلاف الهاء مع العين ، ولا تكون العين إلا مقدمة ، وذلك نحو : عَهْد ، وعِهْن .

الثالث : ائتلاف العين مع الخاء ، ولا تكون الخاء إلا مقدمة ، وذلك نحو : بَخَعَ (٤) ، والنَّخَع (٥) .

ولأجل ما ذكرناه من ترك استعمالهم لحروف الحلق متجاورة ، ما قلَّ تضعيفهم إياها ، وذلك نحو : الضَّغِيغة (٦) ، والرَّغِيغة (٧) ، والمَهِه (٨) ، والبَحَح (٩) ، والشُّعاع (١٠) ، وقد كنا ذكرنا نحواً من هذا في أول الكتاب .

---

(١) بهات به : أنست .
(٢) تهيّئ اللحم : لم ينضج .
(٣) الإحنة : الحقد في الصدر .
(٤) بخع نفسه : قتلها غيظاً أو غماً .
(٥) النخع : قبيلة من الأزد ، وقيل : من اليمن .
(٦) الضغيغة : الروضة الناضرة المتخلية .
(٧) الرَّغيغة : لبن يغلى ويذر عليه الدقيق ، وهو طعام يتخذ للنفساء .
(٨) المهه : الحسن .
(٩) البحح : غلظ في الصوت وخشونة .
(١٠) الشَّعاع : هو تفرق الدم وغيره .

وأحسن التأليف ما بُوعد فيه بين الحروف ، فمتى تجاور مخرجا الحرفين ، فالقياس ألا يأتلفا ، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين ، وذلك نحو : « أُرُل » (١) و« وَرَل » (٢) و« وَتَد » و« مَحْتِد » ، بدأوا بالراء قبل اللام ، وبالتاء قبل الدال ، لأنهما أقوى منهما ، ويدلك على قوة الراء والتاء على اللام والدال أنك إذا ذقتهما ساكنتين ، ووقفت عليهما ، وجدتَ الصوت ينقطع عند التاء بجرس قوي ، ووجدته ينقطع عند الدال بجرس خفي ، وذلك قولك « إتْ » : « إدْ » ، وكذلك الراء واللام ، فإذا وقفت على الراء وجدت الصوت هناك مكرراً ، ولذلك اعتُدت في الإمالة بحرفين ، وإذا وقفت على اللام وجدت في الصوت ليناً وغنة ، وذلك قولك « إرْ » : « إلْ » ، ويؤكد عندك قوة الراء على اللام أنك لا تكاد تجد اللام متعاصية على أحد ، وكثرةُ ما تجد الراء متعذرة على كثير من الناس لا سيما الأرَتّ (٣) ، حتى إنك لا تستبينها في كلامه .

ويتلو حروف الحلق حروفُ أقصى اللسان ، وهي : القاف ، والكاف ، والجيم ، وهذه لا تتجاوز البتة ، لا تجد في الكلام نحو « قَجْ » ولا « جَقْ » ولا « كجْ » ولا « جَكٌ » ولا « قَكٌ » ولا « كَقٌ » .

وقد تحصل لنا من هذه القضايا أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب :

أحدها : تأليف المتباعد ، وهو الأحسن .

---

(١) أُرُل : جبل ، وقيل : موضع .

(٢) الوَرَل : دابة على خلقة الضب ، إلا أنه أعظم منه .

(٣) الأرت : الذي في لسانه عقدة وحبسة ، ويعجل في كلامه فلا يطاوعه لسانه .

والآخر : تضعيف الحرف نفسه ، وهو يلي القسم الأول في الحسن .

والأخير [1] : تأليف المتجاورة ، وهو دون الاثنين الأولين ، فإما رفض البتة ، وإما قل استعماله .

* * *

(١) في الأصل : « والآخر » ، ولعل الصواب ما ذكرناه ، والمعتاد أن يقال : الأول والثاني والثالث ، ولكننا آثرنا الإبقاء على عبارة ابن جني كما هي .

التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني

أبو عمرو الداني

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر ، الشهير بـ « أبي عمرو الداني » ، الإمام العلامة الحافظ ، أستاذ الأستاذين ، وشيخ مشايخ المقرئين [١] ، ولد في قرطبة من بلاد الأندلس سنة ٣٧١هـ ، وكثرت رحلاته في طلب العلم ، وانتهى به المطاف في دانية فنسب إليها ، وقد ظل بها منذ سنة ٤١٧هـ ، حتى توفي في شوال عام ٤٤٤هـ .

قال الذهبي : إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات ، وعلم المصاحف ، مع البراعة في علم التفسير والحديث والنحو وغير ذلك [٢] ، قلت : وفي علم أصوات القرآن الكريم ، وفن الأداء القرآني أيضا ، وقال ابن بشكوال : كان ـ رحمه الله ـ أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه ، وجمع في ذلك تواليف حسانا يطول تعدادها ، وقد ذكر الذهبي أن تواليفه بلغت مائة وعشرين [٣] كتابا ، منها فيما يتعلق بالأداء القرآني :

١ ـ كتاب الوقف والابتداء .

٢ ـ كتاب اللامات .

---

(١) غاية النهاية ١/ ٥٠٣ .

(٢) نزهة الفضلاء ٣/ ١٢٦٣ .

(٣) نقل الدكتور غانم قدوري عن الضبي في كتاب « الدرة الصقيلة في شرح العقيلة » أنه ـ أي الضبي ـ رأى لأبي عمرو الداني مائة وعشرين تأليفا ، منها في الرسم أحد عشر كتابا ، أصغرها حجما المقنع . انظر : مقدمة تحقيق كتاب التحديد ص ١٧ .

٣ ـ كتاب الراءات لورش .

٤ ـ كتاب مذاهب القراء في الهمزتين .

٥ ـ شرح القصيدة الخاقانية في التجويد .

٦ ـ كتاب اختلاف القراء في الياءات .

٧ ـ كتاب الإمالة .

٨ ـ المنبهة في الحذق والإتقان وصفة التجويد للقرآن .

٩ ـ كتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء [١] .

١٠ ـ كتاب التحديد في الإتقان والتجويد ـ وهو الذي نتناوله هنا ـ .

وقد نشر الكتاب مرتين ، الأولى : بتحقيق الدكتور / غانم قدوري في بغداد ١٩٨٨م ، والأخرى : بتحقيق الدكتور / أحمد عبد التواب الفيومي في القاهرة ١٩٩٣م ، وقد نشره تحت عنوان : التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد ، والعنوان الأول هو الأكثر شهرة وتداولا .

ومن مؤلفاته الأخرى في القراءات ورسم المصحف :

ـ كتاب التيسير في القراءات السبع ، وقد نشر للمرة الأولى بتحقيق المستشرق الألماني أوتو برتسل في استانبول سنة ١٩٣٠م ، وهو الكتاب الذي نظمه الإمام الشاطبي في قصيدته المسماة : حرز الأماني ووجه التهاني ، والمعروفة باسم « الشاطبية » وقد شرحها كثيرون .

ـ الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ، وقد حقق

---

(١) الكتب : ٨ ، ٩ ، ١٠ لا تزال مخطوطة ، وقد ذكر الدكتور / غانم القدوري أماكن وجودها وأرقامها في هذه الأماكن . انظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٦٩ .

الكتاب الأستاذ جمال أبو العزم ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ولا يزال هذا التحقيق مخطوطا .

- المحكم في نقط المصاحف ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٠م ، بتحقيق الدكتور / عزة حسن .

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١) .

* * *

(١) ذكر ابن الجزري جملة من شيوخه وتلاميذه ، أما شيوخه فهم : خلف بن إبراهيم بن خاقان ، والطاهر عبد المنعم بن غلبون ، وأبي الفتح فارس ابن أحمد ، وعبيد الله بن سلمة بن حزم ، ومن تلاميذه : أبو إسحاق إبراهيم بن علي وولده أحمد بن عثمان بن سعيد الداني ، والحسين بن علي . انظر : غاية النهاية ١/ ٥٠٤ .

كتاب التحديد في الإتقان والتجويد

يعد كتاب التحديد من أقدم المؤلفات التي تناولت علم أصوات القرآن الكريم على نحو متكامل ، وقد ظهر مع نظيره كتاب الرعاية لمكي ابن أبي طالب ٤٣٧هـ في الثلث الأول من القرن الخامس الهجري ، ويبدو أن تأليف الكتابين كان في وقت متزامن ، حيث لم يظهر تأثير لأحدهما في الآخر ، وبينما كان مكي بن أبي طالب يقرئ بقرطبة في غربي الأندلس [١] ، كان أبو عمرو الداني يقرئ بـ « دانية » في شرقيها [٢] .

أما موضوعات كتاب التحديد فيمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي :

بعد مقدمة قصيرة أوضح فيها أبو عمرو سبب تأليف الكتاب ، وهو إهمال القراء والمقرئين في عصره تجويد التلاوة وتحقيق القراءة ، انتقل إلى شرح المصطلحات الخاصة بـ « التجويد والترتيل والتحقيق » ، والآثار المروية في الحث على استعمال ذلك ، وبيان كيفية كلٍّ في ضوء ما نُقِل عن أئمة القراءة السابقين .

ثم تحدث عن المصطلحات الخاصة بأنواع الحروف ، مثل : المحرَّك والساكن ، والمختلس والمرام حركته ، والمخفي ، والمُشَمّ ، والممدود ، والمبيَّن ، والمدغم ، والمفتوح ، والممال ، ونحو ذلك .

---

(١) سنتحدث عن مكي بن أبي طالب عند تناولنا لكتاب « الكشف عن علل القراءات » .

(٢) وفي هذا ما يفسر قول مكي بن أبي طالب في « الرعاية » : ما علمت أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب .. (الرعاية ص ٤٢) ، وقد صدق في ذلك لأن أبا عمرو الداني كان معاصراً له من ناحية ، ولم يبلغه كتابه من ناحية أخرى .

وبعد حديثه عن هذه المصطلحات العامة التي يكثر ورودها في علم الأداء القرآني ، تناول ذكر مخارج الحروف مفصلة ، ثم تحدث عن صفات هذه الحروف من نحو الجهر والهمس والشدة والرخاوة ، والإطباق والانفتاح ... إلخ ، وقد عرف كل صفة وبيّن ما ينطبق عليه هذا التعريف في الأصوات العربية ، ثم تحدث عن أحوال النون الساكنة والتنوين ، وذكر ما يعرض لهما مع سائر حروف المعجم (وهو النص الذي تناولناه هنا) .

انتقل الداني بعد ذلك إلى معالجة ما يعرف باللحن الخفي[١] ، فذكر الحروف التي يلزم تعمد بيانها لتنفصل بذلك عما يشبهها ، فذكر الحروف العربية واحداً واحداً بادئا بالهمزة ، ومنتهيا بالواو ، مما يعني أنه رتبها على المخارج لا على الترتيب الهجائي العادي ، وهو في ذلك متأثر بالخليل إلى حد كبير[٢] .

وبعد أن انتهى من ذكر الأحكام التجويدية الخاصة بكل حرف مفرداً أو مركباً مع غيره ، تحدث عن الشق الثاني للترتيل وهو معرفة الوقوف ، فتحدث عن ظاهرة الوقف من الناحيتين الدلالية والصوتية ، وقد بدأ بالجانب الصوتي ، فذكر أحوال الحركات ونون التنوين في الوقف ، ثم بين أقسامه من الناحية الدلالية ، فذكر أضرب الوقف من تام وكاف وحسن وقبيح ، وحكم كل من هذه الأنواع ، وأوضح في الختام المواضع التي يلزم القراء تجنب الوقف عليها .

---

(١) عرف الداني اللحن الخفي بأنه : ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه . انظر : التحديد ص ٢٤٨ .

(٢) خالف أبو عمرو الخليل في أنه لم يبدأ مثله بالعين وإنما بالهمزة ، كما خالفه في ترتيب بعض الحروف ذات المخرج الواحد .

نص من كتاب التحديد في صنعة الإتقان والتجويد

باب ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين
عند جميع حروف المعجم

قال الداني :

هي أربعة أحوال :

فالحالة الأولى : أن يكونا مظهرين ، وذلك عند حروف الحلق الستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، نحو قوله تعالى :

- ﴿ من آمن ﴾ (البقرة : ٢٥٣) ، ﴿ من شيء إلاَّ ﴾ (الذاريات : ٤٢) .
- ﴿ من هاجر ﴾ (الحشر : ٩) ، ﴿ جرف هارٍ ﴾ (التوبة : ١٠٩) .
- ﴿ من عمل ﴾ (المائدة : ٩٠) ، ﴿ يومئذ عليها ﴾ (عبس : ٤٠) .
- ﴿ من حادَّ ﴾ (المجادلة : ٢٢) ، ﴿ ناراً حامية ﴾ (القارعة : ١١) .
- ﴿ من غلٍّ ﴾ (الأعراف : ٤٣) ، ﴿ قوما غيركم ﴾ (التوبة : ٣٩) .
- ﴿ من خيل ﴾ (الحشر : ٦) ، ﴿ يومئذ خاشعة ﴾ (الغاشية : ٢) .

فأما الألف فلا يكون ما قبلها إلا متحركا ، فلذلك خرجت عن نظائرها (١) .

وإنما بُيّنت النون والتنوين عند هذه الحروف لبعد المسافة التي بينهما وبينهن ، إلا أن بيانهما عندهن على ضربين : بتعمل ، وبغير تعمّل ، والذي يتعمل بيانهما عندهن ثلاثة : الهمزة ، والغين ، والخاء ، لأنه متى لم يتعمل ذلك عندهن ، ولم يتكلف انقلبت حركة الهمزة

---

(١) يريد الداني أن الألف وهي عنده من حروف الحلق لا يسبقها إلا حركة ، ومن ثم فلا يتصور وجود نون ساكنة أو تنوين قبلها .

عليهما وسقطت من اللفظ ، وأخفيا عند الغين والخاء ، لأن ذلك قد يستعمل فيهن ، كما رواه ورش عن نافع في الهمزة ، ورواه المسيبي عنه في الغين والخاء لقربهما من حرفي أقصى اللسان ، والتي لا يتعمل بيانهما عندهن ثلاثة أيضا ، هي : الهاء والعين والحاء ضرورة ، كذا حدثني الحسن بن علي ، عن أحمد بن نصر ، قال : سمعت ابن مجاهد يقول : النون الساكنة والتنوين يبينان عند الحاء والهاء والعين ضرورة من غير تعمل .

والحالة الثانية : أن يكونا مدغمين ، وذلك في خمسة أحرف يجمعها قولك : « لَمْ يَرْوَ » : اللام ، والراء ، والميم ، والياء ، والواو ، نحو قوله تعالى :

- ﴿ من لم يتب ﴾ (الحجرات : ١١) .
- ﴿ خيرا لهم ﴾ (آل عمران : ١٠) .
- ﴿ من ربهم ﴾ (البقرة : ٥) .
- ﴿ من أنصار ربنا ﴾ (آل عمران : ١٩٢ - ١٩٣) [١] .
- ﴿ ومن يقل ﴾ (الأنبياء : ٢٩) .
- ﴿ برق يجعلون ﴾ (البقرة : ١٩) .
- ﴿ من وال ﴾ (الرعد : ١١) .
- ﴿ يومئذ واهية ﴾ (الحاقة : ١٦) .
- ﴿ من مال الله ﴾ (النور : ٣٣) .
- ﴿ نار مؤصدة ﴾ (البلد : ٢٠) .

---

(١) الإدغام مبني هنا على وصل الآيتين ، أما عند الوقف على « أنصار » لكونها رأس آية فلا إدغام .

قال أبو عمرو : وبعض القراء يزيدون حرفا سادسا وهو النون ، نحو قوله سبحانه : ﴿ من نور ﴾ (النور : ٤٠) ، و﴿ يومئذ ناعمة ﴾ (الغاشية : ٨) .

ولا معنى لذكرها معهن ، لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثلين .

وإنما أدغمت النون والتنوين في هذه الحروف للقرب الذي بينهما وبينهن ، والتشاكل والمشابهة [١] . فأدغما في الراء واللام لقرب مخرجهما من مخرجها (النون الساكنة / التنوين) على طرف اللسان ، وقد قيل : إنهم (أي الراء واللام والنون) من مخرج واحد .

وأدغما في الميم للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنة ، حتى كأنك تنطق النون كالميم ، والميم كالنون ، لتداوة صوتيهما .

وأدغما في الواو ، للمواخاة التي بين الواو والميم في المخرج إذ كانا يخرجان من بين الشفتين ، وأيضا فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم .

وأدغما في الياء ، لمواخاتها الواو في المد واللين ، ولقربها أيضا من الراء ، لأنه ليس يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء ، ولذلك يجعل الألثغ الراء ياء .

قال أبو عمرو : فأما الراء واللام فيدغم النون والتنوين فيهما بغير غنة ، هذا هو المأخوذ به في الأداء فيقلبان حينئذ من جنسهما قلبا صحيحا ، ويدغمان إدغاما تاما متحيزا من مخرجهما وذلك باب الإدغام .

---

(١) يشير هنا إلى ما يعبر عنه المحدثون بظاهرة المماثلة **Assimilation** .

وأما الياء والواو فيدغمان فيهما وتبقى غنتهما ، هذا مذهب الجماعة من القراء غير حمزة فإنه اختلف عنه في ذلك ، وإذا بقيت غنتهما لم ينقلبا قلبا صحيحا ، ولا يدغما إدغاما تاما ، وإنما يتمكن ذلك فيهما إذا ذهبت الغنة بالقلب الصحيح .

وأما الميم فيدغمان فيها إدغاما تاما ، ويقلبان من جنسها قلبا صحيحا مع الغنة الظاهرة ، وإنما خصت الميم بذلك لأن فيها غنة كغنتهما ، فإذا ذهبت غنة النون والتنوين بالقلب بقيت غنتها (أي الميم) وكذلك حالهما مع النون كالميم سواء .

حدثنا محمد بن أحمد : حدثنا ابن مجاهد قال : لا يقدر أحد أن يأتي بـ « عَمَّن » .. بغير غنة ، لعلها غنة الميم .... .

قال أبو عمرو : وهذا الذي ذكرناه من الإدغام في حروف « لم يرو » إنما يكون ذلك إذا كانت النون معهن من كلمتين ، فإن كانت معهن من كلمة لم يجز الإدغام نحو قوله تعالى : ﴿ صنوان ﴾ (الرعد : ٤) ، و﴿ بنيان ﴾ (الصف : ٤) ، و﴿ الدنيا ﴾ (البقرة : ٨٦) ، ونحو ذلك ، وكذلك « شاة زنماء » وما أشبهه ، وذلك مخافة أن يشتبه ذلك إذا أدغم بالمضاعف الذي على مثال فُعَّال فعدل عن الإدغام لذلك .

الحالة الثالثة : أن يقلبا ميما (من غير إدغام) ، وذلك إذا لقيا الباء ، نحو قوله سبحانه :

- ﴿ أن بورك ﴾ (النمل : ٨) .
- ﴿ سميعٌ بصير ﴾ (الحج : ٦١) .
- ﴿ أنبأهم ﴾ (البقرة : ٣٣) .

وإنما قلبا ميما عندها (أي الباء) خاصة من أجل موافاة الميم للنون في الغنة ، ومشاركتها للباء في المخرج ، فقلبا ميما من أجل ذلك .

الحالة الرابعة : أن يكونا مخفيين ، وذلك عند باقي حروف المعجم نحو قوله تعالى :

- ﴿ أنفسكم ﴾ (البقرة : ٤٤) .
- ﴿ قوما فاسقين ﴾ (التوبة : ٥٣) .
- ﴿ ولئن قلت ﴾ (هود : ٧) .

وما أشبه ذلك .

والفاء من حيث اتصلت بالتفشّي بالتاء بمنزلة الثاء في الإخفاء ، وإنما أخفيا (النون والتنوين) عندهن ، لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق ، فيجب الإظهار للتراخي ، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف « لم يرو » ، فيجب الإدغام للمزاحمة ، فأخفيا فصار عندهن لا مظهرين ولا مدغمين ، وغنتهما مع ذلك باقية ، ومخرجهما من الخيشوم خاصة ، ولا عمل للسان فيهما (والخيشوم فوق تجويف الأنف المنجذب إلى داخل الفم) .

وإخفاؤهما على قدر قربهما وبعدهما ، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بَعُدا عنه ، والفرق بين المخفيّ والمدغم أن المخْفيّ مخفف والمدغم مشدد [1] .

* * *

---

(١) التحديد الداني ، تحقيق الدكتور أحمد عبد التواب ص ٢٣٦ وما بعدها .

الفصل الثاني

مصادر الثروة اللغوية

- الثروة اللغوية بين الرواية والتدوين.
- المصادر العامة للثروة اللغوية:
  - العين للخليل بن أحمد
  - مقاييس اللغة لابن فارس.
  - أساس البلاغة للزمخشري.

تمهيد

الثروة اللغوية بين الرواية والتدوين

تعد اللغة العربية من أكثر اللغات في العالم ثراء فيما يتعلق بما تحوزه من ثروة لغوية طائلة ، تتمثل في كنز المفردات الهائل الذي استطاعت العربية أن تحافظ على الموروث منه من ناحية ، وتنميته بما أتيح لها من عوامل النمو الداخلي ، مثل الاشتقاق والنحت من ناحية ثانية ، ثم بما هيأته لها عوامل الاتصال باللغات الأخرى من اقتراض ألفاظ أخضعتها لقوانينها من ناحية ثالثة ، وقد أدرك القدماء غزارة هذه الثروة وعبروا عنها تعبيرا دقيقا من نحو قول الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ : « ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا ، وأكثرها ألفاظا ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً من يعرفه ... »(1) .

لقد ظل العرب يتناقلون هذه الثروة الضخمة عن طريق الرواية الشفوية جيلا عن جيل ، ويتوارثونها كابر عن كابر ، ويتفننون في طرق استخدامها وتوظيفها للأغراض الحياتية اليومية من ناحية ، وللحياة الأدبية شعرا ونثرا من ناحية أخرى ، وظل الحال كذلك حتى بعث الله رسوله ﷺ فيهم ، يزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، مصداقا لقوله ـ عز من قائل ـ : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾(2) .

---

(1) الرسالة ص 42 .

(2) الجمعة : 2 .

ولما كان القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف [١] تيسيرا على العرب وتأليفا لقلوبهم ، تعددت قراءاته ، يقول ابن قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ : « كل هذه الحروف كلام الله تعالى ، نزل به الروح الأمين على رسوله ﷺ ، وذلك أن جبريل كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن ، فيُحْدِث الله من ذلك ما يشاء ، وينسخ ما يشاء ، وييسر على عباده ما يشاء ، فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغاتهم ، وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي يقرأ : " عتى حين " (المؤمنون : ٥٤) ، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها ، والأسدي يقرأ : " تِعلمون ونِعلم " ، و" تِسوَدُّ وجوه " (آل عمران : ١٠٦) ، ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا ، لاشتدَّ ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه .. » [٢] .

وهكذا أيضا كان المصطفى ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم ، حيث أتاح له المولى عز وجل من المقدرة اللغوية ما يجعله يحيط بهذه اللغات (اللهجات) أثناء تجواله في ربوع الجزيرة العربية تاجراً قبل البعثة ، وداعياً بعدها ، وتهيأ له من ذلك ما لم يتهيأ لغيره من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ، حتى قال الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ : يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نعلم أكثره ، فأجابه المصطفى ﷺ : « أدبني ربي فأحسن تأديبي » [٣] ، وقد أشار إلى ذلك

---

(١) اختلف العلماء في تفسير هذه الأحرف اختلافاً كبيراً ، وأرجح الآراء أن المراد بها لغات العرب (لهجاتهم) التي كانت سائدة إبان نزول القرآن ، مثل لغة قريش وتميم وأسد وغيرهم ، انظر في ذلك : كتابنا : قراءات القرآن الكريم ص ٥٠ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣٩ .

(٣) انظر في ذلك : كتابنا : ظاهرة الغرابة في الحديث النبوي ص ٢٠٠ ، وقد ذكر ابن تيمية أن هذا الحديث وإن لم يعرف له إسناد ثابت إلا أن معناه صحيح .

الإمام ابن الأثير ، فقال تعقيبا على ما تضمنه الحديث الشريف من ألفاظ لهجية : « إن فصاحة الرسول ﷺ لا تقتضي استعمال هذه الألفاظ ، ولا تكاد توجد في كلامه إلا جوابا لمن يخاطبه بمثلها »[١] .

وقد أشار الإمام الخطابي إلى سبب آخر من أسباب اشتمال الحديث المروي عنه ﷺ على لغات العرب ، وهو اختلاف الرواة عنه وفقا لاختلاف لغاتهم ، فقال : « قد يتكلم ﷺ في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس ، قبائلهم شتى ، ولغاتهم مختلفة ، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية ، وليس كلهم يتيسّر لضبط اللفظ وحصره ، أو يتعمد لحفظه ووعيه ، وإنما يستدرك المراد بالفحوى ، ويتعلق منه بالمعنى ، ثم يؤديه بلغته ، ويعبر عنه بلسان قبيلته ، فيجتمع للحديث الواحد إذا انشعبت طرقه ألفاظ مختلفة موجبها شيء واحد .. »[٢] .

لقد كان المصطفى ﷺ وهو بين ظهراني الصحابة يبين للناس ما خفي عليهم من ألفاظ القرآن الكريم ، وكان الصحابة يحضرون مجالسه فينكشف أمامهم من ظروف السياق ما يجعلهم يدركون المعاني ويضبطون الألفاظ « إذ كانت الأسماع إليه مصغية ، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية ، وقد تختلف عنها عباراته ويتكرر فيها بيانه ، ليكون أوقع للسامعين ، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فهما ، وأقرب بالإسلام عهداً ، وأولوا الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعا ، ويستوفونها حفظا ، ويؤدونها على اختلاف

= انظر : الفتاوى ١٨/ ٣٧٥ .

(١) المثل السائر لابن الأثير ١/ ٢٣٤ .

(٢) غريب الحديث للخطابي ١/ ١٥ .

جهاتها .. » (١) .

وبعد أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، تصدر هؤلاء الفقهاء من الصحابة لتعليم الناس ما خفي عليهم من غريب القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكانوا يستعينون على ذلك بما حفظوه من شعر ، وما استوعبوه من خطب العرب وأمثالهم ، وكان على رأس هؤلاء الإمام عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ ، وقصته مع نافع بن الأزرق ، ونجدة بن عويمر (من زعماء الخوارج) معروفة مشهورة ، نكتفي منها بإيراد مثال واحد يكشف عن أهمية الإحاطة بلغة العرب في فهم وتفسير القرآن الكريم ، يقول السيوطي فيما يحكيه عن حميد الأعرج ، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد عن أبيه ـ : « بينما عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن ، قال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر : قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به ، فقاما إليه فقالا : إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا ، وتأتينا بما صادقه من كلام العرب ، فإن الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، فقال ابن عباس : سلاني عما بدا لكما ، فقال نافع : أخبرني عن قول الله تعالى : ﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾ (المعارج : ٣٧) .

قال : العزون : حِلَقُ الرفاق .

قال (نافع) : وهل تعرف العرب ذلك ؟

قال (ابن عباس) : نعم ، أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول :

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١ / ١٥ .

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزيناً »[١] .

وقد كانت إجابات ابن عباس هذه هي البداية الحقيقية لما عرف بـ « التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، وقد تخرج من هذا النوع من التفسير كثير من الصحابة وأئمة اللغويين استغناء عنه بالتفسير بالمأثور[٢] .

جمع القرآن الكريم وتدوينه

لما كان القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو في الوقت نفسه وحي الله إلى نبيه الذي تنزل به الروح الأمين ، كما أنه وصف بكونه : ﴿ آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم .. ﴾ (العنكبوت : ٤٩) ، اقتضى ذلك بأن يكون بعد نزوله مقروءاً مكتوبا محفوظاً في الصدور ، أما القراءة فقد تناقلها الصحابة بعد أن سمعوها من الرسول الكريم ﷺ ، وأما الكتابة فقد كان لرسول الله ﷺ كتاب عديدون عرفوا بأنهم « كتاب الوحي » ، وأما الحفظ فكان من الصحابة من يحفظه كله عن ظهر قلب ، ومنهم من يحفظ بعضه ، ولما استحَرَّ القتل بالصحابة في يوم اليمامة ، أشار بعض الصحابة على سيدنا أبي بكر بأن يجمع ما تفرق من آي الذكر الحكيم ، فكان الجمع الأول للقرآن في صحائف حفظت عند أبي بكر ثم عند عمر ، ولما توفي

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٢٠ (ط. الحلبي) . وقد ذكر السيوطي بقية أسئلة نافع وإجابة ابن عباس عنها ، وقد طبعت سؤالات نافع مستقلة في بغداد ١٩٦٩م بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، عن مخطوطة تحمل عنوان « سؤالات نافع ابن الأزرق إلى عبد الله بن عباس » . وانظر - أيضا - : الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري لـ « محمد حسين آل ياسين » ص ١٤٨ .

(٢) كان ابن عمر من الصحابة ، والأصمعي من اللغويين من أشهر الذين امتنعوا عن مثل هذا النوع من التفسير ، انظر في ذلك : مصادر اللغة للشلقاني ص ٦٨ ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٨٣ .

عمر حفظت هذه الصحائف عند حفصة أم المؤمنين [١] ، ثم كان الجمع الثاني للقرآن الكريم في عصر عثمان ـ رضي الله عنه ـ الذي دون المصحف الإمام ، ثم بعث بنسخ منه إلى الأمصار ، وقد كان السبب المباشر وراء عملية التدوين للنص القرآني كاملا هو ما أشرنا إليه قبلا من احتواء القرآن الكريم على العديد من لغات القبائل ، فلما تجاوز العرب حدود جزيرتهم في الفتوح الإسلامية ، قرأ كل بما تلقاه من الصحابة ، فقرأ أهل الكوفة بما أقرأهم به ابن مسعود ، وأهل البصرة بقراءة أبي موسى الأشعري ، وأهل الشام بقراءة أبي بن كعب ، والمقداد بن الأسود ، وكان كل فريق يعتقد أن قراءته هي أصح القراءات ، ولما كان غزو أرمينيا وأذربيجان في أقصى الشرق ، لاحظ حذيفة بن اليمان هذا الاختلاف « ففزع إلى عثمان بن عفان فقال له : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى ، فقام عثمان فخطب الناس ، ونهاهم أن يسندوا قراءاتهم إلى القراء .. ثم انتدب مجموعة من الصحابة فيهم زيد بن ثابت ، وأُبيّ بن كعب ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وكان من توجيهاته للجنة الجمع والتدوين قوله : ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم (أي بادئ الأمر) ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف » [٢] ، وأمر بأن يحرق ما سوى ذلك ، وبذلك تم تدوين أوثق موارد اللغة ، وأصبح المصحف الجديد من أهم

---

(١) المصادر الأدبية واللغوية لعز الدين إسماعيل ص ١٦ .

(٢) كتاب المصاحف للسجستاني ص ٢٤ نقلا عن كتاب مصادر اللغة للشلقاني ص ٤٠ ، وقارن بالمصادر الأدبية واللغوية للدكتور عز الدين إسماعيل ص ١٨ .

عوامل التوحيد اللغوي ، والدليل على ذلك ما رواه سيبويه من أن أبناء القبائل كانوا يتخلون عن خصائص لهجاتهم عندما يعلمون أن المصحف الشريف لم يتضمن هذه الخاصية ، وذلك قوله : « وبنو تميم يرفعونها (أي يرفعون خبر ما النافية للجنس) إلا من دري كيف هي في المصحف »[١] .

تدوين الحديث الشريف

كان الصحابة في عهد رسول الله ﷺ لا يدونون الأحاديث الشريفة خوفا من أن تختلط نصوص السنة بالقرآن الكريم ، وكانوا إذا كتبوا شيئا من الحديث احتفظوا به لأنفسهم حتى إذا تم حفظه مَحَوْه استجابة للأمر النبوي الكريم : « لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن ، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه »[٢] ، وكان من هؤلاء عبد الله بن عمرو بن العاص ، الذي كان كما وصفه أبو هريرة : « يكتب بيده ويعي بقلبه »[٣] .

وقد جعل فؤاد سزكين من كتابة الحديث أولى مراحل ثلاث مرت بها كتب الحديث النبوي الشريف ، ونسب ذلك إلى عصر الصحابة وأوائل التابعين ، تلي ذلك مرحلة التدوين ، ثم مرحلة التصنيف ، يقول في تقدمته لعلم الحديث : مر تطور كتب الحديث بالمراحل التالية :

١ ـ كتابة الحديث ، حيث سجلت الأحاديث في عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين في كراريس صغيرة ، أطلق على الواحد منها اسم صحيفة أو جزء .

---

(١) الكتاب ١ / ٥٩ (بتصرف يسير) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨ (نقلا عن مصادر اللغة للشلقاني ص ١٥٢) .

(٣) مصادر اللغة ص ١٥٢ .

٢ - تدوين الحديث ، وقد جمعت فيه الكتابات المتفرقة في الربع الأخير من القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني .

٣ - تصنيف الحديث ، وقد رتبت الأحاديث في هذه المرحلة وفق مضمونها في أبواب منذ سنة ١٢٥هـ تقريبا ، ومع أواخر القرن الثاني للهجرة ، ظهرت إلى جانب هذه الطريقة (الترتيب حسب المضمون) ، طريقة أخرى لترتيب الأحاديث وفق أسماء صحابة الرسول ﷺ ، وذلك في كتب المسانيد .. [١] ، ثم ظهرت كتب الصحاح المرتبة على أبواب الفقه غالبا منذ القرن الثالث .

ويبدو أن المقصود بتدوين الحديث هنا يقصد به جمع الأحاديث المتفرقة في الصحف أو الأجزاء الصغيرة في ديوان واحد يلم شملها ، ويجمع متفرقها ، وبذلك يكون ما أمر به الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي كان على رأس المائة الأولى (١٠١هـ) من جمع وتدوين الحديث أشبه ما يكون بجمع وتدوين القرآن الكريم في عصر أبي بكر أولا ، ثم في عصر عثمان بن عفان بعد ذلك ، وبعد أن تمت عملية الجمع والتدوين ، بدأت عملية أخرى تتعلق بهذه الثروة الحديثية التي تم تدوينها ، ونعني بذلك شرح الألفاظ الغريبة التي تضمنتها هذه الأحاديث ، وكان السابق إلى ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى ، الذي ألف كتابا صغيراً في غريب الحديث [٢] ، ثم كان أول أمهات كتب الغريب ،

---

(١) تاريخ التراث العربي المجلد الأول ، الجزء الأول ص ١١٩ وما بعدها ، ترجمة الدكتور محمود حجازي .

(٢) ذكر الحاكم النيسابوري أن النضر بن شميل (٢٠٣هـ) كان أول من صنف في غريب الحديث ، ولكن ابن الأثير في النهاية ١ / ٥ رجح ما ذكرناه من أن أبا عبيدة كان السابق إلى ذلك . انظر في المؤلفات المستقلة في غريب الحديث : معاجم غريب الحديث والأثر للدكتور السيد الشرقاوي ص ٨٢ وما بعدها .

كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) ، تلاه كتاب أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وكان آخر هذه الأمهات كتاب الخطابي (٣٨٨هـ) ، الذي أضاف إلى شرح الغريب ، شرح أعلام الحديث أيضا [١] .

تدوين الثروة اللغوية

المراد بالثروة اللغوية هنا مفردات اللغة التي استخدمها العرب في بواديهم وحواضرهم ، واستعملوها في خطبهم وأشعارهم ، وكثير منها نزل به القرآن الكريم ، وتضمنته الأحاديث الشريفة ، وهذه الثروة اللغوية كانت هدفا للغويين ، يجمعون منها ما تفرق ، ويشرحون ما غمض ، وكان الهدف الأساسي لذلك هو حفظ هذه الثروة من الضياع ، والاستعانة بها في تفسير آي الذكر الحكيم ، وشرح الحديث النبوي الشريف ، وتوضيح ما دق من أمثال العرب وخطبهم وأشعارهم ، وقد سار هذا الجمع وما تلاه من عملية التدوين في طريقين :

الأول : جمع جزء من الثروة اللغوية تشترك ألفاظه أو معانيه في ظاهرة لغوية واحدة مثل ألفاظ الأضداد ، وألفاظ الإبدال ، والألفاظ الغريبة ، وألفاظ الإتباع ، والألفاظ المعربة ، ونحو ذلك مما لا بد فيه من الاستقراء التام ، حيث لا قاعدة يمكن استنباطها تغني عن عملية الجمع هذه ، فلا يمكن القول مثلا بأن كل حاء تبدل هاء قياسا على إبدال الحاء هاء في نحو مدح التي يقال فيها مَدَه ، وإنما يحدث ذلك عند بعض القبائل على نحو غير مطرد [٢] ، ومثل هذا يقال عن الألفاظ المعرّبة أو

---

(١) المراد بالأعلام هنا ما اشتهر ولم يتصف بالغرابة .

(٢) انظر النص الذي اخترناه من كتاب القلب والإبدال لابن السكيت في الفصل الثالث .

الألفاظ الغريبة ، أو الألفاظ الاصطلاحية ، كما يقال أيضا عن الألفاظ المترادفة أو الألفاظ المشتركة ، أو تلك التي تقع في إطار حقل لغوي واحد مثل الإبل أو خلق الإنسان .. وهلم جرا .

ومثل هذه المجموعات التي تشكل فيها العلاقة بين الألفاظ والمعاني ، أو بين الألفاظ والاستعمال ، أو حتى بين الألفاظ والألفاظ قاسما مشتركا حقيقة بأن تعالج في إطار فقه اللغة ، وسنعرض لها بشيء من التفصيل فيما بعد .

الآخر : جمع الثروة اللغوية كلها بحسب ما يصل إليه علم المؤلف ، أو بحسب ما يصل إلى علمه بغرض شرح معاني هذه الألفاظ ، وترتيبها ترتيبا معينا ييسر الرجوع إليها والإفادة منها ، وقد أطلق على هذا النوع من التأليف الذي يشمل كل الثروة اللغوية مصطلحات عديدة أشهرها « المعاجم العامة » ، وسنعرض لها بإيجاز فيما يلي .

المعاجم العامة

يقصد بالمعاجم العامة تلك المؤلفات التي تناولت كل مفردات اللغة العربية أو جمهرة ما يصح منها عند المؤلفين ، ورتبتها بطريقة لا علاقة لها بما تدل عليه ، ككتاب « العين » للخليل بن أحمد ، و« الجمهرة » لابن دريد ، و« تهذيب اللغة » للأزهري ، و« الصحاح » للجوهري ، و« أساس البلاغة » للزمخشري ، ويطلق على هذه المؤلفات أحيانا اسم « المعاجم » فقط ، وأحيانا « معاجم الألفاظ » ، وتشترك جميعا في الخواص التالية :

١ ـ تشمل كل مفردات اللغة (بحسب ما يصل إليه علم المؤلف أو ما يصح لديه منها) .

٢ ـ ترتيب المواد اللغوية بحسب اللفظ لا بحسب المعنى .

٣ ـ تشرح معاني هذه المفردات .

٤ ـ تجرد الكلمات من أحرف الزيادة وتراعي الحروف الأصول فقط عند الترتيب .

٥ ـ ترد الكلمات التي لحقها قلب أو إبدال أو إعلال أو حذف إلى أصولها ، فتورد مثلا « قال » في مادة « ق و ل » ، و« صفة » في مادة « و ص ف » .. وهكذا .

وعلى الرغم من كل هذه الخصائص المشتركة ، إلا أن هذه المعجمات يختلف بعضها عن البعض الآخر من حيث المنهج الذي اتبعه مؤلفوها في شرح المفردات اللغوية وضبطها أو الاستشهاد عليها ، كما تختلف أيضا من حيث عدد المواد التي تحتويها ، وذلك وفقا للمعيار الذي يرتضيه المؤلف لاعتبار لفظ من الألفاظ جديرا بالتسجيل في معجمه ، وهكذا وجدنا كثيرا من الألفاظ التي أوردها ابن دريد في « الجمهرة » يعزف عنها كل من الأزهري في تهذيبه ، والجوهري في صحاحه لاعتبارهما إياها ألفاظا غير فصيحة .

إلا أن أهم ما تتميز به هذه المعاجم عن بعضها البعض هو الطريقة التي اتبعها مؤلفوها في ترتيب المداخل أو المواد اللغوية ، وعلى هذا الأساس الأخير تنقسم المعاجم العربية (العامة) تبعا لطريقة ترتيبها إلى قسمين رئيسين ، هما :

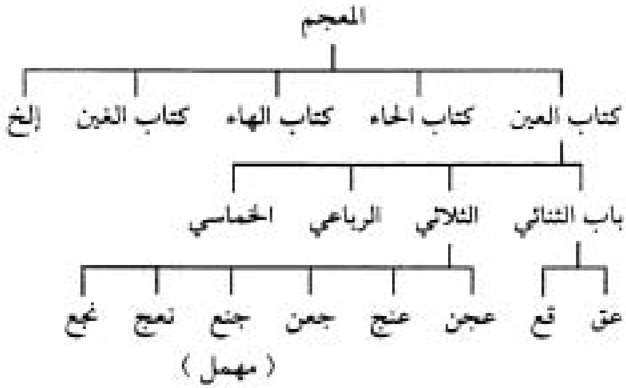
١ ـ معاجم آثرت الترتيب الصوتي للحروف .

٢ ـ معاجم آثرت الترتيب الهجائي .

وتختلف المعاجم التي تتبع إحدى هاتين الطريقتين فيما بينها اختلافا يسيرا أحيانا ، أو عظيما في أحيان أخرى ، إلا أن هذا الاختلاف لا يخرجها عن وصفها بأحد الوصفين السابقين ، وذلك على النحو الذي ستوضحه فيما يلي :

١ ـ معاجم الترتيب الصوتي

يعتمد هذا النوع من المعاجم في تقسيمه للكتب (الأبواب الكبرى) على الترتيب الصوتي للحروف وفقا لمخارجها ، ابتداء بالحلق ، وانتهاء بالشفتين ، فخصت كل حرف من الحروف بكتاب ، ورتبت هذه الكتب تبعا لموقع ذلك الحرف في الترتيب الصوتي ، وكان ترتيب الخليل ابن أحمد للحروف على أساس صوتي في كتابه « العين » هو الأساس الذي سارت عليه هذه المعاجم مع بعض اختلافات يسيرة ، وكان كل كتاب ينقسم بعد ذلك إلى عدة أبواب تبعا للأبنية ، فكتاب الحاء مثلا ـ وهو الذي يضم كل المفردات اللغوية التي يعتبر حرف الحاء أحد أصولها ـ ينقسم إلى أبواب الثنائي والثلاثي والرباعي وهكذا ، وفي داخل كل باب كانت تذكر المواد وتقليباتها المختلفة ، ففي الثنائي مثلا كانت تذكر « عقّ » ، ثم يلي ذلك مقلوبها « قعّ » ، وفي الثلاثي كانت تذكر التقليبات الست المحتملة في المادة الثلاثية ، فكان يذكر مع « كرب » مثلا كل من « كبر ، ركب ، ربك ، بكر ، برك » ولما كانت بعض تقليبات المواد مهملة ، فإنه كان يكتفي بذكر المستعمل منها فقط ، ويمكن تصور ترتيب المعجم على النحو التالي :



وهكذا نجد أن هذا النوع من المعاجم قد راعى أمورا ثلاثة في ترتيبه للمادة اللغوية ، هي :

١ ـ الترتيب الصوتي للحروف ، وينقسم المعجم على هذا الأساس إلى أقسام كبرى تسمى « كتبا » .

٢ ـ الترتيب الكمي للمواد داخل الكتاب الواحد ، إذ تبدأ الكتب بالثنائي ، وتنتهي بالخماسي .

٣ ـ مراعاة التقاليب الممكنة للمادة بطريقة إحصائية .

وقد لفت هذا العنصر الأخير (وهو التقاليب) نظر بعض الباحثين (١) ، فأطلق على هذا اسم مدرسة التقليبات الصوتية ، وأهم المعاجم التي سارت على هذا المنهج هي « العين » للخليل بن أحمد ، و« تهذيب اللغة » لأبي منصور الأزهري ، و« البارع » لأبي علي القالي ،

---

(١) من أمثال أستاذنا إبراهيم نجا (المعاجم اللغوية ص ١٣) ، وعبد الغفار هلال في « علم اللغة بين القديم والحديث ص ٥٢) .

و« المحكم » لأبي الحسن بن سيدة ، و« المحيط » للصاحب بن عباد ، وقد سارت هذه المعاجم جميعا وفقا لترتيب الحروف عند الخليل [١] ، فيما عدا القالي ، واختلفت إلى حد ما فيما يتعلق بتقسيم الأبنية ، فبينما ذكر الخليل الرباعي والخماسي في باب واحد مثلا ، فصلت المعاجم الأخرى الرباعي عن الخماسي [٢] .

وسوف نتناول الآن بشيء من التفصيل كتاب « العين » للخليل ابن أحمد ، لنضع بذلك أمام القارئ صورة لهذا اللون المعجمي الهام .

معجم العين :

يعد كتاب « العين » للخليل بن أحمد [٣] أقدم المعاجم العربية التي جمعت مفردات اللغة بطريقة شاملة ، وكان الترتيب الذي أبدعه الخليل هو الأساس الذي سارت عليه المعاجم ذات الترتيب الصوتي فيما بعد [٤] .

لقد قسم الخليل معجمه « العين » إلى أقسام كبرى أسماها « كتبا » يختص كل كتاب منها بحرف من حروف المعجم ، وكان ترتيبها وفقا لمخارجها على هذا النحو :

---

(١) سنذكر ترتيب الخليل بعد قليل .

(٢) انظر في أوجه الخلاف (غير الجوهرية) هذه : حسين نصار : المعجم العربي جـ ١ ص ٣٩٤ .

(٣) انظر الملاحظة رقم ١ ص ٥٦ وقارن بالمقدمة التي صدّر بها عبد الله درويش نشرته للجزء الأول من كتاب « العين » ص ٦ - ٣١ .

(٤) قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين ص ٥٧ : أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى بكتاب « العين » ، فإنه هو الذي رتب أبوابه ومات من قبل أن يحشوه .

ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ث ذ ر ل ن ف ب م و ا ي همزة [1] .

وقد انقسم كل كتاب من الكتب السابقة إلى الأبواب التالية :

١ ـ الثنائي ، والمراد به عند الخليل ما تكون من حرفين بغض النظر عن تكرر أحدهما أو تكررهما معا ، مثل : عنْ ، وعنّ ، وعنعن .

٢ ـ الثلاثي الصحيح ، مثل كتب .

٣ ـ الثلاثي المعتل ، ويشمل المهموز ، مثل « أكل » ، والمثال مثل « وعد » ، والأجوف مثل « قال » ، والناقص مثل « وعى » .

٤ ـ اللفيف ، وهو ما اشتمل على حرفي علة تفرقا في مثل « وعى » أو اقترنا في مثل « عوى » .

٥ ـ الرباعي أو الخماسي ، نحو : جعفر وسفرجل [1] .

وكان الخليل في كل من الأبواب الخمسة السابقة يذكر المادة ثم يتبعها بالمستعمل من تقليباتها المحتملة ، فهو في باب الثنائي يذكر المادة

---

(١) كتاب العين جـ ١ ص ٥٣ ، ص ٦٥ ، وقد نظم بعض العلماء هذه الحروف على هذا الترتيب في أبيات من الشعر ليتسنى حفظها واستيعابها كما فعل المعافري (المزهر ١/ ٨٩) :

يا سائلي عن حروف العين دونكها ... في رتبة ضمها وزن وإحصاء
العين والحاء ثم الهاء والخاء ... والغين والقاف ثم الكاف أكفاء
والجيم والشين ثم الضاد يتبعها ... صاد وسين وزاي بعدها طاء

(٢) انظر : مقدمة العين لعبد الله درويش ص ٤٥ ، وحسين نصار : المعجم العربي ١/ ٢٤٩ ، وهذا التقسيم هو الذي يتفق مع نسخ الكتاب الباقية ، وهو يختلف إلى حد ما عما نقله السيوطي عن أبي بكر الزبيدي بشأن ترتيب بعض الأبواب ودمج بعضها في بعض (انظر : المزهر جـ ١ ص ٨٥) .

كـ « عقْ » مثلا ، ثم يتبعها بـ « قَعْ » ، ثم ينتقل إلى مادة « عك » ، ويتبعها بـ « كع » .. وهكذا .

أما في الثلاثي فإنه يذكر « كَرَبَ » مثلا ، ثم يتبعها المستعمل من التقليبات المحتملة للكاف والراء والباء ، وهي « كبر ، ركب ، ربك ، بكر ، برك » ، وهو يصنع نفس الشيء في التقليبات المحتملة في الرباعي ، وهي أربعة وعشرون تقليبا [١] ، وهكذا فإنه لكي نكشف عن معنى كلمة في معجم العين ، علينا بعد أن نجرد هذه الكلمة من الزوائد ، ونرد المبدل أو المحذوف منها إلى الأصل ، علينا أن نحدد الكتاب الذي تقع فيه هذه الكلمة ، وذلك بمراعاة الترتيب الصوتي السابق للحروف كما وضعه الخليل ، مع مراعاة أن كل الكلمات التي تشتمل على حرف العين (وفقا لنظام التقليبات) تقع جميعا في كتاب العين الذي صدر به الخليل معجمه ، وكل الكلمات المشتملة على حرف الحاء تقع في كتاب الحاء الذي يلي كتاب العين وفقا للترتيب الصوتي ، ثم نحدد بعد ذلك البناء الذي تندرج تحته الكلمة لمعرفة الباب الذي توجد فيه ، فإذا كانت مكونة من حرفين بحثنا عنها في باب الثنائي ، وإذا كانت مكونة من ثلاثة أحرف صحيحة بحثنا عنها في باب الثلاثي الصحيح ، وهكذا مع مراعاة أن التقليبات المحتملة للكلمة تقع جميعا في حيز واحد .

أمثلة تطبيقية :

عج : نبحث عنها في باب الثنائي من كتاب العين .

راكب : نبحث عنها في باب الثلاثي الصحيح من كتاب الكاف .

أكل : نبحث عنها في باب الثلاثي المعتل من كتاب الكاف .

---

(١) قارن بعبد التواب : فصول في فقه العربية ص ٢٦٩ .

وغى : نبحث عنها في باب الثلاثي اللفيف من كتاب الغين .

منهج الخليل في شرح المفردات اللغوية :

بعد أن اتضحت أمامنا طريقة الخليل في ترتيب المواد اللغوية في معجمه ، نود أن نلقي نظرة سريعة على منهجه في شرح المفردات ، ولعل خير ما يتحدث عن منهج الخليل هو كتاب العين نفسه ، ومن ثم فإننا سنورد مادة « عدّ » من باب الثنائي من الكتاب الأول (العين) من معجم الخليل .

باب العين والدال

(ع د ، د ع) (١)

عد :

عَدَدتُ الشيءَ عَدّاً : حَسَبْتُه وأحْصَيْتُه ، قال عزّ وجَلّ : ﴿ نَعُدُّ لَهُم عَدّاً ﴾ (٢) ، يعني أنّ الأنفاس تُحصى إحصاءً ، ولها عَدَدٌ معلُوم .

وفلانٌ في عِدادِ الصالحين ، أي يُعَدُّ فيهم ، وعِدادُهُ في بَني فُلان : إذا كانَ ديوانُه مَعَهُم .

وعِدّةُ المَرأةِ : أيامُ قُروئِها ، والعِدّةُ : جماعة قلَّتْ أو كثُرَتْ .

والعَدُّ مَصْدَرٌ كالعَدَد ، والعَديدُ : الكَثْرةُ ، ويقال مَا أكْثرَ عَديدَه ، وهذه الدَّراهم عَديدةُ هَذه : إذا كانَتْ في العَدَدِ مثلَها ، وإنهم ليَتَعادُّون على عشرة آلاف ، أي يَزيدُون في العَدَد ، وهم يتعادُّون : إذا اشتركوا فيما يَعُدُّ به بعضُهم بَعضاً من المكارم وغير ذلك من الأشياء كلِّها .

والعُدّةُ : ما يُعَدُّ لأمرٍ يَحْدُث ، فيُدَّخَرُ له ، وأعْدَدتُ الشيءَ : هيَّأتُه .

والعِدُّ مُجتَمعُ الماء ، وجمعه أعْدَادٌ ، وهو ما يُعِدُّه الناس ، فالماء عِدٌّ ، وموضع مجتمعه عِدٌّ ، قال ذو الرمة (٣) :

---

(١) نقلنا هذا النص عن كتاب « العين » ص ٩٠ – ٩٣ .

(٢) سورة مريم : آية ٨٤ .

(٣) ديوانه ص ٥٠٣ ، والبيت في التاج واللسان والمحكم في الديوان :

خناطيل آجال من العيش خذل

دَعَتْ مَيَّةُ الأَعْدَادَ واستَبْدَلَتْ بِها

خَنَاطِلَ آجَالٍ مِنَ العَيْشِ خُذَّلِ

ويقال : بنو فلان ذَوُو عَدٍّ وقَبْضٍ يُغْنَى بهما ، ويقال كان ذلك في عِدَّانِ شَبَابِهِ وعِدَّانِ مُلْكِهِ ، وهو أفضَلُه وأكثَرُه ، قال العجّاج [١] :

وَلاَ عَلَى عِدَّانِ مُلْكٍ مُحْتَضَرْ

قال : واشتِقَاقُه من أن ذلك كان مُهيَّأً مُعَدّاً ، وقال :

والمَلْكُ مَحْبُوٌّ عَلَى عِدَّانِه [٢]

والعِدادُ : اهتِيَاجُ وجَعَ اللَّدِيغِ ، وذلك إن تَمَّتْ له سنة مُذْ يَوْمِ لُدِغَ هَاجَ بِهِ الأَلَمُ ، وكأَنَّ اشتقاقه من الحساب من قِبَلِ عَدَدِ الشُّهُورِ والأيام ، كأنَّ الوَجَعَ يَعُدُّ ما يَمْضِي من السَّنَةِ ، فإذا تَمَّتْ عاوَدَتِ المَلْدُوغَ ، ولو قيلَ عَادَتْه لكان صوابا ، وفي الحديث : « ما زالَتْ أكلةُ خَيْبَرَ تُعاوِدُني ، فهذا أوانُ قَطَعَ أَبْهَرِي » ، أي تُراجِعني ، ويُعَاوِدُني أَلَمُ سُمِّها في أوقات معلومة ، قال الشاعر [٣] :

يُلاقِي من تَذَكُّرِ آلِ سَلْمَى كما يَلْقَى السَّلِيمُ من العِدادِ

---

(١) ديوان العجاج ص ٢٠ ، وقبله :

ما إن علمنا واتيا من البشر

من أهل أمصار ولا أهل بر

وبعده :

أو في من المنجى حيّاً بالقدر

(٢) في المقاييس « عدّ » : قال الخليل : يقال ذلك في عدان شبابه وعدان ملكه وهو أكثره وأفضله وأوله ، قال : والملك محبو على عدانه .

(٣) البيت في التاج « عدد » ، ورواية الصحاح : الاقي ... آل ليلى .

وقيل : عِدادُ السَّليم : أن تُعَدَّ سَبْعَةُ أيّامٍ ، فإن مَضَتْ رَجَوْتَ له البُرءَ ، وإذا لم تمض قيل هو في عِداده .

دع :

دَعَّهُ يدعُّه ، الدَّعُّ : دَفعٌ في جَفوة ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ فَذَلِكَ الَّذي يَدُعُّ اليَتيم ﴾ (١) ، أيْ يَعْنُفُ بِهِ عُنْفا شديداً دَفْعاً وانتهاراً ، أو لم يَدْفَعْهُ حقَّه وَصِلَتَه ، قال (٢) :

أَلَــمْ أَكُــفْ أَهْلَـكَ فُقْدَانَــه

إذا القَوْمُ في المَحْلِ دَعُّوا اليَتيما

والدَّعدَعَةُ تحريكُك جوالِقاً أو مِكيالاً لتَكنِزَه ، قال لبيد (٣) :

المُطْعِمُـونَ الجَفْنَــةَ المُدَعْدَعَة

والضَّارِبونَ الهَامَ تَحْتَ الخَيْضَعَة

والدَّعْدَعَةُ أنْ يُقـال للرَّجُلِ إذا عثر : دَعٍ دَعٍ (٤) ، أي قُمْ ، قال رؤبة (٥) :

وإنْ هَوَى العَاثِرُ قُلْنَا دَعْدَعَا　　　لَـهُ وعَالَيْنَـا بِتَنْعِيشٍ « لَعَـا »

والدَّعْدَعَةُ عَدْوٌ في بُطءٍ والتِواء ، قال (٦) :

---

(١) سورة الماعون : آية ٢ .
(٢) التاج « دع » .
(٣) ديوان لبيد ص ٧ ، والرواية فيه « الخضعة » ، وقد شرحه اللسـان (خ ع) فقال : وقيل أراد الخضعة من السيوف ، فزاد الياء هربا من الطي .
(٤) بالجر أو بالسكون .
(٥) ديوان رؤية ص ٩٢ .
(٦) البيت في اللسان « دعدع » ، ثم فسر الدعداع في البيت بأنه البطيء .

أسْعَى عَلَى كُلِّ قَوْمٍ كَانَ سَعْيُهُمُ
وسْطَ العَشِيرَةِ سَعْياً غَيْرَ دَعْدَاعِ

والدَّعْدَاعُ : الرَّجُلُ القَصِير ، والرَّاعِي يُدَعْدِع بالغَنَم إذا قَالَ لَهَا : دَاعٍ دَاعٍ ، فإنْ شِئْتَ جَرَرْتَ ونوَّنْت ، وإن شِئْتَ عَلَى تَوَهُّم الوَقْف ، والدَّعْدَعَةُ : حيَّةٌ سوداءُ ، تأكلها بَنُو فَزارة ، وتُجْمَعُ الدَّعَادِع ، والدُّعَاعَةُ : نَمْلَة ذَاتُ جناحين ، شُبِّهَتْ بِتلك الحيَّة .

* * *

من التأمل في باب العين والدال يمكن استخلاص الملامح التالية لمنهج الخليل في شرح المفردات اللغوية :

١ ـ ذكر المعاني المختلفة للكلمة الواحدة ، فقد ذكر للدعدعة أربعة معاني مختلفة .

٢ ـ الاستشهاد على كل معنى بإيراد بيت من الشعر أو آية قرآنية أو حديث شريف [١] ما أمكنه ذلك .

٣ ـ الاهتمام بالناحية التصريفية ببيان نوع الكلمة ، كقوله : « والعد مصدر ، وجمعه أعداد » .

٤ ـ الاهتمام ببعض المسائل النحوية ، كقوله : « والراعي يدعدع بالغنم إذا قال لها " داع داع " ، فإن شئت جررت ونونت ، وإن شئت على توهم الوقف » .

٥ ـ الاهتمام ببيان الأصل الاشتقاقي للكلمات كقوله : « واشتقاقه من أن ذلك كان مهيأ معدا » ، وكقوله : « والعداد اهتياج رجع اللديغ ... وكأن اشتقاقه من الحساب من قبل عدد الشهور والأيام » .

---

(١) لقد كثر الجدل حول حجية الحديث الشريف باعتباره مصدرا للاستشهاد ، ولقد كان متقدموا النحاة يتحفظون كثيرا في قبول الحديث كشاهد من الشواهد النحوية ، وذلك لاحتمال اللحن من الراوي ، أما في أمور اللغة فقد كان الأمر مختلفا حيث يقل احتمال الخطأ في الاستعمال اللغوي ، وهكذا وجدنا الخليل وغيره من اللغويين كالأزهري (في التهذيب) ، وأبي عبيد (في الغريب المصنف) ، وابن السكيت (في القلب والإبدال) ، وغيرهم يستشهدون بالحديث . انظر في هذا الموضوع : البغدادي : خزانة الأدب جـ ١ ص ٥ وما بعدها ، والسيوطي : الاقتراح في أصول النحو ص ٢٣ وما بعدها ، ومحمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٦ = ١٨٠ ، ورمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ص ٩٧ = ١٠١ .

٦ ـ أخذه بمبدأ القياس في صوغ الكلمات وعدم اقتصاره على المسموع من نحو قوله : « فإذا تمت (السنة) عاودت الملدوغ ، ولو قيل عادته لكان صوابا » .

٧ ـ اهتمامه بالسياق في توضيح المعاني ، وقد تجلى ذلك في :

أ ـ ذكر الشاهد ، وقد رأينا كيف اختلفت معاني كلمة الدعدعة باختلاف السياق الذي وردت فيه في الشواهد الثلاثة التي أوردها الخليل .

ب ـ ذكر الضمائم التي تساعد في تحديد المعنى ، فلفظ العدة مفردا يعني الجماعة ، أما عدة المرأة فهي أيام قروئها .

ج ـ إيراد الكلمة في جمل مختلفة من نحو قوله : « فلان في عداد الصالحين أي يعد فيهم ، وعداده في بني فلان إذا كان ديوانه معهم » .

أثر الخليل في المعاجم العربية

كان لمعجم الخليل أكبر الآثار فيما ألف بعده من معاجم ، فسار على منهجه في الترتيب ـ مع اختلافات يسيرة ـ مؤلفوا معاجم الترتيب الصوتي (انظر ص ١٠٢) ، أما معاجم الترتيب الهجائي فقد اختلفت درجة تأثيره فيها ، فبينما كان تأثر ابن دريد بمعجم الخليل قويا جدا باتباعه نظام الأبنية ، وأخذه بمبدأ التقليبات (انظر ص ١١٦) كان تأثير ابن فارس في معجميه « المجمل » و« المقاييس » مقتصرا على الأخذ بمبدأ الكمية ، كان تأثير الخليل فيما عدا ذلك من المعاجم مقصورا على أخذها جميعا بمبدأ تجريد الكلمات من زوائدها (أي عدم مراعاة هذه الزوائد في الترتيب) ، ومبدأ رد المبدل والمقلوب والمحذوف إلى أصله (أي عدم مراعاة الصورة الحالية للكلمة الناتجة عن علل تصريفية ، والاعتداد عند

الترتيب بالصورة الأصلية فقط ، فـ « قال » يبحث عنها في « ق و ل » ، و« صلة » في « و ص ل » [١] .

٢ ـ معاجم الترتيب الهجائي

يشمل هذا القسم معظم المعاجم العربية (العامة) ، وهو الذي كتب له البقاء إلى عصرنا هذا ، ويبدو أن سهولة الترتيب الهجائي وميل الناس إليه منذ القرن الرابع الهجري هما المسئولان عن تغلب هذا الترتيب على ما عداه [٢] ، ولم يصل الترتيب الهجائي إلى صورته الحالية (كما نراها مثلا في المعجم الوسيط) طفرة ، وإنما مرت بمراحل متعددة

---

(١) ذهب بعض المستشرقين إلى أن الخليل قد تأثر في ترتيبه للعين بالنظام الهندي لترتيب الحروف وفقا لمخارجها (انظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ ٢ ص ٩٥٢ ـ النسخة الألمانية) وقارن بـ :

S. Wild; Das Kitab al ayn und die arabischen Lexikographien, S. 12 .

ولكن أحدا لم يقدم دليلا قاطعا على ذلك ، بل على العكس من ذلك ، رأى مستشرق آخر هو Reuschel أن طبيعة الاختلاف بين اللغتين العربية والهندية تجعل مثل هذا التأثر أمرا بعيد الاحتمال (كتاب الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه نحويا ص ١٦) ، ولقد تصدى كثير من العلماء العرب لدحض هذا الزعم (انظر في ذلك : حسين نصار : المعجم العربي جـ ١ ص ٢٢٢ وما بعدها ، وإبراهيم نجا : المعاجم اللغوية ص ٢١) ، وأيا ما كان الأمر فإن الترتيب الكمي للأبنية والأخذ بنظام التقليبات هما من مبتكرات الخليل بن أحمد كما يذكر رمضان عبد التواب (فصول في فقه العربية ص ٢٣٠) .

(٢) يصف ابن دريد هذا الترتيب الهجائي بأنه « بالقلوب أعبق وفي الأسماع أنفذ » ، وبأن علم العامة به كعلم الخاصة ، وطالبها (أي طالب الحروف) من هذه الجهة بعيد عن الحيرة . (انظر : الجمهرة جـ ١ ص ٣) ، ويزيد أبو الطيب اللغوي في مقدمة كتابه « الأضداد » الأمر إيضاحا بقوله : « وقد رأينا أن نرتبه على حروف المعجم إذ كانت همم أهل زماننا (القرن الرابع الهجري) مقصورة عليه ، وقلوبهم مائلة إليه ، وخير ما تحرى ما نفع ، وأفضل ما انتدب له ما شفى وجمع » . (انظر : كتاب الأضداد جـ ١ ص ٢) .

وصور مختلفة نوجزها فيما يلي :

٢ــ١ــ الترتيب الهجائي البسيط أو ترتيب كتاب الجيم

تمثلت بواكير الترتيب الهجائي للمعجم العربي في كتاب الجيم الذي ألفه أبو عمرو الشيباني (م ٢١٣هـ) ، ولقد سمي بعض الباحثين هذه الطريقة بـ « الطريقة الكوفية » ، نظرا لأن أبا عمرو كان من رؤوس مدرسة الكوفة (١) ، وتتلخص هذه الطريقة في أن الشيباني قد « جمع في كتاب الجيم الكلمات ذات الأصول الواحدة ، وخصص لكل حرف بابا حسب التسلسل العربي للحروف الأبجدية (أي حسب الترتيب الهجائي) ، وبهذا التنظيم يكون كتاب الجيم قد نهج منهجا جديدا بالنسبة إلى صناعة المعاجم العربية السابقة ، فهو من ناحية يخرج على نظام كتاب العين الذي ظل لفترة طويلة المعجم الأمثل الذي يقتدى به من حيث الشكل والمضمون ، ويتّبع في ترتيبه نظاما أبجديا ما تطور فيما بعد » (٢) ، وقد خصص أبو عمرو لكل حرف من الحروف بابا ، ولكنه ترك المواد اللغوية في داخل كل باب تخضع لتوارد الخواطر دون أن يراعي في ترتيبها أي نظام من أي نوع (كالأبنية أو التقليبات مثلا) .

وقد كان لمعجم أبي عمرو أثره الملحوظ في كثير من معاجم الظواهر ، ككتاب « غريب القرآن » للسجستاني ، وكتاب « المقصور والممدود » لابن ولاد ، وكتاب « الأضداد » لأبي الطيب اللغوي (٣) ،

---

(١) انظر : J. A. Haywood, Arabic Lexicograbhie, S. 96 . وقارن بكتابنا : Die arab. Ibdal monograbhien; S. 96 .

(٢) فرنز ديم : كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (ترجمة الشماع) ص ٢٧ .

(٣) كان هيوود هو أول من أشار إلى تأثر هذه الكتب وغيرها بطريقة الشيباني ، ولكن فرنز ديم يشك في أن تكون لطريقة أبي عمرو هذه تأثير مباشر على ==

و« الإبدال » له ، ويمكننا أيضا أن نعتبر ابن دريد (في الجمهرة) من الذين تأثروا ضمنيا بطريقة أبي عمرو ، حتى وإن لم يستطع التخلي نهائيا عن ترتيب كتاب « العين » ، فتابعه في الأخذ بنظام التقليبات والترتيب الكمي للأبنية ، أي أنه مزج بين الطريقتين الكوفية والبصرية (أي طريقة الخليل وأبي عمرو معا) [١] .

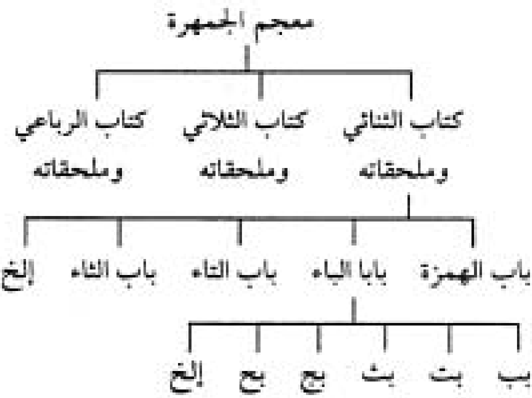
٢-٢- الترتيب الهجائي للأبواب والمواد اللغوية أو ترتيب الجمهرة لابن دريد

كما سبق أن ذكرنا فإن ابن دريد قد آثر الترتيب الهجائي المعروف نظرا لسهولته ، ولكنه مع ذلك لم يستطع التخلي عن نظام الخليل فيما

== ترتيب هذه الكتب لاختلاف موضوعها عن موضوع كتاب الجيم ، وقد ناقشت هذه القضية في كتابي : Die arab. Ibdalmonogeraphien: S. 94ff وأضفت إلى الكتب التي ذكرها كل من هيوود وديم كتابي « الإبدال » لأبي الطيب اللغوي ، و« سر الصناعة » لابن جني ، هذا .. وقد ذكر هيوود ـ ووافقه ديم ـ كتاب « المعرب » ضمن الكتب التي سارت على ترتيب هجائي مماثل لكتاب الجيم ، وفي هذا وهم واضح ، لأن الجواليقي في « المعرب » قد راعى ترتيب الكلمات هجائيا داخل الأبواب ، وهذا ما لم يفعله أبو عمرو ولا غيره من الكتب المشار إليها .

(١) نشر المجمع اللغوي بالقاهرة معجم الجيم ١٩٧٤ - ١٩٧٥م بتحقيق إبراهيم الإبياري ، وكتب عنه ف. ديم رسالته للدكتوراه التي تقدم بها إلى جامعة ميونيخ سنة ١٩٦٨م ، وترجم هذه الرسالة إلى العربية حسن محمد الشماع في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٨٠م ، وقد تضمنت مقدمة كتاب الجيم ، وكذلك رسالة ف. ديم معلومات مفصلة عن منهج أبي عمرو ، والمادة العلمية في هذا الكتاب ، فارجع إليهما ، كما تناوله أيضا كل من حسين نصار (المعجم العربي جـ١ ص ٧٨ ، ص ٨٣) ، وذكره ضمن المعاجم الخاصة التي تهتم باللغات (أي لهجات القبائل) ، أما رمضان عبد التواب فقد اعتبره ـ بحق ـ من المعاجم العامة ، وتناوله بالحديث في كتابه القيم « فصول في فقه العربية » ص ٢٧٠ وما بعدها ، وجعل من أساس البلاغة للزمخشري المعجم الوحيد الذي اعتمد على كتاب الجيم لأبي عمرو (انظر ص ٢٨٣) .

يتعلق بالأخذ بنظام التقليبات ، ومراعاة الترتيب الكمي للأبنية ، بل أنه اتخذ من هذا الترتيب الكمي الأساس الأول في تقسيمه للأبواب الكبرى (أو الكتب) لمعجمه « الجمهرة » ، فجعل الكتاب الأول للثنائي ، والثاني للثلاثي وملحقاته ، والثالث للرباعي .. إلخ ، ثم قسم هذه الكتب إلى أبواب يختص كل منها بحرف من حروف الهجاء وفقا لترتيبها الألفبائي لا الصوتي ، ثم ذكر المواد ومقلوباتها تبعا لهذا الترتيب على النحو الذي يصوره النموذج التالي :



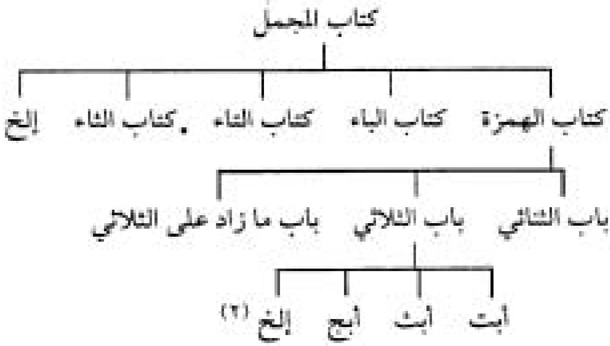
ونظرا لأن ابن دريد قد اتبع نظام التقليبات والترتيب الهجائي معا ، فقد أطلق بعض الباحثين على نظامه اسم مدرسة التقليبات الهجائية ، وذلك تمييزا لها عن مدرسة التقليبات الصوتية التي اتبعها الخليل [١] .

---

(١) انظر : المعاجم اللغوية لأستاذنا إبراهيم نجا ص ١٧٩ .

٢ - ٣ - الترتيب الهجائي الدائري

اتبع أحمد بن فارس في كتابيه « المجمل » و« المقاييس » ما يعرف بالترتيب الهجائي الدائري ، وتخلى تماما عن فكرة التقاليب ، وجعل الترتيب الهجائي للحروف أساسه الأول في التقسيم [١] ، وذلك على النحو التالي :



٢ - ٤ - ترتيب « الصحاح » (الترتيب الهجائي المزدوج) :

ونعني به ذلك اللون من المعاجم الذي يرتب الأبواب والفصول والمواد اللغوية وفقا للترتيب الهجائي المعروف ، مع مراعاة أصل الكلمة الأخير في الأبواب ، وأصلها الأول في الفصول ، أي أن باب الجيم مثلا يشمل كل الكلمات التي يكون الحرف الأصلي الأخير فيها جيم ، كما أنه يأخذ الحرف الثاني والثالث في الاعتبار عند ترتيب المواد اللغوية في الفصل الواحد ، وسنزيد هذا الأمر إيضاحا عند حديثنا عن « القاموس

---

(١) انظر : حسين نصار : المعجم العربي جـ ٢ ص ٤٧٨ .

(٢) انظر تفاصيل ذلك في تعليقنا على النص الذي اقتبسناه من « المقاييس » ص ١٨٧ .

المحيط » ، وهو أحد المعاجم التي اتبعت هذه الطريقة .

وتسمى طريقة الصحاح هذه بمدرسة القافية ، نظرا لمراعاتها للحرف الأخير للكلمات في ترتيب الأبواب [١] ، ومعروف أن الحرف الأخير في الكلمة يمثل قافية البيت الشعري ، وقد نسبت هذه الطريقة إلى الجوهري صاحب « الصحاح » ، لأنه كان أول من طبقها بشكلها المعروف لنا الآن ، صحيح أن الجوهري قد تأثر في فكرته هذه بديوان الأدب لخاله الفارابي [٢] ، وهو من المعاجم الخاصة (معجم الأبنية) ، حيث كان الفارابي هذا أول من راعى الحرف الأخير في ترتيبه للمواد اللغوية داخل الأبواب ، أما أساسه الأول في الترتيب فكان التقسيم تبعا للأبنية ، إذ جعل كتابه قسمين ، أحدهما : خاص بالأسماء ، والآخر : بالأفعال ، وقسم « كل قِسْم بعد ذلك إلى أبواب تبعا للصيغ المختلفة ، فهناك باب لفُعل ، وآخر لفَعْل ، وثالث لفِعْل ، وهكذا ، أما المواد اللغوية فقد رتبت بعد ذلك وفقا للترتيب الهجائي المعروف بمراعاة الحرف الأصلي الأخير للكلمة » [٣] .

وقد سارت على نظام الصحاح كثير من المعاجم العربية ، أهمها : « العباب » للصغاني ، و« مجمع البحرين في اللغة » له ، و« لسان العرب » لابن منظور ، و« القاموس المحيط » للفيروزابادي ، و« تاج العروس » للزبيدي [٤] ، وسنلقي الآن نظرة سريعة على واحد من أهم

---

(١) إبراهيم نجا : المرجع السابق ص ٩٥ .

(٢) انظر : حسين نصار : المعجم العربي جـ ١ ص ١٧٨ وما بعدها .

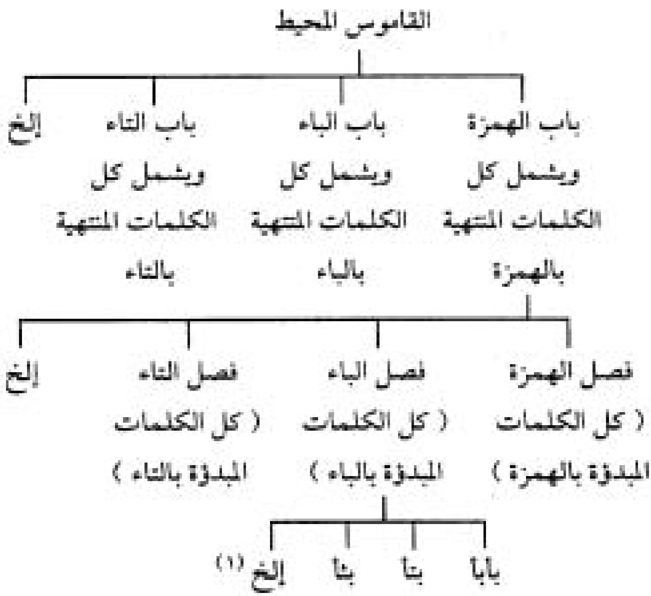
(٣) قارن برمضان عبد التواب : فصول ص ٢٧٥ .

(٤) ذكرنا تاريخ وفاة هؤلاء الأعلام في الفصل الأول ص ٥٧ ، مما أغنانا عن إعادتها هنا .

المعاجم التي اتبعت هذه الطريقة ، وهو :

القاموس المحيط

ألف الفيروزابادي « القاموس المحيط » في أواخر القرن الثامن الهجري ، وقد ارتضى لترتيبه طريقة الصحاح دون أدنى تغيير ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :



أما منهجه في شرح المفردات اللغوية فيمكن استخلاصه من النص التالي :

---

(١) كان الفيروزابادي يهمل المواد التي لم يرد عن العرب استعمالها ، فهو يذكر بعد « بثأ » في فصل الباء من باب الهمزة مادة « بدأ » مما يعني أن « بجأ ، بحأ ، بخأ » لم ترد عن العرب .

مادة « عشب » جـ ١ ص ١٠٤ :

« العشب ـ بالضم ـ : الكلأ الرطب ، وأرض عاشبة وعشبة وعشيبة : بينة العشابة كثيرة العشب ، وأرض معشاب ، وأرضون معاشيب ، والتعاشيب : القطع المتفرقة منه ، واعشبت الأرض : أنبتته (أي العشب) ، كعشّبت واعشوشبت ، والقوم أصابوا عشبا كاعشوشبوا وتعشبت الإبل : رعته وسمنت كأعشبت ، والعشبة محركة الناب الكبيرة ، والرجل القصير كالعشيب ، والمرأة القصيرة في دمامة ، والشيخ المنحني كبرا ، والنعجة الكبيرة المسنة ، وأعشبه : أعطاه ناقة مسنة ، وكفرح يبس ، وعيال عشب ليس فيهم صغير » .

ويمكن أن نلخص ملامح منهج الفيروزابادي في الشرح كما ورد في هذا النص في النقاط التالية :

١ ـ ذكر المعاني المتعددة للفظ الواحد ، فقد ذكر للفظ العشبة خمس معان .

٢ ـ الاهتمام الكبير بضبط الكلمات من نحو قوله : العشب ـ بالضم ـ ، وقوله : العشبة محركة .

٣ ـ الاهتمام بالمعلومات الصرفية كقوله : « وكفرح يبس » ، أي أن عشب ـ بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع (مثل فرح) معناه يبس .

٤ ـ الاهتمام بالسياق وما يترتب عليه من اختلاف معنى ، كقوله : أعشبت الأرض : أنبتته (أي العشب) ، وأعشب القوم : أصابوا عشبا .

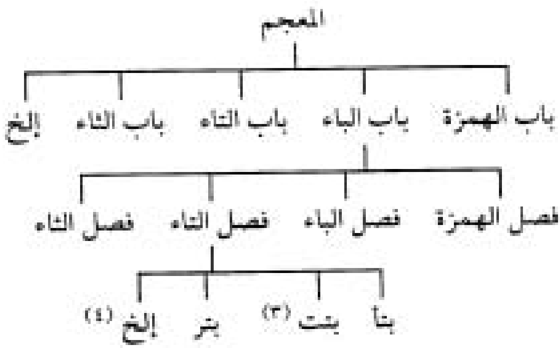
٥ ـ الإيجاز الشديد في شرح المعاني ، ومن مظاهر هذا الإيجاز

حذفه للشواهد المختلفة .

ومن مظاهر هذا الإيجاز أيضا (والتي لم ترد في النص الذي اقتبسناه) ما أشار إليه المؤلف [١] من أنه وضع رموزا خاصة للتعبير عن الكلمات الشائعة ، فالميم رمز لمعروف ، والعين لموضع ، والهاء لقرية ، والدال للبلد ، والجيم للجمع [٢] .

٢ـ٤ ـ الترتيب الهجائي الشامل باعتبار أوائل الكلمات

ونقصد به ذلك النوع من الترتيب الهجائي الذي يقسم فيه المعجم إلى أبواب ، وتقسم فيه الأبواب إلى فصول ، وتذكر المواد داخل الفصول ، كل ذلك بمراعاة الترتيب الهجائي للحروف الأصلية التي تصدر بها الكلمات ، والذي يمكن تصوره على النحو التالي :



(١) القاموس جـ ١ ص ٤ .

(٢) انظر في تفصيل منهج الفيروزابادي : حسين نصار : المعجم العربي جـ ٢ ص ٥٧٦ وما بعدها ، وأستاذنا : إبراهيم نجا : في المعاجم اللغوية ص ١٣٩ .

(٣) يلاحظ أن المواد « بتث ، بتج ، بتح ، بتخ ، بتد ، بتذ » كلها مواد مهملة لم يستعملها العرب ، وبالتالي فقد أهملها المعجم .

(٤) استعملنا هنا مصطلح الباب والفصل كأساس نظري فقط لتوضيح هذه =

وقد كان « أساس البلاغة » للزمخشري أول معجم عربي يتبع هذه الطريقة الهجائية الشاملة في ترتيبه لمواد معجمه بحسب الأصل الأول للكلمة ، ومراعاة الأصلين الثاني والثالث أيضا ، وقد سار على هذا الدرب أيضا الفيومي (٧٧٠هـ) في « المصباح المنير » ، والمعاجم الحديثة كـ « محيط المحيط » للبستاني ، و« أقرب الموارد » للشرتوني ، و« المنجد » للويس معلوف اليسوعي ، ومعاجم مجمع اللغة العربية (الوجيز ـ الوسيط ـ الكبير) .

* * *

نصوص من المعاجم العامة

النص الأول

باب الهمزة والجيم وما يثلثهما

من كتاب « مقاييس اللغة » لأحمد بن فارس

ابن فارس

هو الإمام العلامة اللغوي المحدث أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، يعرف بالرازي ، ولد بقزوين ، ونشأ بهمدان ، ثم انتقل إلى الرّي ليكون مؤدبا لأبي طالب بن فخر الدولة البويهي ، وكان ـ رحمه الله ـ من أهل السنة على مذهب أهل الحديث ، وأصبح علما في اللغة والأدب والفقه ، وقد أحب العربية وتحمس في دفع مثالب الشعوبية عنها [١] ، وقد أخذ عنه الصاحب بن عباد ، وبديع الزمان الهمداني ، وغيرهما ، وقد توفي بالري سنة ٣٩٥هـ .

للإمام ابن فارس مؤلفات عديدة في مجال اللغة والمعجم ، منها :

ـ كتاب الإتباع والمزاوجة ـ متخير الألفاظ ـ المجمل (وهو معجم لغوي عام) ـ الصاحبي في فقه اللغة ـ كتاب اللامات ـ تمام فصيح الكلام ـ كتاب مقاييس اللغة (وهو الذي اخترنا منه النص) ، ونعرض له بشيء من التفصيل فيما يلي :

---

(١) بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٦٥ .

مقاييس اللغة

مقاييس اللغة من المعاجم العامة التي لا نظير لها ، سواء فيما يتعلق بترتيب المادة اللغوية أو شرحها ، وقد اعتمد فيه ابن فارس على فكرة الأصول والفروع ، أي المعاني الأصلية للمواد اللغوية وما يتفرع عن هذه المعاني ، وقد أطلق مصطلح « المقاييس » على تلك المعاني الوضعية التي تعد معايير تقاس عليها سائر مشتقات المادة الواحدة ، يقول - رحمه الله - في مقدمة هذا الكتاب : « إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع ، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس »(١) .

وقد استقى مادته اللغوية من خمسة مصادر أساسية ، هي : العين للخليل بن أحمد ، والجمهرة لابن دريد ، والغريب المصنف وغريب الحديث ، وكلاهما لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، يقول ابن فارس : « وما عدا هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها »(٢) ، وليس من النادر أن نجده يأخذ عن أبي عمرو الشيباني أو الأصمعي ، أو ابن الأعرابي(٣) .

منهج المقاييس

اتبع ابن فارس في معجميه « المجمل والمقاييس » منهجا واحدا في ترتيب المادة اللغوية ، وقد تخلى فيه عن فكرة التقاليب تماما ، مستعيضا عنها بفكرة التوافيق ، وقد حافظ على مبدأ مراعاة الكم ، واتخذ من

---

(١) المقاييس ١/ ٣ .

(٢) السابق ، الصفحة نفسها .

(٣) انظر مثلا ١/ ٢٣ ، ٢/ ١٢ ، ٢/ ٤٧٣ .

الترتيب الهجائي للحروف أساسه الأول ، ويمكن تلخيص ملامح هذا المنهج الذي يمكن أن نطلق عليه النظام الهجائي الكمي الدائري [١] (أو نظام ابن فارس في المجمل والمقاييس) في النقاط التالية :

أولا : اتخذ ابن فارس من الترتيب الهجائي للحروف العربية أساسه الأول في الترتيب ، فانقسم المعجم إلى ثمانية وعشرين كتابا تبدأ بالهمزة وتنتهي بالياء .

ثانيا : اعتمد في ترتيب الكتب على الأساس الكمي للمادة اللغوية ، حيث بدأ بباب الثنائي ، يليه باب الثلاثي ، ثم باب ما زاد على الثلاثي ، والثنائي عنده يشمل المضعف (أي ما أدغمت عينه في لامه) مثل : عَدَّ ، وردَّ ... إلخ ، كما يشمل المطابق (أي ما تكرر فيه المقطع) مثل : زلزل ، وصعصع ... إلخ ، ويشمل الأصم (وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد دون إدغام) مثل : اللَّمَمَ ، كما يشمل المرخم (أي الذي بقي على حرفين [٢] أو بني عليهما) .

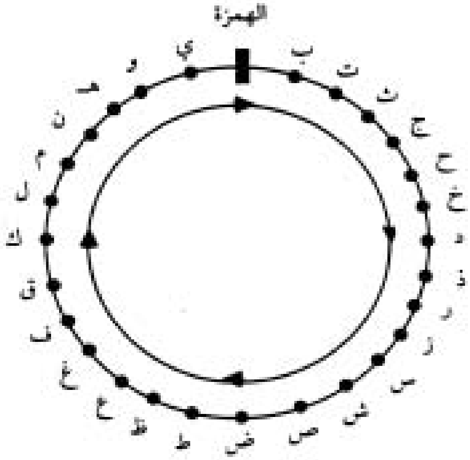
ثالثا : في ترتيب المادة اللغوية داخل الأبواب نظاما دائريا يقوم على فكرة التوافيق ، ففي كتاب الدال مثلا كان يبدأ باب الثنائي بدال تليها الذال ، ثم بالدال تليها الراء ، وهكذا حتى يصل إلى الدال تليها الياء ، ويكمل بقية الحروف التي تغلق الدائرة ، فيأتي بالدال تليها الهمزة ، ثم بالدال تليها الباء ، ثم الدال تليها التاء ، ثم الدال تليها الثاء فالجيم فالحاء فالخاء ، وعند الخاء تتم الدائرة ، وينتهي باب الثنائي من كتاب الدال ،

---

(١) أفدت تسمية هذا النظام بـ « الدائري » من أستاذنا الدكتور أمين فاخر .. عميد كلية اللغة العربية ، جزاه الله عنا خيراً .

(٢) يفسر ابن فارس ما يقصده بالمصطلحات : المضعف ـ المطابق ـ الأصم ـ الترخيم، وقد استنبطنا تعريف هذه المصطلحات من خلال الأمثلة التي ذكرها .

ويمكن تصور ذلك على الشكل الدائري التالي :



مع ملاحظة أن الترتيب (كما يشير السهم) يسير في اتجاه عقارب الساعة ، وبعد الانتهاء من الثنائي يبدأ في الثلاثي من كتاب الدال ، فيبدأ بالدال والذال والراء ، ثم بالدال والذال والزاي ، ثم بالدال والذال والزاء ، إلى أن ينتهي عند النقطة التي بدأ منها في الدائرة وهي الدال والذال والخاء ، مع ملاحظة أنه لا يذكر إلا المستعمل من هذه المواد .

وفي باب ما زاد على الثلاثة (الرباعي والخماسي) قسم ابن فارس المادة اللغوية إلى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ المنحوت من أصلين ثلاثيين .

٢ ـ المزيد بحرف « لمعنى يريدونه من مبالغة (ونحوها) » [١] ، كما في زرقم ، وبرزخ .

---

(١) المقاييس ١/ ٣٣٢ .

٣ ـ الرباعي الذي وضع وضعا كما في بُهْصُلٌ (أي قصير) ، وبَرْهَمَ (أدام النظر) ، ولم يلتزم الترتيب الدائري في هذا الباب .

أما منهجه في شرح المادة فقد كان ـ رحمه الله ـ يبدأ بذكر المعنى الأصلي للمادة ، وإن كان لها أكثر من معنى أصلي نص على ذلك ، وذكر أن لها أصلين أو ثلاثة ، ثم يذكر متفرعات كل معنى أصلي على حدة (١) .

موضوع النص

يتناول النص الذي معنا باب الهمزة والجيم وما يثلثهما ، ومنه يتضح ما يلي :

١ ـ المادة التي حدث فيها إبدال تعد فرعا من المادة المبدل منها كما في « أجج » .

٢ ـ الكلمات المعرّبة لا تعد أصولا يقاس عليها كما في « أجص » .

٣ ـ بعض الألفاظ العربية لها معنى واحد ، وبعضها له أكثر من معنى .

٤ ـ أسماء الأماكن (وما أشبهها) لا قياس فيها .

---

(١) بدراسة إحصائية لكتابي الهمزة والباء في المقاييس ، اتضح أن عدد المواد اللغوية أحادية المعنى (ذات المعنى الأصلي الواحد) مائة وخمس عشرة مادة ، والتي لها أكثر من معنى أصلي إحدى وأربعون ، أما في الباء فبلغ عدد المواد ذات المعنى الواحد مائة وثمانية وستين ، والمواد المشتركة سبعاً وأربعين مادة ، وبذلك تصل نسبة المواد المشتركة (التي لها أكثر من معنى أصلي) ٢٣,٧٪ من جملة عدد المواد المذكورة في البابين . انظر كتابنا « في الدلالة اللغوية » ص ١٤٣ .

٥ - شواهد ابن فارس تشمل القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب (انظر مثلا ما يحكى عن أبي الجراح في مادة « أجل ») .

٦ - يتضح من النص إسقاط المواد المهملة من الباب (وقد بلغت جلة المواد المهملة تسع عشرة مادة) ، والمستعملة ثماني مواد .

* * *

النـص

باب الهمزة والجيم وما يثلثهما

« أجح » الهمزة والجيم والحاء فرعٌ ليس بأصل ، وذلك أنّ الهمزة فيه مبدلةٌ من واو ، فالأجاح : السِّتر ، وأصله وِجاح ، وقد ذُكر في الواو .

« أجد » الهمزة والجيم والدال أصل واحد ، وهو الشَّيء المعقود ، وذلك أن الإِجاد الطّاقُ الذي يُعقَد في البِناء ، ولذلك قيل ناقةٌ أُجُدٌ .

قال النابغة :

فَعَدِّ عَمّا تَرَى إِذْ لا ارتجاعَ له
وانْمِ القُتُودَ على عَيرانةٍ أُجُـدِ

ويقال : هي مُؤْجَدة القَرَى ، قال طَرَفة :

صُهابيَّةُ العُثْنونِ مُؤْجَدَةُ القَرَى
بَعيدةُ وَخْدِ الرِّجْلِ مَوّارَةُ اليَـدِ

وقيل هي التي تكون فَقارُها عظماً واحداً بلا مَفْصِل ، وهذا مما أجمع عليه أهل الوحدة ، أعني القياسَ الذي ذكرتُه .

« أجر » الهمزة والجيم والراء أصلان يمكن الجمعُ بينهما بالمعنى ، فالأول الكراء على العمل ، والثاني جَبْر العظم الكَسير ، فأمّا الكراء فالأجر والأجرة ، وكان الخليل يقول : الأجر جزاء العمل ، والفعل أَجَرَ يَأجُرُ أجرا ، والمفعول مأجور ، والأجير : المستأجَر ، والإجارة ما أعطيتَ منْ أجرٍ في عمل ، وقال غيره : ومن ذلك مَهر المرأة ، قال الله تعالى : ﴿ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ ، وأمّا جَبْر العظم فيقال منه أُجِرَتْ يدُه ، وناسٌ

يقولون أجَرَتْ يَدَه ، فهذان الأصلان ، والمعنى الجامع بينهما أنَّ أُجْرَة العامل كأنّها شيء يُجْبَر به حالُه فيما لحقه من كَدٍّ فيما عمله ، فأمّا الإجّار فلغةٌ شاميّة ، وربّما تكلّم بها الحجازيّون ، فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَن باتَ على إجّارٍ ليس عليه ما يردُّ قدميْه فقد برِئتْ منه الذّمّة » .

وإنّما لم نذكُرْها في قياسِ الباب لِمَا قُلْناه أنّها ليست من كلام البادية .

وناسٌ يقولون : إنْجار ، وذلك مما يُضعِف أمْرَها ، فإنْ قال قائلٌ : فكيف هذا وقد تكلّم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قيل له ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنَع جابرٌ لكم سُوراً » وسُورٌ فارسيّة ، وهو العُرْس ، فإن رأيتها في شعرٍ فسبيلُها ما قد ذكرناه ، وقد أنشد أبو بكر بن دريد :

كالحَبَشِيِّ الصَّفِّ على الإجّارِ

شبّه أعناق الخيلِ بحبَشِيٍّ صَفٍّ على إجّارٍ يُشرِفُون .

« أجص » الهمزة والجيم والصاد ليست أصلا ، لأنه لم يجيء عليها إلاّ الإجّاص ، ويقال إنّه ليس عربيّاً ، وذلك أن الجيم تقِلُّ مع الصاد .

« أجل » اعلم أنَّ الهمزة والجيم واللام يدلُّ على خمس كلمات متباينة ، لا يكادُ حمْلُ واحدة من جهة القياس ، فكلُّ واحدة أصلٌ في نفسها ، وَرَبُّكَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، فالأجَل غاية الوقت في مَحَلِّ الدَّين وغيره ، وقد صرّفه الخليلُ فقال أجِل هذا الشيء وهو يأجَلُ ، والاسم

الآجِلِ نقيض العاجل ، والأجيل المُرْجأ ، أي المؤخَّر إلى وقتٍ ، قال :

وغايةُ الأجيلِ مَهْوَاةُ الرَّدَى

وقولهم : « أجَلْ » في الجواب ، هو من هذا الباب ، كأنّه يريد انتهى وبلغ الغاية ، والإجْلُ : القطيع من بقر الوحش ، والجمع آجال ، وقد تأجَّل الصُّوار : صار قَطيعاً ، والأجْلُ مصدر أجَلَ عليهم شرّاً ، أي جناه وبَحَثَه ، قال خوّات بن جُبَيْر :

وأهلِ خِبَاء صَالِحٍ ذاتُ بَيْنِهِم

قد احترَبُوا في عَاجِلٍ أنا آجِلُه

أي جانيه ، والإجْل : وَجَع في العنق ، وحكي عن أبي الجرّاح : « بي إجْلٌ فأجِّلُوني » ، أي داووني منه ، والمَأجَلُ : شبه حوض واسع يؤجَّل فيه ماء البئر أو القناة أياماً ثم يُفَجَّر في الزَّرع ، والجمع مآجل ، ويقولون : أجِّلْ لنخلتك ، أي اجعل لها مثل الحوض ، فهذه هي الأصول ، وبقيت كلمتان إحداهما من باب الإبدال ، وهو قولهم : أجَلُوا مالَهُم يأجِلونه أجْلاً أي حبَسوه ، والأصل في ذلك الزاء « أزَلُوه » ، ويمكن أن يكون اشتقاقُ هذا ومأجَلِ الماء واحداً ، لأن الماء يُحبَس فيه ، والأخرى قولهم من أجْلِ ذلك فعلتُ كذا ؛ وهو محمول على أجَلْت الشيءَ أي جنيته ، فمعناه من أنْ أُجِلَ كذا فَعلتُ ، أي من أن جُنِيَ ، فأما أجَلَى على فَعَلَى فمكان ، والأماكن أكثرها موضوعة الأسماء ، غير مَقِيسة ، قال :

حَلَّتْ سُلَيمى جانبَ الجريبِ

بِأجَلَى مَحَلَّةَ الغَرِيبِ

« أجم » الهمزة والجيم والميم لا يخلو من التجمُّع والشدّة ، فأما التجمُّع فالأَجَمَة ، وهي مَنْبِت الشجر المتجمّع كالغيضة ، والجمع الآجام . وكذلك الأُجُم وهو الحِصْن ، ومثلُه أُطُم وآطام ، وفي الحديث : « حتى توارَتْ بآجَامِ المدينة » ، وقال امرؤ القيس :

وتَيْماءَ لم يَتْرُكْ بها جِذْعَ نخلة
ولا أُجُماً إلا مَشِيداً بجَنْدَلِ

وذلك متجمّع البنيان والأهل .

وأما الشدّة فقولهم : تأجّم الحَرّ ، اشتدّ . ومنه أَجِمْتُ الطعام مَلِلْته . وذلك أمرٌ يشتدُّ على الإنسان .

« أجن » الهمزة والجيم والنون كلمةٌ واحدة . وأَجَنَ الماء يَأْجُنُ ويَأْجِنُ إذا تغيّر ، وهي الفصيحة ، وربما قالوا : أَجِنَ يأجَنُ ، وهو آجُونٌ .

قال :

كَضِفْدِعِ ماءٍ آجِنٍ يَتَقِ

فأما المِئجنة خشبة القَصَّار فقد ذكرت في الواو ، والإجّان كلامٌ لا يكاد أهل اللُّغة يحقّونه .

« أجا » جبل لِطَيّ ، وقد قلنا إنّ الأماكنَ لا تكاد تنقاس أسماؤُها ، وقال شاعرٌ في أجا :

ومن أَجَأٍ حَوْلي رِعَانٌ كأنّها
قنابِلُ خيلٍ من كُمَيْتٍ ومن وَرْدِ

النص الثاني

من كتاب « أساس البلاغة » للزمخشري

الزمخشري

هو العلامة الأديب اللغوي المفسر جاد الله محمود بن عمر الزمخشري ، ولد في زمخشر (إحدى خوارزم) فنسب إليها ، وجاور بمكة فلقب بـ « جار الله » ، وقد ارتحل في طلب العلم إلى الحجاز والعراق وخراسان ، ثم ألقى عصا التسيار في الجرجانية (من قرى خراسان) ، فمات بها سنة ٥٣٨هـ ، ومن أهم مصنفاته :

الكشاف في تفسير القرآن الكريم ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل في النحو ، والمستقصي في الأمثال ، والقسطاس في العروض ، وأساس البلاغة في اللغة ، وهو ما نتحدث عنه بشيء من التفصيل في الفقرة التالية :

أساس البلاغة

كان الزمخشري في معجم « أساس البلاغة » رائداً ، سواء فيما يتعلق بشرح المادة اللغوية أم في ترتيبها ، أما الشرح فإنه لم يشرح الألفاظ المفردة كما هو الشأن في المعاجم ، وإنما تجاوز ذلك إلى العبارة أو الجملة التي يرد فيها النص ، مما يبعث الحياة في الألفاظ ويجعلها صالحة للاستخدام الأدبي ، لا مجرد قوالب جامدة يحتار الباحث في كيفية تركيبها مع غيرها من الألفاظ ، يقول - رحمه الله تعالى - : « ومن

خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، أو ما جاز وقوعه فيها ، وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التي تملح وتستحسن ، ولا تنقبض عنها الألسن ، لجريها رَسْلات على الأسَلات ، ومرورها عَذْبات على العَذَبات [١] ، ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والتوصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بدداً ، ومتناظمة لا طرائق قدداً ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مراشد سر المنطق ... ، ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح » [٢] .

وتشير هذه العبارة الأخيرة (إفراد المجاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح) إلى أن الزمخشري قد ضمن كتابه نوعي الاستخدام اللغوي ، أي الاستخدام العادي الذي يجري على الألسن ، وتستخدم فيه الألفاظ معانيها الوضعية أو معانيها الأول ، والاستخدام الأدبي أو الفني للغة الذي يغلب عليه طابع المجاز (والاستعارة نوع منه) والكناية ، وتستخدم فيه الألفاظ في معانيها غير الحقيقية أو معانيها الثواني [٣] .

أما فيما يتعلق بالترتيب فقد أشار إليه أيضا في المقدمة واصفا إياه بقوله :

---

(١) الأسَلات جمع أسَلة ، وهي هنا مستدق طرف اللسان ، أما العَذَبات فجمع عَذَبة ، يقال : ما أرق عذبة لسانه ، أي ما أفصحه .

(٢) مقدمة أساس البلاغة ص ٨ .

(٣) المعاني الأول والمعاني الثواني من عبارات عبد القاهر الجرجاني ، وقد عرف المعاني الثواني بأنها معاني المعاني بأن يفضي بك اللفظ إلى معنى فيفضي بك هذا المعنى إلى معنى ثان .

« وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا وأسهله متناولاً » ، ويقصد بذلك الترتيب الهجائي للحروف العربية ، وقد جاء هذا الترتيب الهجائي شاملا لكل أصول الكلمة ، فهو يبدأ مثلا بالهمز يليها الباء ثم التاء حتى يصل إلى الياء ، ولم يخالف الترتيب المألوف إلا في الهاء والواو ، حيث قدم الواو على الهاء .

موضوع النص

يتناول النص الذي اخترناه هنا مادة (ع ر ف) ، ومن تأمل ما أورده الزمخشري في هذه المادة تتضح خصائص الشرح عنده في النقاط التالية :

١ ـ الاستشهاد على المعاني بذكر السياقات التي وردت فيها في القرآن الكريم أو الشعر أو أقوال العرب .

٢ ـ عدم الالتزام بترتيب معين للمفردات داخل المادة .

٣ ـ الابتداء بذكر المعاني الحقيقية ثم المعاني المجازية التي وردت فيها المادة ، وقد عبر هنا بالاستعارة بدلا من المجاز ، وهي مجاز علاقته المشابهة كما هو معروف .

٤ ـ ظهور نزعة النقد الأدبي بذكر بعض السرقات الأدبية كما في قوله : وفي (أي في بيت الحطيئة) نظر من قال :

خضم ترى الأمواج فيه كأنها
التطمت أعراف خيل جوامح

٥ ـ الاستقراء بذكر معاني الألفاظ التي قد تكون غريبة في بعض الأبيات ، وذلك كما في شرحه للفظ « متختمين » الواردة في بيت الراعي ، وقد أهملها في موضعها في « خ ت م » .

النص

عرف : لأعرفنَّ لك ما صنعت أي لأجازينّك به ، وبه فُسّر قوله تعالى : ﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ﴾ ، وأتيتُ فلاناً متنكّراً ثمّ استعرفتُ ، أي عرّفتُ نفسي ، قال مزاحم العُقَيلي :

فاستَعرِفا ثمّ قُولا إنّ ذا رحِمٍ
هيمانَ كلّفنا من شأنكم عَسَرَا
فإن بغتْ آيةً تَستعرِفان بها
يوماً فقولا لها العود الذي اخْضُرا

وسُمع أعرابيّ يقول : ما عَرَّفَ عرقي إلاّ بأخَرَة ، بكسر العين ، واعترف القومَ : استخبرهم ، يقال : اذهبْ إلى هؤلاء فاعترفْهم ، قال بشر :

أسائلةٌ عُمَيرَةُ عن أبيها خلالَ الجيش تعترفُ الرّكابَا

وسمعتهم يقولون لمن فيه جربَزَة : ما هو إلاّ عُوَيْرِفٌ .

ويقال : هاجتْ معارفُ فلان أي مودّاته التي كانت أعرفها كما يهيج الزّرع ، ويقال للقوم إذا تلثّموا : غطّوا معارفَهم ، قال ذو الرّمّة :

تَلوثُ على معارفنا وترمي محاجرَنا شآميةٌ سَمُومُ

وقال الراعي :

متخَتّمِنَ على معَارفنا ثَنّي لهنّ حواشيَ العَصْبِ

يقال : تخثّم على وجهه إذا غطّاه ، وتقول : بنو فلان غُرّ المعارف

شُمَّ المراعف ، وامرأة حسنة المعارف وهي الأنف وما والاه ، وقيل : الوجه كلّه ، وخرجنا من مَجاهل الأرض إلى مَعارفها ، قال لبيد :

أجزْتُ إلى معارفها بشُعْثٍ   وأطلاحٍ من العيديّ هيمِ

وما كنّا بشيء حتى عرُفتَ وعرَفتَ علينا : من عَريف القوم ، وهو القيّم بأمرهم الذي عُرِف بذلك وشُهِر ، وطعامٌ مُعْرَفٌ : مادوم بشيء من الإدام ، والنّفس عارفة وعَروف أي صبور ، قال أبو ذؤيب :

فصبرْتُ عارفَةً لذلك حُرّةً   ترسو إذا نفسُ الجبانِ تَطلّعُ

والعِرْفُ ، بالكسر : الصبّر ، قال :

قل لابن قيسٍ أخي الرُّقَيّاتِ

ما أحسنَ العِرْفَ في المُصيباتِ

وعرَفَ الرّجلُ واعترف ؛ أنشد الفراء يخاطب ناقته :

ما لك ترْغين ولا ترْغو الخلِفْ

وتضجَرينَ والمَطيُّ مُعترِفْ

وقال أبو النّجم يصف مرحَ ناقته ، وأنها كانت نشيطةً اللّيلةَ كلّها وما ذلّتْ إلاّ عند الصّبح :

فما عرَفتْ للذُّلّ حتى تعطّفتْ

بقَرْنٍ بدا من دارة الشّمس خارجِ

وما أطيبَ عَرْفَه ، وعرّفَ الله الجنّةَ : طيّبها ، وطار القطا عُرْفاً عُرْفاً أي متتابعةً ، والضّبُعُ عَرْفاء ، وعن سعيد بن جُبَير : ما أكلت لحماً أطيب من مَعْرَفة البِرْذَوْن ، وفلان يَعرف الخيل أي يجزّ أعرافها .

ومن المستعار : أعرافُ الرّيح والسّحاب والضّباب : لأوائلها ، وقال :

وطارَ أعرافُ العَجاجِ فانْتَصَبْ

واعرورفَ البحرُ : ارتفعتْ أمواجُهُ ، قال الحطيئة :

وهندٌ أتى من دونهـا ذو غوارب
يُقمِّصُ بالبوصيّ مُعرَوْرِفٌ وَرْدُ

وفيه نظر من قال :

خِضَمّ ترَى الأموجَ فيه كأنّها
إذا التطمتْ أعرافُ خيلٍ جوامح

وأميلٌ أعرفُ : مرتفع ، قال العجّاج :

فانصاعَ مَذعوراً وما تَصَدّقا كالبرقِ يجتازُ أميلاً أعرَقا

واعرورَفَ فلان للشرّ : اشرأبّ له ، ومنه قوله : فإذا سمعتَ بحفيف الموكب المارّ تحرّكتَ وانتعشت وتبتَ لك عُرْفٌ وانتفشت ، وقُلّةٌ عَرْفاء : مرتفعة ، قال زهير :

ومَرقبة عَرْفاءَ أوفيتُ مُقصراً لأستأنسَ الأشباحَ فيه وأنظُرَا

من القَصْرِ وهو العشيّ ، إذا سال بك العَرّاف لم ينفعك العراف ، قال :

جعلتُ لعرّاف اليمامة حُكْمَه وعرّافِ نجد إن هما شَفَيَاني

قال الجاحظ : هو دونَ الكاهن .

الفصل الثالث

مصادر فقه اللغة العربية

- تمهيد .. مصطلح فقه اللغة قديما وحديثا .
- فقه اللغة بين النظر والتطبيق .
- نصوص متنوعة من مصادر فقه اللغة .

تمهيد

فقه اللغة وعلم اللغة

لقد ظهر مصطلح « فقه اللغة » للمرة الأولى في التراث العربي في عنوان كتاب لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٢هـ) ، نعني بذلك كتاب « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » ، ثم تبعه كتاب آخر للثعالبي (٤٣٠هـ) يحمل عنوان « فقه اللغة وسر العربية » ، والقاسم المشترك بين هذين الكتابين ظهور مصطلح « فقه اللغة » ، ويبدو أن الثعالبي قد أفاد العنوان وكثيرا من الموضوعات المتناولة من كتاب ابن فارس الذي ذكره ضمن المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه [١] ، فما المراد بـ « فقه اللغة » عند هذين العالمين (ابن فارس والثعالبي) ؟ .

فقه اللغة عند ابن فارس

أشار ابن فارس في مقدمة الصاحبي إلى موضوع كتابه عندما قال : « اعلم أن لعلم العرب أصلا وفرعا ، أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس ، وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلم ، وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشأها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا » [٢] ، وهو بهذا يعتني بالجانب النظري من جوانب فقه اللغة ، ولا يعمد إلى استقصاء الألفاظ التي يستعملها العرب استعمالا

---

(١) انظر : مقدمة الثعالبي لكتابه ص ٣٠ .

(٢) مقدمة ابن فارس لكتاب الصاحبي ص٣٣ ، وقد ذكر ابن فارس لفظ « الصاحبي » في عنوان كتابه « الصاحبي في فقه اللغة .. » ؛ لأنه لما ألفه أودعه خزانة الصاحب ابن عباد وزير مؤيد الدولة منصور بن بويه .

خاصا ، بحيث تشكل مجتمعة ظاهرة عامة ، مثل الإبدال أو التعريب أو التغريب أو الأضداد ، وقد كان جل اهتمامه بعد القول أصل اللغة وأولية الخط وفضل العربية ، وبيان اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، منصبا على العلاقات التي تربط بين اللفظ ومعناه ، وخاصة ما يتعلق من ذلك بالأدوات وحروف المعاني ، كما تحدث أيضا عن معاني الأساليب التي أطلق عليها « معاني الكلام » ، مثل : الخبر ، والاستخبار ... إلخ [١] ، وقد تحدث أيضا عن تطور معاني الألفاظ ، وكشف عن تأثير الإسلام في اللغة ، ثم تناول سنن العرب في كلامها ، وأظهر مدى توسع العرب في مخاطباتها ، وقد ركز في ذلك على ما له نظائر في القرآن الكريم ، وكان كثيرا ما يبدأ بالآيات الكريمة ثم يشفعها بأبيات من الشعر أو بأقوال مأثورة للعرب تضمنت التوسع في التعبير ما تضمنته آي الذكر الحكيم التي استهل بها الموضوع .

فقه اللغة عند الثعالبي

إذا كان ابن فارس قد ركز على الجانب النظري في تناوله لقضايا اللغة ، فإن الثعالبي قد ركز على الجانب العملي التطبيقي الذي يبغي من إيراده تجنب اللحن في الاستعمال اللغوي ، بحيث لا يوضع لفظ في غير موضعه ، وهو ما يطلق عليه الآن مصطلح « قيود التوارد [٢] Collocation » ، أي توافق إيراد اللفظ مع ما يجاوره أو مع ما يوصف به ، مثال ذلك استعمال لفظ « الشهبة » في وصف بياض الخيل ، ولفظ

---

(١) السابق ص ١٨٣ .

(٢) انظر في معنى هذا المصطلح وخاصة عند السياقيين من أتباع « فيرث » كتابنا دلالة السياق ص ٧١ .

« الأزهر » لبياض الأسنان ، ولفظ « أشمط » لبياض الشعر .. وهكذا [١]
ثم إن هذه الصفة ـ أي البياض ـ قد تختلف باختلاف ما يخالطها من الألوان الأخرى ، فـ « إذا كان الرجل أبيض بياضا لا يخالطه شيء من الحمرة ، وليس بنيِّر ولكنه كلون الجص فهو أمهق ، فإذا كان أبيض بياضا محموداً يخالطه أدنى صفرة كلون القمر والدُّر فهو أزهر ، وفي حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ في صفة النبي ﷺ : " كان أزهر ولم يكن أمهق " ، فإن علته ـ أي الإنسان أو غيره من ذوات الأربع ـ حمرة يسيرة فهو أقهَبُ وأقهَد ، فإن علته غبرة فهو أعفر وأغثر » [٢] .

وهكذا نجد الثعالبي يحدد مجالات استخدام الألفاظ ، ويوضح الفروق الدقيقة بينها ، حتى لا يقع من لا يعرف ذلك في الخلط والخطأ ، وهذا نوع من فقه اللغة عزيز المأخذ ، يحتاج إليه الأدباء والشعراء ، يقول ابن خلدون :

« لما كانت العرب تضع الشيء على العموم ، ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها ، فرَّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال ، واحتاج إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض ، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بـ « الأشهب » ، ومن الإنسان بـ « الأزهر » ، ومن الغنم بـ « الأملح » ، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنا وخروجا عن لسان العرب ، واختص بالتأليف في هذا المعنى الثعالبي وأفرده في كتاب له سماه « فقه اللغة » [٣] ، ثم أشار ابن خلدون إلى أهمية هذا النوع من

---

(١) انظر الفصل الخاص الذي عقده الثعالبي لتقسيم البياض ص ٩٧ .
(٢) السابق ص ٩٨ .
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٦ (نشرة ابن خلدون بالإسكندرية د.ت.) .

التأليف عندما قال : « هو من آكد ما يأخذ به اللغوي نفسه وأكثر ما يحتاج لذلك الأديب في فني نظمه ونثره حذراً من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو أشد من اللحن في الإعراب وأفحش » (١) .

فقه اللغة عند المحدثين

استخدم مصطلح فقه اللغة في العصر الحديث استخدامات عديدة أهمها :

١ ـ في معنى المصطلح Philology الذي يعني أساسا بدراسة النصوص والوثائق القديمة لتفسيرها ، وبيان محتواها اللغوي والأدبي والحضاري (٢) .

وفقه اللغة بهذا المعنى « علم نظري بحت لا يبحث في اللغة من حيث الصحة وعدمها ، بل يشرح أطوار الحياة اللغوية ، ويجتهد في تدوين قواعد اللغة وقوانينها ... ، كما أنه يقابل ويقارن لغة بأخرى ، لا من حيث قرابة اللغات بعضها من بعض فحسب ، بل من حيث أنه يعلمنا أن قواعد اللغة التي نبحث عنها ، يوجد مثلها في لغات أخرى » (٣) .

٢ ـ في معنى « علم اللغة الحديث Linguistics » والذي يراد به

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٦ .

(٢) القاموس الوجيز في مصطلحات علم اللغة ، ليبزج ١٩٧٨ ط. ثانية (لا يزال الكتاب بالألمانية ، وقمنا بترجمة ما يخص مصطلح Philology) .

(٣) باختصار وتصرف عن محاضرة للأستاذ بوكراوس ، نقلها عنه محققوا كتاب فقه اللغة للثعالبي في طبعته الثاني ص ١٧ .

دراسة اللغة على نحو علمي مضبوط يتسم بسمات البحث العلمي من الشمول والموضوعية والتماسك والاقتصاد والتعليل المباشر (أي تفسير الظاهرة اللغوية) [١] ، وذلك كما فعل الأنطاكي في كتابه « الوجيز في فقه اللغة » .

٣ ـ في معنى « علم اللغة المقارن » ، وهو ذلك العلم الذي يوازن بين لغتين أو أكثر على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بغرض الكشف عن الأوصل الأولى التي انبثقت عنها لغات الفصيلة اللغوية الواحدة ، وكذلك كما في الفصيلة الهندية الأوربية ، أو فصيلة اللغات السامية ، ومن سلك هذا المسلك الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه « فقه اللغة » .

٤ ـ في معنى علم المفردات اللغوية Lexicography ، وهو العلم الذي كان يسمى عند القدماء بـ « اللغة » [٢] أو « علم اللغة » ، فهو ذلك العلم الذي يعني ببيان الموضوعات اللغوية ، أي تدوين مفردات اللغة وشرح معانيها الوضعية ، وذلك كما كتاب العين والصحاح ونحوهما من المعاجم العامة التي تناولناها في الفصل السابق .

والحقيقة التي نطمئن إليها هو أن فقه اللغة ينبغي ـ في ضوء ما ذكره علماؤنا القدماء ـ أن يشمل الدراسات المتعلقة بالمفردات اللغوية ذات الطابع الخاص الذي يميزها عما عداها ، ويشكل من مجموعها ظاهرة لغوية أو موضوعا عاما ينبغي بحثه ، وذلك مثل :

---

(١) انظر في التعريفات المختلفة لعلم اللغة وفي شروط الدراسة العلمية كتابنا : مدخل إلى علم اللغة الحديث ص ٣٨ وما بعدها .

(٢) انظر في مفهوم علم اللغة عند القدماء : مقدمة ابن خلدون .

١ ـ الألفاظ الغريبة سواء في القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أو في كتب الفقه أو في اللغة بوجه عام ، وذلك كما في كتاب غريب القرآن لابن قتيبة ، أو غريب الحديث لأبي عبيد .

٢ ـ الألفاظ الاصطلاحية ، وهي تلك التي استعملت استعمالا خاصا عند طوائف مختلفة من العلماء ، وذلك مثل مفاتيح العلوم للخوارزمي ، والتعريفات للجرجاني .

٣ ـ الألفاظ التي يلمح فيها تعدد العلاقة بين الألفاظ ومعانيها من نحو :

أ ـ ألفاظ المشترك اللفظي ، وهي تلك الألفاظ التي يدل كل منها على معنيين فأكثر ، مثل « العين » التي تدل على أداة الإبصار ، وعلى قرص الشمس ، وعلى الشخص ذي المكانة في قومه ، وعلى ينبوع الماء .

ب ـ الألفاظ المترادفة ، وهي تلك الألفاظ المتعددة التي تحتها معنى واحد ، مثل : الأسد والليث والسبع والغضنفر .. إلخ .

ج ـ ألفاظ الأضداد : وهي تلك الألفاظ التي يدل كل منها على معنيين متضادين ، مثل لفظ « الجون » الذي يدل على الأبيض وعلى الأسود (وهي نوع خاص من المشترك) .

د ـ ألفاظ الإبدال ، وهي تلك الألفاظ التي تدل على معنى واحد ، ولا تختلف فيما بينها إلا في حرف واحد ، بحيث يصبح للكلمة الواحدة صورتان صوتيتان ، مثل لازب ولازم .

هـ ـ ألفاظ الإتباع ، وهي تلك الألفاظ الثواني التي تكون على وزن الكلمات الأول ورويِّها ، وتستخدم لتوكيد معاني الكلمات الأول

كما في « حسن لسن » و« شيطان ليطان » .

٤ ـ الألفاظ المعربة ، وهي تلك الألفاظ التي أخذها العرب من لغة أعجمية وأخضعوها لمقاييس كلامهم ، مثل : الاستبرق ، والديباج ، ونحو ذلك .

٥ ـ الألفاظ التي أخطأت العامة في نطقها أو استعملتها في غير أوضاعها ، مما جعلها تعد لحنا ، ويطلق على المؤلفات التي تتناول هذا النوع من الألفاظ كتب « لحن العامة » أو كتب « التصويب اللغوي » ، ومن أقدم ما ألف في هذا النوع كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائي ، ومن أهمها : « درة الغواص في أوهام الخواص » للحريري ، ومن هذا النوع أيضا كتب ضبط الأبنية ، مثل : « ديوان الأدب » للفارابي ، و« الفصيح » لثعلب .

٦ ـ ألفاظ تشكل فيما بينها حقلا لغويا أو مجالا دلاليا واحداً ، مثل تلك الألفاظ التي تدور حول الإبل ، خلق الإنسان ، الخيل ، البئر ، اللبن ، وقد انقسمت الكتب اللغوية التي تتناول هذه المفردات ذات الحقل الدلالي الواحد إلى قسمين :

الأول : رسائل تناولت حقلا دلاليا واحداً مثل : الإبل للأصمعي ، وخلق الإنسان له .

الآخر : كتب جامعة لحقول دلالية متعددة ، من أهمها : « الغريب المصنف » لأبي عبيد ، و« المخصص » لابن سيدة ، ويمكن أن يعد منها أيضا كتاب « فقه اللغة » للثعالبي ، خاصة في الجزء الأول من كتابه « فقه اللغة وسر العربية » .

فقه اللغة بين النظر والتطبيق

سلك فقهاء اللغة العرب في تناولهم الظواهر فقه اللغة في اتجاهين يكمل كل منهما الآخر ، الأول : تطبيقي ، والآخر : تأصيلي نظري ، ويمكن أن نطلق على الاتجاه الأول : فقه اللغة العملي ، وعلى الثاني : فقه اللغة النظري ، وستتحدث عن كلا الاتجاهين ـ بإيجاز ـ فيما يلي :

فقه اللغة العملي

أصحاب هذه الاتجاه هم علماء اللغة الذين احتشدوا لجمع المفردات التي تخضع لظاهرة معينة ، وتصنيفها وإيداعها في مؤلفات خاصة ، وكانوا يستهدفون إحصاء المادة اللغوية المسموعة عن العرب ، وكانت وسيلتهم إلى ذلك هي الاستقراء الكامل بحسب ما يصل إليه علم المؤلف أو ما يصح لديه ، ومن ذلك على سبيل المثال : مؤلفات الأضداد ، والإتباع ، والإبدال ، والألفاظ المشتركة (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ، والألفاظ المترادفة (الألفاظ المختلفة للمعاني المؤتلفة) ، والألفاظ المعربة ، والألفاظ الاصطلاحية ، والألفاظ التي تشكل فيما بينها مجالا دلاليا واحداً ، كالإبل وخلق الإنسان ، والخيل ... إلخ .

في هذه المؤلفات ونحوها استطاع فقهاء اللغة العرب أن يحصوا أجزاء مهمة من الثروة اللغوية التي لها طابع خاص ، فقدموا بذلك مادة مهمة أثرت المعاجم العربية العامة ، وأسهمت في الحفاظ على سلامة اللغة وتجنب اللحن في الاستعمال ، لأن « من آكد ما يأخذ به اللغوي نفسه أن يُحَرِّتَ استعمال العرب عن مواضعه ، فليس معرفة الوضع الأول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر

ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فني نظمه ونثره حذراً من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو أشد من اللحن في الإعراب وأفحش » [١] .

فقه اللغة النظري

أصحاب هذا الاتجاه هم الذين نظروا في المادة اللغوية التي تم جمعها قبلا ، وحاولوا استنباط الأصول العامة التي تخضع لها هذه الظواهر المختلفة والبحث عن أسبابها ، وكان السابق إلى ذلك سيبويه الذي حاول استنباط قواعد التعريب [٢] من خلال دراسته للألفاظ العربية ، ثم ظهر في أواخر القرن الرابع الهجري كتابان هما العمدة في هذا الباب ، ونعني بذلك كتاب « الخصائص » لابن جني ، وكتاب « الصاحبي في فقه اللغة » لأحمد بن فارس ، وقد تضمن هذان الكتابان اللذان يعدأن من أشمل المصادر في « فقه اللغة النظري » قضايا فلسفة اللغة ونشأتها وتطورها ، إضافة إلى الأصول النظرية العامة التي تخضع لها الثروة اللغوية الخاصة في علاقاتها المختلفة ، فتحدث ابن جني مثلا عن الاطراء والشذوذ ، وعن مقاييس العربية ، وعن القياس والسماع ، وعن تدرج اللغة ... إلخ ، أما ابن فارس فقد تحدث عن نشأة اللغة ، وأولية الخط العربي ، كما تحدث عن اللغة التي نزل بها القرآن ، وتناول ما أسماه سنن « العرب في كلامها » ، وعن أجناس الكلام في الاتفاق والاختلاف (المشترك ـ المتضاد ـ المترادف) ، وعن الإتباع والإبدال ، وتحدث عن الاشتراك في الأساليب ، وعن خصائص العربية ... إلخ ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٦ .

(٢) انظر ما سبق ص ٢٢٢ .

وكان حريصا في كل ذلك على ذكر الآيات القرآنية التي تتمثل فيها هذه الظواهر ، مما يساعد على الفهم الصحيح لآي الذكر الحكيم .

إن الأخذ بأحد هذين الاتجاهين في دراسة « فقه اللغة » لا يعني أن أحداً من العلماء لم يأخذ بالاتجاهين معا ، فيقدم دراسة نظرية ثم يتلوها بحشد الثروة اللغوية ، أو يقوم بحشد الثروة اللغوية ، ثم يعقبها بالدراسة النظرية ، وقد تمثل ذلك عند كل من :

١ - أبي سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) ، الذي قدم كتابه « غريب الحديث » بمقدمة نظرية تحدث فيها عن ظاهرة الغرابة وذاكرا أسبابها خاصة في الحديث الشريف ، كما تحدث عن فصاحة النبي ﷺ ، وكشف عن علاقة ذلك بظاهرة الغرابة .

٢ - أبي منصور الثعالبي (٤٣٠هـ) الذي أورد في القسم الأول من كتابه « فقه اللغة وسر العربية » مجموعات الألفاظ التي تمثل مجالات دلالية معينة ، وفي القسم الثاني دراسات نظرية عن الظواهر اللغوية المختلفة مثل الإبدال والقلب والتضاد والإتباع ونحو ذلك ، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من المؤلفات « المصادر العامة لفقه اللغة » .

إنه لا يمكننا ونحن نتحدث عن « مصادر فقه اللغة » أن نغفل مرجعا مهما تناول بالتلخيص جهود فقهاء اللغة العرب ، وحفظ كثيرا من الدراسات التي فقدت مصادرها مما يرقى به أحيانا إلى أن يعد مصدراً بديلا لا يستغنى عنه باحث في فقه اللغة وأصولها بوجه عام ، ونعني بذلك كتاب « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » للإمام السيوطي ، كما تبغي الإشارة أيضا إلى كتاب أستاذنا الجليل ف . فيشر الذي يمثل

أحدث جهود المستشرقين في دراسة فقه اللغة العربية ، ونعني بـه كتاب « الأساس في فقه اللغة العربية » الذي نقله إلى العـربية الدكتور سـعيد بحيري .

* * *

نصوص من مصادر فقه اللغة

أ. نصوص من مصادر فقه اللغة العملي

النص الأول : من كتاب الأضداد

لمحمد بن المستنير المشهور بقطرب

١. تعريف بقطرب

هو أبو علي محمد بن المستنير ، اشتهر بلقب قطرب [١] الذي أطلقه عليه سيبويه ، عندما كان يبكر في الذهاب للأخذ عنه ، وقد ولد بالبصرة وترعرع بها ، ثم انتقل إلى بغداد حيث جعله هارون الرشيد مؤدبا لابنه الأمين ، مما يدل على أنه كان من أشهر علماء عصره ، وقد أخذ عن كبار علماء البصرة آنذاك وخاصة يونس بن حبيب [٢] ، كما أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي ، وسيبويه ، له مؤلفات عديدة لم يبق منها سوى كتاب الأضداد (الذي نحن بصدده) ، وكتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمة [٣] ، وكتاب الأزمنة ، وكتاب المثلث ، وقد ظل يمارس مهمة التعليم حتى وافاه الأجل المحتوم في بغداد سنة ٢٠٦ هـ .

---

(١) قطرب اسم لدويبة دائبة الحركة ، أو لطائر ، ولها معان أخر ذكرها صاحب اللسان (٣٦٧١ ط. دار المعارف) ، وقد حكى ابن منظور أن « قطرب » لُقِّب به محمد بن المستنير ، لأنه كان يبكر إلى سيبويه فيفتح سيبويه بابه فيجده هناك ، فيقول له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب قطربا لذلك .

(٢) يقول أبو الطيب اللغوي (مراتب النحويين ص ١٠٩) ، وأخذ عن يونس بن حبيب ممن اختص به دون غيره محمد بن المستنير قطرب .

(٣) نشر المستشرق جاير R. Geyer هذا الكتاب ، وألحقه بكتاب الوحوش للأصمعي في فينا ١٨٨٨ م ، وقد تناوله بالتحليل محمد حسين آل ياسين في « الدراسات اللغوية عند العرب (ص ٢١٢) » تحت عنوان « كتاب الوحوش » .

٢. كتاب الأضداد

كتاب الأضداد الذي اخترنا منه هذا النص هو أقدم ما وصل إلينا من كتب الأضداد ، وقد قام بنشره اعتمادا على نسخة خطية وحيدة في برلين المستشرق الألماني كوفلر H. Kofler في مجلة Islamica للمجلد الخامس (ص ٢٤٣ – ص ٢٨٤) ، وقد قدم له وعلق عليه تعليقات مفيدة باللغة الألمانية ، نشرت في المجلد نفسه في الصفحات من ٣٨٥ – ٤٦١ ، ومن ٤٩٣ – ٥٤٢ [١] ، وقد احتوت نشرة كوفلر على ٢١٨ لفظا من ألفاظ الأضداد ، تناقلت معظمها الكتب التي ألفت بعد ذلك في الموضوع نفسه .

كتب الأضداد

إضافة إلى كتاب الأضداد لقطرب الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة ، ألفت في موضوع الأضداد كتب كثيرة لم يبق منها سوى :

١ ـ كتاب الأضداد المنسوب للأصمعي [٢] (٢١٣هـ) .

٢ ـ كتاب الأضداد لأبي محمد عبد الله بن محمد التوزي (٢٣٣هـ) .

٣ ـ كتاب الأضداد المنسوب لابن السكيت [٢] (٢٤٤هـ) .

---

(١) نشرت المجلة عقب تعليقات كوفلر بعض التعقيبات المفيدة عليها ، للمستشرق أوجست فيشر في الصفحات من ٥٤٢ – ٥٤٤ .

(٢) يرى رمضان عبد التواب أن كتاب الأضداد المنسوب إلى الأصمعي لا يعدو أن يكون نسخة ثانية من كتاب الأضداد لابن السكيت ، وعلى العكس من ذلك يرى هفنر ناشر « ثلاثة كتب في الأضداد » أن كتاب ابن السكيت هو رواية ثانية لكتاب الأصمعي .

انظر في ذلك : رمضان عبد التواب : Das Kitab al-Garib al-Musannaf, S. 90 ، وهفنر : ثلاثة كتب في الأضداد ص ١٦٣ ، ---

٤ ـ كتاب الأضداد للسجستاني (٢٥٥هـ) .

٥ ـ كتاب الأضداد لأبي بكر بن الإنباري (٣٢٨هـ) .

٦ ـ كتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ) .

٧ ـ كتاب الأضداد لابن الدهان (٥٦٩هـ) .

٨ ـ كتاب الأضداد للصاغاني (٦٥٩هـ) [١] .

٩ ـ الأضداد لمحمد جمال الدين بن بدر الدين المنشي (١٠٠١هـ) .

وفي العصر الحديث اهتم كثير من الباحثين العرب والأجانب بظاهرة الأضداد ، واتخذوا من تلك المادة اللغوية التي وردت في كتب الأضداد (وغيرها من كتب التراث) مجالا للبحث والدراسة ، ونذكر من هؤلاء : محمد حسين آل ياسين ، الذي كتب عن الأضداد في اللغة (بغداد ١٩٧٤م) ، ربحي كمال الذي تناول « التضاد في ضوء اللغات السامية (بيروت سنة ١٩٧٢م) » ، ومن المستشرقين كل من : ردسلوب Th. M. Redslob في كتابه Die arabischen Worter mit entgegengesetzten Bedeutungen « الألفاظ العربية ذات المعاني

= وقارن بمحيي الدين توفيق : ابن السكيت اللغوي ص ٢٤٢ ، وعبد الحميد الشلقاني : الأصمعي اللغوي ص ١٢٧ .

(١) لقد نشرت الكتب الثلاثة الأولى بعناية المستشرق هفنر في بيروت سنة ١٩١٢ تحت عنوان ثلاثة كتب في الأضداد ، وقد ذيلها الناشر بكتاب الأضداد للصاغاني ، أما كتاب ابن الأنباري فقد نشره المستشرق هوتسيما للمرة الأولى في ليدن ١٨٨١م ، ثم نشره محمد أبو الفضل إبراهيم في الكويت ١٩٦٠م ، كما قام عزة حسن بتحقيق كتاب أبي الطيب اللغوي في دمشق ١٩٦٣م ، وقام محمد حسين آل ياسين بنشر كتاب الأضداد لابن الدهان في مطبعة البحث بالعراق سنة ١٩٥٢م ، ثم طبع ثانية في بغداد سنة ١٩٦٣م ، كما نشر أيضا كلا من : الأضداد للتوزي ، والأضداد للمنشي ضمن ثلاث نصوص في الأضداد ، في بغداد ١٩٩٦م .

المتضادة » ، وقد طبع هذا الكتاب في جوتنجن ١٨٧٣م ، وفريدرش جيسه F. Giese في كتابه Untersuchungen über die Addad in altarabischen Dichtern « بحوث في الأضداد على ضوء ما ورد منها في الشعر العربي القديم » ، وقد طبع في برلين ١٨٩٤م [١] .

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات التي اقتصرت في تناولها على ظاهرة الأضداد ، فإن كثيراً من المؤلفين قد أفرد لهذه الظاهرة بابا أو فصلا خاصا في مؤلفاتهم ، نذكر منهم : أبو عبيد في الغريب المصنف ، وابن سيدة في المخصص ، والسيوطي في المزهر (معرفة الأضداد) ١/ ٣٨٧ - ٤٠٢ ، نولدكه في كتابه Neue Beitrage zur semitischen Sprachwissenschaft « بحوث جديدة في علم اللغات السامية » ص ٧٦ - ١٠٩ .

ومن المعاصرين : رمضان عبد التواب في « فصول في فقه العربية ص ٣٢٦ - ٣٥٧ ، وتوفيق شاهين في « المشترك اللغوي » ص ١٣٠ - ٢١٣ ، عبد الغفار هلال في « علم اللغة » ص ٣١٤ - ٣٢٠ .

ظاهرة التضاد

لقد لفت أنظار اللغويين العرب وهم يقومون بجمع الثروة اللغوية وجود ألفاظ يدل الواحد منها على المعنى ، وعلى ضده في آن واحد ، فجمعوها في مؤلفات خاصة ، ثم تناولوها بعد ذلك بالدراسة والتحليل ، وقد عرضنا قبلا لما تبقى من هذه المؤلفات ، ويهمنا الآن أن نعرض لمفهوم هذه الظاهرة ـ كما كان يراها هؤلاء العلماء ـ .

---

(١) تناول أستاذنا الدكتور عبد التواب في كتابه « فصول في فقه العربية » هذين الكتابين بالدراسة التحليلية في الصفحات ص ٣٥٥ - ٣٥٧ .

لقد أدرك العلماء العرب - محقين - أن التضاد نوع من أنواع المشترك اللفظي ، الذي يعني تعدد معاني الكلمة الواحدة ، يقول قطرب : « الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه ، فوجه منها وهو الأعم الأكثر اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك وذلك قولك : الرجل والمرأة واليوم والليلة ... ، والوجه الثاني : اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد ، وذلك مثل عير وحمار وذئب وسيد ... ، والوجه الثالث : أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا ، وذلك مثل الأمة (في معنى الدين ، وفي معنى الرجل يؤتم به ، وفي معنى القامة) ... ، ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا في الشيء وضده » [١] .

ولم يحدد لنا قطرب ما يقصده بالضد ، وكذلك لم يفعل الأصمعي أو ابن السكيت في الكتاب المنسوب لكل منهما ، وأول من فعل ذلك هو أبو حاتم السجستاني ، الذي ذكر في صدر كتابه عن الأضداد : « وضد الشيء خلافه وغيره » [٢] ، وهذا يعني توسع بعض القدماء في مفهوم معنى الضد وجعله شاملا للمعاني المختلفة ، حتى وإن لم يصل هذا الاختلاف إلى أقصى درجاته ، وهو التنافي وعدم الاجتماع في المحل الواحد .

وقد تطور مفهوم الأضداد بعد ذلك ، فوجدنا أبا الطيب اللغوي لا يعتد بمجرد اختلاف المعاني ، حتى تعتبر الكلمة من ألفاظ الأضداد ، وإنما يشترط التنافي بين هذه المعاني ، حيث يقول في مقدمة أضداده (جـ ١

---

(١) Islamica V 244 .

(٢) ثلاثة كتب في الأضداد ص ٧٢ .

ص ١) : « والأضداد جمع ضد ، وضد كل شيء ما نافاه ، نحو : البياض والسواد ، والسخاء والبخل ، وليس كل ما خالف الشيء ضدا له ، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان ، وليسا ضدين ، وإنما ضد القوة الضعف ، وضد الجهل العلم ، فالاختلاف أعم من التضاد ، إذ كان كل ضدين مختلفين ، وليس كل مختلفين ضدين » ، ويعني اختلاف التضاد هنا أن الضدين لا يجتمعان معا على المحل الواحد في نفس الوقت وبنفس الاعتبار ، ولكنهما قد يرتفعان معا .

إن مقارنة تعريف كل من السجستاني وأبي الطيب اللغوي للأضداد تظهر مدى تطور نظرة اللغويين العرب إلى هذه الظاهرة ، فبينما كان مجرد الاختلاف في المعنى مسوغاً لاعتبار لفظ ما من ألفاظ الأضداد عند قدامى اللغويين ، أصبحت علاقة التنافي بين المعنيين هي الفيصل في الحكم على وجود التضاد (١) .

إن علاقة التنافي التي ارتآها أبو الطيب اللغوي تتفق إلى حد كبير جدا مع النظرة اللغوية الحديثة إلى ظاهرة التضاد Antonymy ، ويمثل هذه النظرة العالم اللغوي الشهير « ليونز J. Lyons » الذي ذكر أن هناك أنواعا ثلاثة من المعاني المتقابلة يطلق عليها اسم« التضاد » ، وهي :

١ ـ علاقة التقابل الاستبدالي ، وتعني أن اتصاف شيء ما بمعنى يتضمن في نفس الوقت انتفاء المعنى الآخر أو العكس ، فوصف شخص

---

(١) يبدو أن المستشرق نولدكه Th. Noldeke لم يطلع على رأي أبي الطيب هذا ، ومن لم فقد تجاوز الحقيقة عندما زعم في صدر بحثه عن الأضداد أن اللغويين العرب قد توسعوا جدا في مفهوم التضاد بحيث جعلوه صالحا لأن يشمل كل كلمة من نحو بيت ، وقتل ، وسلف ... إلخ .
انظر : Neue Beitrage, S. 67 .

ما بأنه أعزب يتضمن أنه ليس بمتزوج ، إذ لا يمكن أن يتصف الشخص بالأمرين معا .

٢ ـ علاقة الاختلاف في الدرجة عند المقارنة ، وذلك مثل اتصاف شيء من الأشياء بأنه كبير أو صغير ، إذ إن الذي يحكم هذه العلاقة هو الدرجة التي تتأتى عند مقارنته بأمر آخر ، فقد يكون الشيء صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر منه ، ولكنه يكون كبيرا عند مقارنته بما هو أصغر منه ، والمثال المشهور لذلك هو : « الفيل الصغيرحيوان كبير » .

٣ ـ علاقة المغايرة ، وذلك مثل مغايرة البيع والشراء (١) .

ومن التأمل في هذه العلاقات الثلاث التي ذكرها ليونز ، نجد أنها جميعا يمكن أن تندرج تحت علاقة التنافي التي ذكرها أبو الطيب ، فالأعزب ليس متزوجا ، والصغير ليس كبيرا ، والبيع ليس شراء ، وهكذا (٢) .

نشأة الأضداد

إن دلالة لفظ واحد على أكثر من معنى ، أو كما يقول أولمان : « إن قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة إنما هي خاصة من الخواص الأساسية للكلام الإنساني (٣) ، ولا تعني هذه القدرة بحال أن تكون هذه المعاني المتعددة قد نشأت معاً في نفس الزمان والمكان ،

---

(١) انظر في تفصيل القول حول الأنواع الثلاث في J. Lyons; Introduction to theoretical Linguistics ، وقد رجعنا إلى ترجمته الألمانية المعنونة Einführung in die moderne Linguistik. S. 471 - 481 .

(٢) يرى لاينز أن العلاقة الثانية هي وحدها الجديرة بأن يطلق عليها مصطلح « التضاد » . انظر : المرجع السابق ص ٤٧٣ .

(٣) دور الكلمة في اللغة ص ١١٤ .

وإنما تقتضي حكمة الوضع اللغوي أن يكون أحد هذه المعاني هو الأصل ، وبالتالي الأقدم ، ثم نشأت المعاني الأخرى بالتدريج في أزمنة مختلفة ، وأماكن متباينة ، مع الاحتفاظ غالبا بالمعاني الأصلية أو القديمة .

إن ظاهرة التضاد لا يمكن النظر إليها بمعزل عن النظر في ظاهرة أعم منها ، وهي ظاهرة الاشتراك اللفظي ، لأنها جزء منها كما يقول قطرب ، ومن هنا فإن العوامل المسئولة عن نشأة ظاهرة الاشتراك قد تكون في كثير من الأحيان هي نفسها المسئولة عن ظاهرة التضاد ، ولعل أهم العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة تعدد المعنى للفظ الواحد (الاشتراك والتضاد) هي :

١ ـ الرغبة في الاختصار في المواقف التي يكثر فيها استخدام كلمة ما ، مثال ذلك كلمة « عين » التي يمكن أن تدل وهي مجردة عن السياق على معاني : عين الوجه ، عين الشمس ، عين الماء ، عين القوم [(١)] ، ونظير هذا في اللغة الانجليزية كلمة Operation التي قد تدل على عملية جراحية ، أو عملية عسكرية ، أو صفقة تجارية ، يقول أولمان : « إن هذه الطريقة (في اكتساب الكلمة معان عديدة) تبدأ بمجرد حدوث التغيير في تطبيق الكلمات واستعمالها ، ثم يعقب ذلك شعور المتكلمين بالحاجة إلى الاختصار في المواقف أو السياقات التي يكثر فيها تكرار الكلمة تكراراً ملحوظا ، ومن ثم يكتفون باستعمالها وحدها للدلالة على ما يريدون التعبير عنه ، لأنه ليس من الضروري مثلا ، بل لعله مما يوجب التندر أن تنص وأنت في مستشفى على أن العملية المشار إليها في

---

(١) انظر في هذه المعاني وغيرها للفظ العين : أبو الطيب اللغوي : شجر الدر ص ١٦١ وما بعدها ، والسيوطي : المزهر ١/ ٣٧٢ .

الحديث عملية جراحية ، وأنها ليست عملية استراتيجية ، أو صفقة في سوق الأوراق المالية ، فإذا ما تبلورت الكلمة ، وتحدد معناها الجديد في البيئة الفنية (الاجتماعية) الخاصة ، كان لا بد لها في الوقت المناسب من أن توسع في حدود دائرتها الاجتماعية الخاصة ، حتى تصبح مقررة ثابتة في الاستعمال اللغوي العام [١] .

٢ ـ استخدام الكلمة في معنى جديد ، مع بقاء استخدامها في المعنى الأصلي [٢] ، ويتم الانتقال إلى هذا المعنى الجديد في إحدى الصور التالية :

أ ـ أن يكون المعنى الجديد ذا علاقة مباشرة بالمعنى الأصلي (القديم) ، ويطلق على هذه الصورة اسم « الانتقال المجازي » ، ومن أمثلته في العربية : استخدام الثعلب للدلالة على جزء من أجزاء الرمح [٣] ، أو استخدام لفظ الريشة للدلالة على أداة الكتابة بالحبر ، تلك التي تتخذ من البوص أو الخشب ، ويلاحظ هنا أن المعنى الجديد لم تخصص له اللغة لفظاً معيناً [٤] ، اكتفاء باللفظ القديم .

---

(١) دور الكلمة في اللغة ص ١١٥ ، ولعله من الممكن هنا أن نفسر على ضوء ما ذكره أولمان اكتساب الكلمات العربية لمعان مختلفة في اللهجات ، نظرا لأن أصحاب هذه اللهجات يمثلون بيئات مختلفة من حيث الاستعمال اللغوي ، فكان أصحاب كل لهجة عندما يكثر استخدامهم لتركيب معين مضاف ومضاف إليه ، أو موصوف وصفة ، يستغنون على سبيل الاختصار بأحد جزءي هذا التركيب ، ثم يجد هذا الاستعمال فيما بعد طريقه إلى اللغة المشتركة .

(٢) كثر هذا النوع في اللغة العربية بعد الإسلام خاصة ، نظرا لأن العديد من الكلمات القديمة استخدمت في معان جديدة مثل الوضوء والصلاة والزكاة ، انظر في ذلك : كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي .

(٣) انظر : اللسان (ثعلب) .

(٤) من أمثلة هذا النوع في الانجليزية Crane التي تدل أصلا على طائر معين ، ==

ب - أن يشكل المعنى الجديد جزءا من المعنى الأصلي ، مثال ذلك استخدام لفظ مأتم الآن للدلالة على جمع من الرجال أو النساء في مناسبة غير سارة ، وهذا المعنى يمثل جزءا من دلالة لفظ مأتم القديمة ، وهي مطلق الاجتماع [١] ، وقد تتعدد هذه الدلالات الفرعية وتتنوع وفقا لمدى سعة المدلول الأصلي ، وربما كانت إحدى هذه الدلالات الفرعية تتنافى مع دلالة فرعية أخرى لنفس اللفظ ، مما يتيح اعتباره من ألفاظ الأضداد [٢] ، ويلاحظ هنا أيضا أن اللغة لم تخصص لهذه المعاني الفرعية ألفاظا خاصة بها .

ج - أن يكون المعنى الجديد الذي اكتسبه لفظ ما إلى جانب دلالته الأصلية له رمز لغوي خاص به ، إلا أن المرء يعزف عن استعماله مهابة له ، أو خجلا منه ، ويطلق على هذه الألفاظ المعزوف عنها اسم « ألفاظ التابو » Taboo-words ، أي الألفاظ المعزوف عنها لأسباب عقدية أو

= ثم استخدمت فيما بعد للدلالة على الآلة الرافعة (الونش) ، ومن أمثلته في الألمانية : استخدام لفظ Flügel الذي يدل على الجناح في التعبير عن آلة موسيقية تشبهه ، انظر في هذه الأمثلة وغيرها : أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٦ ، وف. فيشر Farb-undformbezeichnungen, S. 21 F .

(١) كان هذا اللفظ قديما يدل على الاجتماع في الفرح أحيانا ، وعلى الاجتماع في المناسبات غير السارة في أحيان أخرى ، ومن ثم فقد ذكرته معظم الكتب المؤلفة في الأضداد . انظر : أضداد قطرب Islamica V 240 ، أضداد أبي الطيب ٨/١ ، ثلاثة كتب في الأضداد ١٤٢ ، ٢٢٢ .

(٢) ذكر ابن الأنباري في أضداده (ص ٨) أن بعض اللغويين العرب قد فسر ظاهرة التضاد في اللغة العربية على ضوء هذه الصورة من صور اكتساب اللفظ للمعاني الفرعية ، وذلك قوله : « وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان (المعنيان الفرعيان) على جهة الاتساع » أي من باب إطلاق العام على بعض أجزائه ، وقد رأى كوفلر Kofler أن هذا هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى التضاد في اللغة العربية . انظر : مجلة Islamica V 586 .

اجتماعية تجعل التلفظ بها إما محدودا في إطار ضيق جداً ، أو ممنوعا تماما ، ومن أمثلة ذلك في العربية استخدام الفعل « قضى » أو « انتقل » في معنى مات ، واستخدام لفظ « أدب » في معنى قضاء الحاجة (١) .

٣ ـ التماثل بين كلمتين تختلفان (في الأصل) مبنى ومعنى ، إلا أن هذا التماثل في الصورة اللفظية جعلهما تبدوان بمثابة كلمة واحدة ، وقد يحدث ذلك نتيجة للإبدال (التطور الصوتي) ، أو استجابة لمقتضيات الصياغة الصرفية ، وربما حدث ذلك بسبب تصحيف لحق بإحدى الكلمتين ، ومن أمثلة النوع الأول : ما حكاه التوزي من أن مُؤْدٍ بمعنى هالك ، وبمعنى قوي ، من ألفاظ الأضداد ، وقد تعقبه أبو الطيب اللغوي فذكر أن الأولى من « ودى » ، والثانية من « الأداة » ، أي أنها مهموزة ، غير أن تطورا صوتياً (هو تخفيف الهمزة) هو الذي جعلها تبدو متماثلة مع الكلمة الأولى (٢) ، ومن أمثلة النوع الثاني : اتفاق اسم الفاعل واسم المفعول من الأجوف والمضعف مما فوق الثلاثي ، مثل المبتاع والمبتد ، ومن أمثلة التصحيف ما ذكره قطرب من أن الأبلج له معنيان ، هما : الواضح والخفي ، وقد أوضح أبو الطيب في أضداده (١/ ٨٧) أن الذي يدل على الخفي إنما هو الأبلح بالحاء ، مما يعني أن تصحيفا قد لحق بهذه الكلمة جعلها تتماثل مع كلمة أخرى لها عكس معناها (٣) .

---

(١) ويتمثل ذلك في استخدام بيت الأدب في معنى محل قضاء الحاجة ، وقد حلت هذه العبارة الأخيرة محل « التبول أو التبرز » .

(٢) انظر : أبو الطيب اللغوي : الأضداد في كلام العرب ٢/ ٦٧١ ، وقد وافق نولدكه أبا الطيب في عدم اعتبار ذلك من قبيل الأضداد . انظر : Neue Beiträge S. 71 .

(٣) في النص الذي نشره كوفلر سقط السطر الأول ، الذي يفترض أن قطربا قد ذكر فيه أن الأبلج يأتي بمعنى الخفي ، وقد استكملنا النقص مما ذكره أبو الطيب ، ==

٤ ـ اختلاف اللهجات : يعني ذلك أن يستعمل اللفظ في قبيلة بمعنى ، وفي قبيلة أخرى بمعنى آخر ، فإذا كان المعنى الأول مضاداً للمعنى الثاني ، كان ذلك من قبيل التضاد ، وإلا فمن المشترك .

ومن أمثلة ذلك ما أورده قطرب في صدر النص الذي أخذناه عن كتابه « الأضداد » ، وهو : « السامد بلغة طيئ : الحزين ، وبلغة أهل اليمن : اللاهي ، وهذا ضد الحزين » (انظر : النص ص ٢١٩) .

وإلى جانب هذه العوامل التي ينتج عنها ما أسماه القدماء : « اتفاق اللفظ واختلاف المعنى ، سواء أكان هذا الاختلاف من قبيل التضاد ، أم لم يكن كذلك ، فإن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى التضاد يمكن أن تطلق عليها الأسباب الخاصة بالتضاد ، ومنها على سبيل المثال :

أ ـ عموم المعنى الأصلي : ويعني ذلك أن يكون المعنى العام للفظ متسعا ، ثم يتحدد بعد ذلك متخذا طريقين متضادين ، فمن ذلك لفظ « مأتم » التي عدها قطرب وابن الأنباري من الأضداد ، لأنها تعني في الأصل مطلق اجتماع النساء في مناسبة سارة أو حزينة ، ثم أصبحت تعني الاجتماع في المناسبات غير السارة أحيانا ، والاجتماعات السارة في أحيان أخرى ، ومن ذلك أيضا الصريم الليل ، والصريم النهار ، لأن كلا ينصرم من الآخر .

ب ـ تداعي المعاني المتضادة وتصاحبها في الذهن ، ومن أمثلة ذلك لفظ « البين » التي تعني الوصالة كما تعني الفراق ، ذلك أن الوصال يستدعي في الذهن معنى الفراق .

== وقد تابع قطربا في هذا التصحيف الصاغاني ، انظر : ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢٢٤ .

ج ـ زيادة القوة التعبيرية بإثارة اهتمام السامع من خلال التعبير عن الشيء باللفظ الذي يدل على ضد معناه ، إما درءاً للعين ، كتسميتهم الشيء الجميل باسم يدل على القبح ، وكأن كلمة القبح تدفع الأرواح الشريرة ، من ذلك : أننا نسمي الشيء المعجب بـ « فظيع » .

د ـ تنبية الصفة التي يتضمنها المعنى . وذلك كأن تطلق لفظ « الجلل » على العظيم والحقير (انظر : النص ص ٢٢٠ ، ٢٢١) ، يقول الثعالبي : « الجلل اليسير ، والجلل العظيم ، لأن اليسير قد يكون عظيماً عندما هو أعظم منه »[١] .

هـ ـ التفاؤل : وذلك كتسمية الصحراء « مفازة » .

و ـ التهكم والسخرية كإطلاق لفظ « التعزير » الذي يعني التوقير والتعظيم على تأديب المذنب تهكما وسخرية[٢] .

مظاهر التضاد

كما يقع الاشتراك في اللغة في كل المستويات ، من صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ومعجمية ، فإن التضاد يقع فيها جميعاً ، ومن ثم فإن مظاهر التضاد هي :

١. التضاد في المعنى الوضعي (المعجمي)

يشكل التضاد في المعاني المعجمية أغلبية أمثلة التضاد ، ومن أمثلته لفظ الحنيف الوارد في قوله تعالى : ﴿ وأن أقم وجهك للدين حنيفاً ﴾ [يونس : ١٠٥] ، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي لفظ « الحنيف » ضمن

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٤٦٨ .

(٢) ألفاظ الأضداد في القرآن الكريم ص ٤١٤ وما بعدها .

الألفاظ المتضادة ، وذكر له معنيين ، هما :

أ ـ الحنيف يراد منه المائل عن الخير إلى الشر ، وقيل : هو المائل .

ب ـ الحنيف هو المائل عن الشر إلى الخير ، وقيل : هو المستقيم .

وهذا المعنى الثاني هو المراد في الآية الكريمة [١] .

٢. التضاد في المعنى الصرفي

المراد بالمعنى الصرفي ما تدل عليه الصيغ الصرفية من معان زائدة عن المعنى الوضعي ، وذلك كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، أو ما تدل عليه الوحدات الصرفية من معان متغيرة كالنوع والعدد والزمن ، ومن أمثلة ذلك : صيغة « فاعل » في قوله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ [هود : ٤٣] [٢] .

وقد ورد هذا اللفظ في كتب الأضداد على أنه يعني :

أ ـ العاصم هو المانع .

ب ـ العاصم هو الممنوع .

وعلى ذلك فإن اللفظ في الآية الكريمة يحتمل الوجهين التاليين :

الأول : لا شيء مانع من أمر الله .

والثاني : لا معصوم اليوم ، أي لا ممنوع من أمر الله إلا من رحم .

---

(١) أضداد أبي الطيب اللغوي ٢/ ٢٢٥ ، وانظر أيضا : ألفاظ الأضداد في القرآن الكريم ، وهي رسالة ماجستير (مخطوطة) بإشرافنا للأستاذة نوف المؤذن ، بجامعة أم القرى ص ٢٧٢ .

(٢) أضداد قطرب ص ٨٦ .

٣. التضاد في المعنى النحوي

يراد بالمعنى النحوي تلك المعاني التي تؤديها الوحدات النحوية في جملة من الجمل ، وذلك مثل الفاعلية والمفعولية ... إلخ ، ويشمل أيضا معاني الأدوات النحوية ، مثل : الواو ، والفاء ، وثم ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾ [آل عمران : ٧] .

والواو في هذه الآية الكريمة تحتمل أن تكون للاستئناف ، كما تحتمل أن تكون للعطف ، وقد ذكرها ابن الأنباري ضمن أمثلة الأضداد (١) .

٤. التضاد على المستوى الصوتي

هذا النوع من التضاد قليل بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من التضاد ، ويمكن التمثيل له بالمعنى الإيحائي في صوت الخاء في قوله تعالى : ﴿ فيهما عينان نضاختان ﴾ [الرحمن : ٦٦] ، حيث أفادت الخاء معنى القوة ؛ لوقوعها في مقابلة الحاء ، وهذه الخاء نفسها قد تفيد الضعف في موقع آخر ، كما في حديث أبي الدرداء ﷺ : « يخضمون ونقضم والموعد الله » ، فقد أفادت الخاء هنا معنى الضعف لمقابلتها بالقاف .

ظاهرة الأضداد في القرآن الكريم

لم تحظ ألفاظ الأضداد في القرآن الكريم بمثل ما حظيت به ألفاظ المشترك (الوجوه والنظائر) ، فلم يترك القدماء تصنيفاً خاصاً بهذه

---

(١) أضداد ابن الأنباري ص ٤٢١ ، وانظر : الرسالة المذكورة في الهامش السابق ص ٣٩٩ .

الظاهرة في القرآن الكريم ، وقد تدارك ذلك المحدثون ، فقدموا بحوثاً وكتبوا رسائل في موضوع الأضداد في القرآن الكريم ، وذلك على سبيل المثال :

١ ـ ألفاظ التضاد في القرآن الكريم بين اللغة والتفسير ، للباحثة : هناء شهاب ، وقد نشرته في مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل .

٢ ـ ألفاظ الأضداد في القرآن الكريم ، دراسة لغوية تحليلية ، وهو رسالة ماجستير مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، للباحثة : نوف محمد المؤذن (بإشرافنا) .

٣ ـ ومن البحوث التي تتناول هذه الظاهرة أيضاً ما كتبه : محمد حسين آل ياسين ، في كتابه : الأضداد ، وما كتبه : أحمد مختار عمر ، في كتابه : علم الدلالة .

* * *

النص (١)

ومن الأضداد أيضا السامد ، والسامد بلغة طيئ الحزين ، وبلغة أهل اليمن اللاهي ، والسامد اللاعب ، وهذا ضد الحزين ، وقالوا أيضا : السامد المُطْرِق ، وقالوا : سَمَدَ الرجل يسمُدُ سمودا إذا لَعِبَ ، وقالوا : المَسْمُود الطَّائِحُ الطَّرْفِ ، وقالوا : المَسْمُود المغمى عليه ، وقال جَلَّ ثناؤه : ﴿ وَأَنْتُم سَامِدُون ﴾ ، قال ابن عباس : على اللغة اليمانية التي ذكرناها ، وقال الكلبي : سَامِدون مهتمون على لغة طيئ (٢) ، سمعنا من ينشد :

قِيلَ قُمْ ، فَانْظُرْ إِلَيْهِم ثُمَّ دَعْ عَنْكَ السُّمُودَا

وقال رؤبة :

مَا زَالَ إِسْآدُ المَطَايَا سُمَّداً تَسْتَلِبُ السَّيْرَ اسْتِلاَباً مَسْدَا

---

(١) أخذنا هذا النص عن نشرة كوفلر لكتاب قطرب في مجلة إسلاميكا جـ ٥ ص ٢٤٥ وما بعدها .

(٢) ذكر قطرب للسامد معاني : الحزين ، اللاهي ، اللاعب ، المطرق ، وللمسمود معنى الطائح الطرف ، المغمى عليه ، الشديد ، وقد ذكر السجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ص ١٢٣) معاني السرعة والفتور ، ولعل هذا الذي ذكره هو أصل المعاني التي ذكرها قطرب ، فمن معنى السرعة أخذ اللهو واللعب والشدة ، ومن معنى الفتور أخذت معاني الحزن والإطراق ، والطائح الطرف (الشارد) والإغماء ويرى كوفلر Kofler أن المعنى الأصلي لهذه الكلمة هو عدم شعور المرء بما يفعله ، نتيجة حزن أو فرح ، ومن هذا المعنى اشتقت المعاني الأخرى ، بيد أنها أخذت طريقين مختلفين ، إذ بينما أطلقت قبيلة طيئ هذا اللفظ على بعض معناه وهو الحزن ، أطلقت القبائل العربية في اليمن اللفظ على جزء المعنى الآخر ، أي الخاص باللهو والسرور ، وهناك احتمالان آخران ، هما : أن تكون سمد في معنى السرعة والخفة واللهو ... إلخ ، مقلوبة قلبا مكانيا عن نسد ، أو أن تكون سمد عبارة عن صيغتين مختلفتين في الأصل ، هما : سَمَدَ ـ بالفتح ـ ، وسَمِد ـ بالكسر أو الضم ـ ، ثم اندمج الأصلان نتيجة التحول من فَعَلَ إلى فَعِلَ . انظر : مجلة إسلاميكا جـ ٥ ص ٣٩٣ - ٣٩٥ .

وقال أبو زيد :

وَتَخَالُ العَزِيفَ فِيهَا غِنَاءً لِلنَدَامَى مِنْ شَارِبٍ مَسْمُودِ

وقال ذو الرمة :

يُصْبِحْنَ بَعْدَ الطَّلَقِ التَّجْرِيدِ وَبَعْدَ سَمْدِ القَرَبِ المَسْمُودِ

قال أبو محمد (لعله اليزيدي) : المَسْمُود في بيت ذي الرمة الشديد ها هنا ، يقال امرأة مسمود أي شديدة الخلق ... .

ومن الأضداد أيضا أمر جَلَلٌ ، هين ، وأمر جَلَل أي شديد ، وقال امرؤ القيس :

لَقَتْلُ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ سِوَاه جَلَلْ

وقال الآخر :

رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِه
كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِه (١)

وقال لبيد :

وَأَرَى أَرْبَدَ قَدْ فَارَقَنِي وَمِنَ الأَرْزَاءِ رُزْءٌ ذُو جَلَلْ

غير عظيم ، وقال يجوز أن يكون غير هين ، وغير شديد ، قال أبو محمد : قال الأصمعي : مَنْ جَلَلِه من عظمه في عَيْنِي ، أي في نفسي ،

---

(١) انظر شواهد أخرى لاستعمال الجلل في المعنيين في : ثلاثة كتب في الأضداد ص ٩ ، ١٠ ، ٨٤ ، ١٦٧ ، وقارن بأضداد ابن الأنباري ص ٨٩ ، وأبي الطيب ١/ ١٥٠ ، وقد جمع توفيق شاهين هذه الشواهد في كتابه « المشترك اللغوي » ص ٢٥٤ وما بعدها ، وفاته كثير من الشواهد التي ذكرها قطرب هنا ، ومن جلله هنا قد تعني من أجله كما ورد في الأضداد النثرية للأصمعي ص ١٠ .

وقالوا : مِنْ جَلَلِه مِنَ الجلة ، وقَال الحارث بن هشام المخزومي :

قُلْتُ لِلرَّنَّةِ لَمَّا أَقْبَلَتْ   كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ عَمْراً جَلَلْ

وقال الآخر :

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُوَنَّ جُلُلاً   وَلإِنْ سَطَوْتُ لأُهِنَنْ عَظْمِي (١)

فقال : جُلَلٌ فضم ، يريد العظيم ، كأنه جمع أمر جليل ، وجُلَلٌ مثل ذليل وذُلُل ، وسرير وسُرُر ، وقال الأغلب :

كُلُّ مَا قَاتَ سِوَى جَارِي جَلَلْ

المعنى ها هنا هين ، وقالوا الجَلَلُ : الشيء الصغير ، والجَلَلُ العَظيم (٢) ، قال الأصمعي :

واحد الجُلَّل جُلّي (٣) ....

(١) الفرد تطرب هنا برواية ضم اللام على أساس أن الكلمة مجموعة ، والمشهور هو رواية الفتح ، على اعتبار أنها لفظ مفرد . انظر على سبيل المثال : ثلاثة كتب في الأضداد ص ١٠ ، ٨٤ .

(٢) لم يعين قطرب اسم القائل ، إلا أنه ورد في ثلاثة كتب في الأضداد (ص ١٠) أن القائل هو : أبو عمرو الشيباني ، وفي ص ٨٤ أن القائل هو « أبو عبيدة » .

(٣) يرى إبراهيم أنيس (في اللهجات العربية ص ١٩٢) أن اعتبار هذا اللفظ من الأضداد فيه لون من التعسف ، لأن الشاهد الذي ذكره ابن الأنباري لدلالة « جلل » على معنى « عظيم » وهو : « فلئن عفوت لأعفون جللا » فيه إهمال للسياق الذي ذكر فيه البيت ، وهو أن الشاعر يريد أن يعتبر العفو عن قتل أخيه أمرا بسيطا ، إذا قيس بما سيترتب على وقوع الشحناء بين قومه (في اللهجات العربية ص ١٩٥) .

ويميل إلى هذا الرأي أيضا كوفلر ، انظر : مجلة إسلاميكا جـ ٥ ص ٣٩٦ ، أما نولدكه فيرى أن جللا هنا تعني (عظيم) كما ذكر اللغويون العرب ، كما أنها تعني عظيما أيضا في بيت لبيد « رزء ذو جلل » ، أي رزء عظيم (انظر : Neue Beitr. S. 94) .

النص الثاني

من كتاب « القلب والإبدال » لابن السكيت

١ . تعريف بابن السكيت

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، عالم لغوي ضليع ، من أشهر علماء مدرسة الكوفة في القرن الثالث الهجري ، وكان ثقة أمينا حسن التأليف [١] ، أخذ عن الفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهما ، كما أخذ عن الأعراب قدرا غير يسير من اللغة [٢] ، وقد ترك لنا العديد من المؤلفات اللغوية الهامة ، مثل كتاب « إصلاح المنطق » [٣] ، وكتاب « الألفاظ » [٤] ، وكتاب « القلب والإبدال » الذي اقتبسنا منه هذا النص ، وكتاب « الأضداد » [٥] ، وغير ذلك من الرسائل والكتب اللغوية الهامة ، وشروح الدواوين [٦] ، وقد توفي ابن السكيت سنة ٢٤٤هـ ، أو في سنة ٢٤٦هـ في بغداد [٧] .

---

(١) أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ١٥١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ص ١٥٢ .

(٣) نشره : عبد السلام هارون ، وأحمد محمد شاكر في القاهرة سنة ١٩٤١م .

(٤) نشره لويس شيخو اليسوعي مع شرح التبريزي وبعض الإضافات والتعليقات ، تحت عنوان « كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ » في بيروت سنة ١٩١٣م .

(٥) نشره هفنر ضمن ثلاثة كتب في الأضداد في بيروت سنة ١٩١٣م .

(٦) انظر في تفصيل مؤلفاته : محيي الدين توفيق : ابن السكيت اللغوي ص ٧٣ ، ١٢٨ ، ومقدمة حسين شرف لكتاب الإبدال ص ٢٢ ، ٢٦ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ ٢ ص ٢٠٥ وما بعدها ، ونور القبس للحافظ اليغموري (تحقيق زلهايم) ص ٣١٩ ، وفي هذه المراجع ترجمة كاملة لحياته ولمصادر هذه الترجمة .

(٧) انظر في ترجمة ابن السكيت : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٥١ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٠٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ٢٠٥ .

٢. كتاب القلب والإبدال

نشر هذا الكتاب للمرة الأولى في بيروت المستشرق هفنر، ثم نشره المجمع اللغوي في القاهرة سنة ١٩٧٨م بتحقيق حسين محمد شرف تحت عنوان « كتاب الإبدال »، وكان عنوان الكتاب كما ذكرته كتب التراجم، وكما هو موجود في صدر النسخ المخطوطة ـ أي « القلب والإبدال » ـ مدعاة لأن يشك بعض الباحثين [١] في أن الكتاب في الأصل يتناول قضيتين، هما: القلب (المكاني) في مثل: جبذ، وجذب، والإبدال في مثل: مدح ومده، ولم يبق منه سوى الجزء الخاص بالإبدال، وفي هذا وهم كبير، لأن مصطلح القلب لا يتحتم أن يراد به القلب المكاني، وإنما يطلقه كثير من العلماء ويريدون به الإبدال [٢]، وقد استعمل ابن السكيت نفسه لفظ القلب وأراد به ذلك، بل ربما كان مصطلح القلب في هذا المعنى هو الأكثر شيوعاً، ومن ثم فقد أضيف إليه مصطلح الإبدال من قبيل التفسير والتوضيح.

ونخلص من هذا إلى أن الكتاب قد ظل كاملا، وأنه يتناول ظاهرة واحدة، هي ظاهرة الإبدال [٣].

٣. معنى الإبدال

لاحظ علماء اللغة وهم يجمعون الثروة اللفظية للغة العربية وجود كلمات تتفق في معناها وفي حروفها، عدا حرفا واحدا، مثل التهتان

---

(١) يمثل هذا الرأي كل من: محيي الدين توفيق في كتابه « ابن السكيت اللغوي » ص ٢٦١، وحسين شرف في تقديمه لنشرة المجمع ص ٢٧.

(٢) انظر مثلا: سر صناعة الإعراب لابن جني جـ ١ ص ١٩٧.

(٣) تعرضت لهذه القضية بالتفصيل في كتابي « جهود العلماء العرب حول ظاهرة الإبدال ... » المنشور باللغة الألمانية ص ٥٠ وما بعدها.

والتهتال (في معنى المطر) ، ومثل مدح ومده ، وبنات بحر وبنات بخُر (في معنى السحب) ، ورأوا أن حلول حرف محل آخر في هذه الأمثلة وما أشبهها من الألفاظ ، إنما هو مقصور على ما سمع عن العرب ، فأسمَّوا هذه الظاهرة إبدالا [١] ، وعلى هذا يكون الإبدال من مصطلح اللغويين والنحاة وعلماء الاشتقاق .

الإبدال اللغوي

جعل حرف مكان حرف آخر مع بقاء المعنى واحدا ، على نحو غير مطرد ، أي أننا إذا سمعنا من العرب : مَدَحَ ومَدَهَ ، تؤديان نفس المعنى ، فلا يلزم من ذلك أن كل كلمة وردت بالحاء قد وردت بالهاء أيضا ، فلا يقال في أصبح : أصبه ، لأن ذلك لم يسمع عن العرب ، ويسمى هذا النوع من الإبدال بالإبدال اللغوي ، ويوجد إلى جانبه نوعان آخران ، هما :

الإبدال النحوي

ويراد به جعل حرف مكان حرف آخر باطراد ، وهو يكون في الحروف الصحيحة وفي حروف العلة [٢]، إذا اقتضته ضرورة تصريفية ، مثل : إبدال التاء طاءا في اصطبر ، أو دالا في ازدجر ، ومثل إبدال الواو

---

(١) شاعت للتعبير عن هذه الظاهرة مصطلحات أخرى ، مثل : القلب والبدل والمضارعة والمحول ، وغير ذلك . انظر : عز الدين التنوخي في تقديمه لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ص ٧ ، إبراهيم السامرائي في : التطور اللغوي التاريخي ص ١٠٧ ، وقد ناقشت كل هذه المصطلحات وغيرها في كتابي : « جهود العلماء حول ظاهرة الإبدال ... » ص ٤٢ ، ٤٨ .

(٢) يطلق بعض الصرفيين على التغيير الحاصل في حروف العلة والهمزة مصطلح « الإعلال » ، ويجعلون الإبدال مختصا بالحروف الصحاح .

ألفا في قال ، وقد خص النحاة حروفا معينة يقع فيها هذا اللون من الإبدال ، جمعها ابن مالك في قوله : « أحرف الإبدال هدأت موطيا »(١) ، وهو عند اللغويين لا يختص بحروف معينة ، بل يجيء في كل الحروف ، وهناك فرق جوهري آخر بين الإبدالين اللغوي والصرفي ، يتمثل في أن صورتي الكلمة تستعملان معا عند اللغويين ، فيقال التهتان ، كما يقال : التهتال ، أما عند الصرفيين فلا تستعمل سوى صورة واحدة للكلمة ، وهي التي وقع فيها الإبدال أو الإعلال ، مثل « قال » أما الصورة الأخرى « قَوَلَ » ، فإنها صورة افتراضية لا وجود لها إلا في الذهن .

الإبدال الاشتقاقي

ويقصد به تبادل بعض الحروف للموقع الثاني في الكلمة ، في مثل : قَدَّ ، قطَّ ، قتَّ ، قضَّ ، أو الموقع الثالث في مثل : غمد ، غمر ، غمس ، غمض ، غمق ، غمت ، غمن ، وربما حدث ذلك الإبدال في الحرف الأول أيضا كما في : قضم ، خضم ، هضم .

وكان أحمد فارس الشدياق من أوائل اللغويين الذين فسروا تغيير الحروف في هذين المثالين وأشباههما ، على أنه من قبيل الإبدال ، وذكر أن هذه الكلمات تدل جميعا على معنى عام ، ثم تختص كل منها بعد ذلك بمعناها الخاص بها نتيجة لإبدال أحد الحروف ، والفرق الرئيسي

---

(١) يختلف النحاة في عدد أحرف الإبدال اختلافا كبيرا ، فهي عند سيبويه أحد عشر حرفا (انظر : الكتاب جـ ٢ ص ٣١٣ ط. بولاق) ، وعند الزمخشري وابن يعيش خمسة عشر (انظر : شرح المفصل جـ ١٠ ص ١٥) ، وقارن بابن الحاجب : الشافية جـ٣ ص ١٩٩ ، واقتصر ابن مالك على الأحرف التسعة المذكورة .

بين هذا النوع من الإبدال والإبدال اللغوي هو اختلاف معاني كلمات الإبدال الاشتقاقي على الرغم من دلالتها جميعا على معنى عام واحد ، أما الإبدال اللغوي فيتحد فيه معنى الكلمتين اتحادا تاما ، يقول الشدياق عن المثال الأخير (غمد ، غمر ، ... إلخ) « أنها كلها تدل على الستر والتغطية ، مع الاختلاف في المعنى ، وبذلك تعلم أن هذا النسق لم يجر على ألسنة العرب عفوا » [١] .

والمقصود بالإبدال في النص التالي هو الإبدال اللغوي ، وقد يسميه العلماء بالقلب كما فعل ابن جني في سر الصناعة ، حيث ذكر أن « أصل القلب في هذه الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك الدال والتاء والطاء ... » [٢] ، أو البدل ، أو يسميه بالاسمين جميعا ، أي « القلب والإبدال » على سبيل التوضيح كما فعل ابن السكيت هنا .

٤. نشأة الإبدال

اختلفت آراء العلماء القدامى والمحدثين في نشأة الإبدال اللغوي ، ونكتفي هنا بتلخيص رأي أبي الطيب اللغوي من القدامى ، ورأي إبراهيم أنيس من المحدثين [٣] :

١ - يرى أبو الطيب اللغوي أن أكثر أمثلة الإبدال (وقد نسب إليه الباحثون - بدون وجه حق - أنه يرى أن جميع الأمثلة) يرجع إلى اختلاف اللهجات ، قال أبو الطيب في مقدمة كتابه « الإبدال » : « أن

---

(١) سر الليالي في القلب والإبدال ص ٢٧ .

(٢) جـ ١ ص ١٩٧ .

(٣) راجع تفصيل هذه الآراء في كتابنا : « جهود العلماء العرب حول ظاهرة الإبدال ... » ص ١٩٨ وما بعدها .

العرب في أكثر هذا لم تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة »(١) .

٢ ـ أما إبراهيم أنيس فإنه يقسم الكلمات التي اتفقت معانيها واختلفت مبانيها في حرف واحد (ألفاظ الإبدال) إلى قسمين :

أ ـ قسم تلمح فيه علاقة صوتية بين الحرفين ، وحينئذ يكون التطور الصوتي هو المسئول عن نشأة الإبدال ، أي إن إحدى الصيغتين تطورت عن الأخرى ، ويمكن تحديد الصيغة الأصلية بورودها في نص أقدم من نظيرتها ، فإذا تساوت الصورتان في ورودهما معا في نصوص قديمة ، فإن كثرة الشواهد هي التي تساعدنا في معرفة الأصل والفرع .

ب ـ قسم لا تلمح فيه هذه الصلة الصوتية ، وحينئذ فإن التشابه في بناء الكلمتين ، بمعنى اتحادهما في كل الحروف عدا واحدا ، يكون من قبيل الصدفة ، وتكون الصورتان مثل كل المترادفات التي تتحد معنى وتختلف صورة ، وهو لا يستبعد بعد ذلك أن يكون التصحيف والتحريف مسئولان عن وجود إحدى الكلمتين (٢) .

أما رأينا الخاص في نشأة ظاهرة الإبدال فقد أودعناه كتابنا « جهود العلماء العرب حول ظاهرة الإبدال ، مع اعتناء خاص بكتاب الإبدال

---

(١) انظر نص أبي الطيب في : كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ١٤٢ ، وقارن بالسيوطي : المزهر ١/ ٤٦٠ ، الذي نقل نص أبي الطيب ناقصا ، فذكر أنه قال : « ليس من المراد من الإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هو لغات مختلفة لمعان متفقة » ، وأسقط من النص في أكثرها .

(٢) انظر في تفصيل رأي إبراهيم أنيس كتابه القيم « من أسرار اللغة » ص ٧٥ - ٨٥ ، وانظر مناقشتنا لهذا الرأي في الإبدال اللغوي نشأته وتطوره ، مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية ص ٦١ .

لأبي الطيب اللغوي ... » ، وخلاصة هذا الرأي الذي اهتدينا إليه بعد دراسة كل أمثلة الإبدال الواردة عند أبي الطيب اللغوي هو أن ظاهرة الإبدال في اللغة العربية كما فهمها علماء اللغة قد نشأت نتيجة لأسباب عديدة ، من أهمها :

١ ـ اختلاف اللهجات العربية ، وهذا الاختلاف مسئول عن نشأة ما يزيد على ٦٠٪ من صور الإبدال ، ومن أمثلته أن قبيلة لخم التي ينتمي إليها النعمان بن المنذر ، وقبيلة سعد بن تميم التي ينتمي إليها رؤبة والعجاج ، تنطق بالحاء هاءا في كثير من الكلمات (انظر النص ص التالي ص ٢٣١) .

٢ ـ التطور الصوتي : أي أن إحدى الصورتين نشأت في عصر متأخر عن نشأة الصورة الأولى ، التي ظلت العربية محتفظة بها أيضا ، ومن أمثلة ذلك بَخَس عَيْنَه وبَخَصَها ، فبَيْنَما يرفض كثير من اللغويين كلمة بَخَسَ لأنها من الكلام العامي في نظرهم ، يعتد بها آخرون ، ويعتبرونها مع الكلمة الموروثة عن الفصحى « بخص » من قبيل الإبدال (١) .

٣ ـ التعريب : قد يكون التعريب في حالات كثيرة هو المسئول عن ظاهرة الإبدال ، كما في الأُسْكُوف ، والأُسْكُوب ، أو الإِسْكَاف والإِسْكَاب (صانع الأحذية) (٢) .

---

(١) انظر : كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ ٢ ص ١٧٦ ، ويرى ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤١٢ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٨٤ ، أن استعمال بخس عامي ، وبالتالي غير فصيح .

(٢) هذه الكلمة معربة عن اللغة الآرامية التي استعارتها من اللغة الأكادية كما يقول هـ . تسمرن في كتابه Akkadische Fremdworter; S. 28 .

٤ - الإتباع : وهو أن تتبع الكَلِمَةَ الكَلِمَةَ على وزنها أو رَوِيِّها إشباعا وتأكيدا ، مثل حَسَنٌ بَسَن ، أو عطشان نَطشان ، فليس لكلمة بَسَن أو نَطشَان من معنى سوى تأكيد معنى الكلمة الأولى ، وقد كانت هذه الظاهرة مسئولة عن الإبدال في حالات كثيرة مثل هو رجل تُكَلَة وكُلَة (١) .

٥ - تأثر الناطقين بالعربية بلغتهم الأصلية ، كما في إبدال التاء كافا في نحو أحْسَنْكَ بدلا من أحسنت (٢) .

٦ - الضرورة الشعرية كالقنص والقنز ، فقد وردت الصورة الثانية بالزاي لضرورة القافية في قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُ اللهِ مِنْ شَرِّ القَنَزْ (٣)

هذه هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ظاهرة الإبدال ، وهناك أسباب أخرى أقل في الأهمية ، مثل ظاهرة الوقف التي تفسر لنا إبدال الياء جيما ، في مثل عَلِجّ بدلا من عَلِيّ (٤) ، وظاهرة التصحيف أو التحريف كما في مَخْفِد ومَخْتِد (٥) ، كما أنه قد تكون هناك فروق

= وانظر : كتاب الإبدال لأبي الطيب جـ ١ ص ٢١ ، وقارن بكتابنا « جهود العلماء العرب حول ظاهرة الإبدال ، مع اعتناء خاص بكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي » ص ٢٤٢ ، حيث ذكرنا ما يزيد على خمسين مثالا من أمثلة الإبدال ، التي يرجع اختلاف صورتها الصوتية إلى التعريب .

(١) انظر في معنى الإتباع وأمثله ومؤلفاته : السيوطي : المزهر جـ ١ ص ٤١٤ .

(٢) انظر التفاصيل في : كتابنا السابق ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٣) كتاب القلب والإبدال ص ١٥ .

(٤) وتعرف هذه الظاهرة بالعجعجة . انظر في تفسير هذه الظاهرة كتابنا « جهود العلماء العرب حول ظاهرة الإبدال » ص ٢٦٠ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ ، وقارن بيروكلمان : الأساس في نحو اللغات =

طفيفة بين معاني الكلمتين ، يتغاضى عنها اللغويون ، ويتعبرونهما من قبيل الإبدال ، وهما في الحقيقة من قبيل الترادف [١] .

* * *

= السامية المقارن جـ ١ ص ٢٣٥ ، وانظر : الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ ١ ص ٣٦ ، والقلب والإبدال لابن السكيت ص ٦٤ .

(١) انظر الأمثلة والتفاصيل في كتابنا السابق ص ٢٦٩ وما بعدها .

النص

باب الحاء والهاء (١)

قال الأصمعي : يقال مَدَحَ ومَدَهَ ، وما أحسن مَدْحَتَهُ ومَدْهَتَهُ ومِدْحَتَه ومِدْهَتَهُ ، قال : وقال الحارث بن مصرف : سَابَّ حَجْلُ بنُ نَضْلَةَ معاوية بن شكل عند النعمان بن المنذر أو المنذر - شك فيه الأصمعي - فقال : حَجْلٌ إنَّهُ لَقَتَّالُ ظِباءٍ ، تَبَّاعُ إِماءٍ ، مَشَّاءٌ بأَقْرَاءٍ ، قَعْوُ الإِلْيَتَيْنِ ، مُثْبِلُ النَّعْلَيْنِ ، أَفْحَجُ الفَخِذَيْنِ ، مُفْجُ السَّاقَيْنِ ، فقال المنذر أو النعمان : أَرَدْتَ أَنْ تَذُمَّهُ (٢) فَمَدَهْتَهُ (٣) .

وواحد الأَقْرَاء قَرِيٌّ ، وهو مسيل الماء إلى الرياض ، قَعْوُ الإِلْيَتَيْنِ ، يقول مُتَلَقِّ الإِلْيَتَيْنِ نَاتِئُهُما ليس بمنبسطهما ، مُفْجُ السَّاقَيْنِ أي مُتَباعِدةٌ هذه عن هذه ، ويقال قوس فجواء ، إذا بَانَ وَتَرُهَا عَنْ كَبِدِها (٤) ، وأنشد

(١) يقع النص في ص ٣٦ من نشرة هفنر ، وص ٩٠ من نشرة المجمع وما بعدها ، وقد راعينا إثبات ما في النسختين وترجيح نشرة المجمع عند الاختلاف .

(٢) في نشرة هفنر : تذيمه (بدلا من تذمه) ، وهي تتفق مع ما ورد في اللسان (مادة قرأ) ، وفي الكامل للمبرد جـ ٢ ص ١١٢ (ط. بيروت) .

(٣) قال المبرد بعد أن أورد هذه القصة : « وقوله : فمدهته ، يريد مدحته ، فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج ، وبنو سعد بن زيد مناة بن تميم كذلك تقول ، ولخم ومن قاربها » ، ويفهم من كلام المبرد أن الهاء خاصة بلهجة بني سعد بن تميم ، التي ينتمي إليها رؤبة والعجاج ، وبلهجة لخم التي ينتهي إليها النعمان .
انظر : الكامل جـ ٢ ص ١١٢

(٤) نلاحظ هنا أن ابن السكيت بعد أن أورد الشاهد الأول على إبدال الحاء هاء ، أخذ يشرح الكلمات الغريبة التي وردت في القصة ، ثم ذكر شاهد آخر على هذه الظاهرة ، وقد أورد المبرد بيت رؤبة كاملا ، وهو :

لله در الغانيات المُدَّهِ ... سبحن واسترجعن من تألهي

لِرُؤْبَة :

لِلَّهِ دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ

وقد كَدَحَهُ وكَدَهَهُ ، ويقال وَقَعَ مِنَ السَّطحِ فَتَكَدَّحَ وتَكَدَّهَ وأنشد لِرُؤْبَة :

وَخَافَ صَقْعَ القَارِعَاتِ الكُدَّهِ

والصَّقْعُ كل ضرب على يَابِس ، والكَدْهُ الكَسْر ، والقارعة كُلُّ هَنَةٍ شَدِيدَةِ القَرْعِ .

ويقال : قَحَلَ جِلدُهُ وقَهَلَ (١) إذا يبس وتَقَهَّلَ إذَا شَحِبَ تَقَهُّلاً ، وَالمُتَقَهِّلُ اليَابِسُ الجِلدُ ، وَإِذَا كَانَ يَتَيَبَّسُ فِي القَرَّاة (٢) ، فَهُوَ مُتَقَهِّلٌ وَمُتَقَحِّلٌ ، وقَدْ جَلِهَ وجَلِحَ ، وهو الجَلَحُ والجَلَهُ ، إذَا انحَسَرَ الشَّعْرُ عن مقدم رأسه ، قال رُؤْبَة (٣) :

بَرَّاقُ أَصْلادِ الجَبِينِ الأَجْلَهِ

أَصْلادَ جَمْعُ صَلَدٍ ، وكُلُّ حَجَرٍ صُلْبٍ فهو صَلَدٌ .

ويقال : حَبَشَ له أشياء ، وهَبَشَ لَهُ ، وهو يَحْبِشُ ويَهْبِشُ ، ويقال : تَحَبَّشَ بنو فلان ، وتَهَبَّشُوا إذَا تَجَمَّعُوا ، والأُحْبُوشُ الجَمَاعَة ، وأنشد

---

(١) ذكر ابن منظور أن الهاء هنا بدل من الحاء . انظر : اللسان جـ ١١ ص ٥٥٢ (ط. بيروت) ، وقارن بأبي الطيب اللغوي : الإبدال جـ ١ ص ٣١٤ .

(٢) القرّاة : البلاء .

(٣) ذكر المبرد في الكامل ٢/ ١١٢ هذه الشطرة من أرجوزة رؤبة كشاهد على إبدال الحاء هاءا في لهجته ، وانظر : الإبدال لأبي الطيب ١/ ٣٢٠ .

لرؤبة :

لَوْلا حُبَاشَاتٌ مِنَ التَّحْبِيشِ ... لِصِبْيَةٍ كَأفْرُخِ العُشُوشِ (١)

وأنشد للعجاج :

كَأنَّ صِيرَانَ المَهَا الأخْلاطِ ... بِرَمْلِهَا مِنْ عَاطِفٍ وعَاطِ

بِاللَّيْلِ أُحْبُوشٌ مِنَ الأنْبَاطِ

أي جماعة من الأنباط .

ويقال : حَقْحَقَ في السَّيْرِ ، وهَقْهَقَ إذا سَارَ سَيْراً مُتْعِباً ، قال : وقول رؤبة :

يُصْبِحْنَ بَعْدَ القَرَبِ المُقَهْقَهِ

إنما أصلُهُ من الحَقْحَقَةِ ، وهو السير الشديد حتى ينقطع ، ثم قلبت الحاء إلى الهاء (٢) ، لأنها أختُهَا ، ثُمَّ قَلَبُوا (٣) الهَقْهَقَة إلى القَهْقَهَةِ .

(١) لعله من اللافت للنظر هنا ورود الحاء على لسان رؤبة ، وكنا نتوقع ورود الهاء ، لأن إبدال الحاء هاءً خاصية للهجة رؤبة وقبيلته ، ولقد روي البيت بالهاء فعلا في اللسان جـ ٦ ص ٣٦٣ ، وهنا نجد أنفسنا أمام روايتين للبيت ، إحداهما بالحاء ، والأخرى بالهاء ، ونُرَجِّحُ رواية الهاء ، التي وردت في اللسان ، على رواية ابن السكيت هنا ، لأن هذا يتسق مع بقية الشواهد ، ومما يقوي وجهة نظرنا أن الجوهري في الصحاح قد استشهد لمادة هبش ببيت آخر لرؤبة وهو : « أعدو لِهَبْشِ المَقْنَمِ المَحْبُوسِ » (انظر : الصحاح جـ ١ ص ٥٠٠) ، وعلى هذا تكون رواية الحاء هنا في بيت العجاج من الراوي لا من الشاعر .

(٢) استعمل ابن السكيت هنا مصطلح القلب في معنى الإبدال ، مما يؤكد وجهة نظرنا من أن مصطلح القلب الوارد في عنوان الكتاب هو مرادف لمصطلح الإبدال .

(٣) معنى القلب هنا هو تغير ترتيب حروف الكلمة ، ولعل الشاعر قد اضطر إلى هذا القلب بسبب القافية .

ويقال في مَثَلٍ : شَرُّ السَّيْرِ الحَقْحَقَةُ ، وقال مُطَرِّفُ بنُ الشِّخِّيرِ لابنٍ لَهُ : يَا عَبْدَ الله : عَلَيْكَ بِالقَصْدِ وَإِيَّاكَ وَسَيْرَ الحَقْحَقَةِ (١) ، يريد الإتْعَابَ .

ويقال للتحسين : بِهْتُرٌ وبُحْتُرٌ (٢) .

ويقال : تَزِمَ يَتْهَمُ ، وتَحِمَ يَتْحَمُ ، وتَأَمَ يَتْئِمُ بمعنى واحد ، وهو صوت كأَنَّهُ زَحِيرٌ (٣) .

وقد أَنَحَ يَأْنِحُ ، وأَنَهَ يَأْنِهُ ، وأنشدَ لِرُؤْبَةَ :

دَعَّابَةٌ يَخْشَى نُفُوسَ الأُنَّهِ

وصفَ فحلاً يقول : يُرْعِبُ نُفُوسَ الَّذِينَ يَأْنِهُونَ .

وقال غَيْرُ الأَصْمَعِي : يُقَالُ فِي صَوْتِهِ صَحَلٌ وصَهَلٌ أي بُحُوحَةٌ (٤) .

ويقال : هُوَ يَتَفَيْهَقُ في كَلامِهِ ، ويَتَفَيْحَقُ في كَلامِهِ إذا تَوَسَّعَ فيه

---

(١) ورد هذا المثال في جمهرة الأمثال للعسكري جـ ١ ص ٥٤٤ ، ومجمع الأمثال للميداني جـ ١ ص ٣٤٣ ، وفي فصل المقال للبكري ص ٢٣٣ ، وذكر محقق نشرة المجمع اللغوي أنه لم يعثر عليه فيما بين يديه من مصادر !! .

(٢) تستعمل كلمة بهتر بهذا المعنى ، وبمعنى الحسن والجيد في اللغة الفارسية ، ومن ثم فإني أرجح أن تكون معربة عن الفارسية ، حيث لا يوجد لها اشتقاق في العربية (فرهنك كامل فارسي ألماني ص ١٠٨) .

(٣) جاء في اللسان أن الهاء في هذا المثال لغة ، أي لهجة لقبيلة معينة ، دون أن يحدد اسم القبيلة ، ولنا أن نفترض أنها لغة بني سعد بن تميم ، أو لخم .

(٤) يمكن تفسير التبادل الصوتي هنا بأن هذا اللفظ إنما هو حكاية صوت اختلف العرب في طريقة محاكاته ، فعبّر بعضهم بالحاء ، والآخرون بالهاء ، وليس هناك ما يمنع من أن تكون الهاء في بني سعد بن تميم أو لخم .

وتَتَطَّعَ ، وأصْلُهُ مِنَ الفَهَقِ ، وَهُوَ الامْتِلاء (١) .

* * *

(١) حدد ابن السكيت هنا الصيغة الأصلية وهي الهاء ، وهذا يتفق مع ما في الكامل للمبرد ٢/ ٧٤ ، وما ذكره صاحب اللسان من أن الحاء بدل من الهاء ، وقارن بإبدال أبي الطيب ١/ ٣١٥ ، وفي نشرة هفنر بعد هذا المثال ، مثال آخر عن أبي زيد ، هو : أهَمَّنِي الحاجةُ وأحَمَّنِي .

النص الثالث

من كتاب « غريب الحديث » لأبي سليمان الخطابي

أبو سليمان الخطابي هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُستي الشافعي ، ينسب إلى الخطاب ، لأنه من ولد زيد ابن الخطاب بن نفيل العَدَوي ، وإلى مدينة بُسْت ، من أعمال كابول ، حيث ولد بها سنة ٣١٩هـ ، أما « الشافعي » فهو نسبة إلى مذهبه الفقهي ، وقد ارتحل - رحمه الله - إلى العراق والحجاز ، يتلقى العلم عن مشاهير عصره ، وأقام فترة بنيسابور ، ألف فيها كتابه « غريب الحديث » [١] ، و« معالم السنن » ، وغيرهما ، ثم ألقى عصا التسيار في بلدته « بُسْت » ، حيث وافته المنية في سنة ٣٨٨هـ ، بعد أن ترك في علوم القرآن والحديث مصنفات جمة المنافع ، عظيمة الفوائد .

من أهم مؤلفاته : معالم السنن في تفسير سنن أبي داود - أعلام الحديث في تفسير المشكل من أحاديث صحيح البخاري - إصلاح غلط المحدثين في إصلاح ألفاظ الحديث التي يرويها أكثر الناس ملحونة محرفة - غريب الحديث (وهو الكتاب الذي أخذنا منه النص) - بيان إعجاز القرآن - وغير ذلك من المصنفات [٢] .

---

(١) وكان قد ألف مسودته الأولى في بخارى سنة ٣٥٩ . انظر : مقدمة الخطابي .

(٢) انظر في ترجمته ومؤلفاته : مقدمة تحقيق كتاب « غريب الحديث » لعبد الكريم العزباوي ، ومقدمة تحقيق « إصلاح غلط المحدثين » للدكتور حاتم صالح الضامن ، وقارن بالمراجع العديدة المذكورة هناك .

كتاب غريب الحديث

غريب الحديث للإمام الخطابي هو ثالث ثلاثة كتب تعد أمهات كتب الغريب ، وهذه الثلاثة هي : غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (م ٢٢٤هـ) ، غريب الحديث لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) (م ٢٧٦هـ) ، غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي .

يقول ابن الأثير : « هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها علماء الأمصار »(١) .

لقد جمع الخطابي في كتابه هذا ما فات صاحبيه أبا عبيد وابن قتيبة من ألفاظ الحديث الغريبة ، وسار على منهجهما في ترتيب المادة اللغوية ، يقول ـ رحمه الله ـ : « ونحوت نحوهما في الوضع والترتيب ، فابتدأت أولا بتفسير (غريب) حديث رسول الله ﷺ ، ثم ثنيت بأحاديث الصحابة ، وأردفتها أحاديث التابعين ، وألحقت بها مقطعات من الحديث ، لم أجد لها في الرواية سندا ، إلا أنها أخذت عن المقانع من أهل العلم والأثبات من أصحاب اللغة » ، ثم ختم الكتاب بـ « إصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يرويها عوام النقلة ملحونة ومحرفة »(٢) .

لقد بدأ الخطابي كتابه بفصول تمهيدية تحث طلاب الحديث على تعلم لغة العرب ، وضرب أمثلة عديدة للتصحيف ، وسوء التأويل ، الناجمين عن إهمال تعلم أمثلة الأسماء ، وأبنية الأفعال ، وجهات الإعراب ، ثم تحدث عن فصاحة الرسول ﷺ وما يُؤْثَرُ من حسن

---

(١) النهاية لابن الأثير ١/ ٨ .

(٢) غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٨ ، ٤٩ .

بيانه ، ثم ختم هذه الفصول بما نقله عنه من الفصل الذي عقده لبيان السبب الذي من أجله كثر الغريب في حديث الرسول ﷺ ، مع توضيح معنى « الغريب » ، واشتقاقه في لغة العرب ، وقد تلى ذلك تفسير غريب حديث المصطفى ﷺ .

معنى الغرابة

الغرابة في اللغة مصدر قولهم « غَرُبَتْ الكلمة » ، إذا كانت غامضة بعيدة من الفهم ، أما في الاصطلاح فقد استعمل « الغريب » والغرابة على ألسنة طوائف عديدة من أهل العلم ، كالنقاد والبلاغيين وعلماء المعاني وأصول الحديث [١] .

وسنكتفي هنا بإيراد المعنى الاصطلاحي للغرابة عند أهل الحديث ، الذين انقسموا بدورهم إلى طائفتين ، هما : علماء أصول الحديث ، وشراح الحديث .

الغرابة عند علماء أصول الحديث

تحدث علماء الأصول هنا عن « الغريب من الحديث » الذي عرّفه ابن الصلاح بأنه : ذلك الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة ، أو ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره غيره ، إما في صفته ، وإما في إسناده » [٢] .

ويقابل الغريب عند هذه الطائفة من العلماء العزيز من الحديث ، والمشهور من الحديث ، فالعزيز هو الذي يرويه رجلان أو ثلاثة ،

---

(١) انظر في التعريف الاصطلاحي للغرابة عند هؤلاء العلماء : كتابنا « الغرابة في الحديث النبوي » ص ٢٩ - ٤٦ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٣ .

والمشهور هو ما روته جماعة (لا تصل إلى حد التواتر) ، والغريب من الحديث قد يكون صحيحا ، وقد يكون غير صحيح ، ويتوقف ذلك على توثيق الراوي أو تضعيفه ، ومن هنا فإنه يحتج بالغرائب التي ترويها كتب الصحيح [١] ، أو ينفرد بها الموثوق بهم (وتسمى بغرائب الشيوخ ، ومن ثم فالغرابة لا تنافي الصحة دائما) .

الغرابة عند شراح الحديث

يستعمل شراح الحديث مصطلح « غريب الحديث » ، ويعنون به - كما يقول الإمام ابن الصلاح - « ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها » [٢] .

التأليف في الغرابة

لم يكن التأليف حول ظاهرة الغرابة مقتصراً على « غريب الحديث » ، وإنما شمل أيضا غريب القرآن الكريم وغريب اللغة ، بل وغريب ألفاظ الفقهاء ، وهكذا وجدنا تفسير غريب القرآن لابن قتيبة [٣] ، والمنتخب من غريب كلام العرب ، للهنائي المعروف بـ « كراع النمل » [٤] ، والمصباح المنير في تفسير غريب الشرح الكبير للرافعي ، من تأليف أحمد المقري الفيومي [٥] ، وقد جمع بعض العلماء بين غريبي

---

(١) مثال ذلك ما ذكره الحاكم النيسابوري من حديث عبد الواحد بن أعين ، الذي انفرد بروايته عن أبيه : « كنا يوم الخندق نحفر الخندق ، فعرضت فيه كذانة (صخرة) ... إلخ » ، قال الحاكم : فهذا حديث صحيح ، وقد تفرد به عبد الواحد .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٥ .

(٣) نشر الكتاب بتحقيق السيد أحمد صقر - بيروت ١٩٧٨م .

(٤) نشر الكتاب بتحقيق د. محمد بن أحمد العمري في مكة المكرمة ١٩٨٩م .

(٥) يعرف الكتاب بـ « المصباح المنير » للفيومي ، وقد نشر عدة مرات ، وأقدم =

القرآن والحديث في مؤلف واحد ، وذلك كما فعل الهروي في « الغريبين » ، وأبو موسى المديني في المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١) .

أما الكتب الخاصة بـ « غريب الحديث » فهي كثيرة ، نذكر منها :

١ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤هـ .

٢ ـ غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم ، المعروف بـ « ابن قتيبة » ٢٧٦هـ .

٣ ـ غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي ٣٨٨هـ .

وهذه هي أمهات كتب غريب الحديث كما ذكر ابن الأثير ، وقد طبع الكتاب الأول مرتين ، الأولى : في الهند بتصحيح / محمد عظيم الدين سنة ١٩٦٤م ، والأخرى : بتحقيق / الدكتور حسين شرف ، في القاهرة سنة ١٩٨٤م ، وقد نشر كتاب ابن قتيبة أيضا مرتين ، الأولى : بتحقيق / الدكتور عبد الله الجبوري ، في بغداد ١٩٧٧م ، ثم بعد ذلك بعامين بتحقيق / محمد رضا السويسي ، في تونس ١٩٧٩م ، أما كتاب أبي سليمان الخطابي الذي اقتبسنا منه النص ، فقد طبع ضمن سلسلة من « التراث الإسلامي » ، التي تصدرها جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٩٢م .

٤ ـ غريب الحديث لإبراهيم الحربي ، وقد طبعت منه المجلدة

== ما نعرفه من المؤلفات حول غريب ألفاظ الفقهاء كتاب أبي منصور الأزهري « الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي » .

(١) نشر الكتاب الأول بتحقيق الدكتور محمود الطناحي في القاهرة ١٩٧٠م ، والثاني بتحقيق الدكتور عبد الكريم الغرباوي في جدة ١٩٨٦م .

الخامسة ، بتحقيق / الدكتور سليمان العايد ، في مكة المكرمة ١٩٨٢م .

٥ - غريب الحديث لابن الجوزي ، وقد نشر بتحقيق / الدكتور عبد المعطي قلعجي ، في بيروت سنة ١٩٨٥م .

٦ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري ، وقد طبع في القاهرة بتحقيق / علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم .

٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٦٣م ، بتحقيق / أحمد طاهر الزاوي ومحمود الطناحي .

٨ - منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير ، وقد نشر في مكة المكرمة بتحقيق / الدكتور محمود الطناحي سنة ١٩٨٣م .

مظاهر الغرابة في الحديث النبوي

للغرابة في الحديث الشريف مظاهر عديدة ، تتعلق بنوع المعنى الذي حدث فيه الغموض، فهناك ما يتعلق بالمعنى الوضعي أو المعجمي ، وهناك ما يتعلق بالمعنى الوظيفي ، سواء أكان صوتيا أو صرفيا أو نحويا ، وهناك ما يتعلق بالمعنى المجازي ، وهناك ما يتعلق بالمعنى العام (أو الاجتماعي) ، وسوف يتضح ذلك من خلال الأمثلة المختلفة التي أوردتها كتب الغريب ، ونجمل الإشارة إليها فيما يلي :

١- الغرابة في المعنى الوضعي

المراد بالمعنى الوضعي ما يدل عليه اللفظ بحسب أصل وضعه في اللغة ، وقد يسمى أيضا بالمعنى المعجمي ، نظرا لاحتواء المعاجم عليه في

الغالب الأعم من ألفاظ اللغة ، وإذا وضعناه بإزاء المعنى المجازي ، فإنه قد يطلق عليه اسم الحقيقة التي عُرِّفَتْ بأنها : « ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضد ذلك » [1] ، أو بأنها : « الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير ، كقول القائل : أحمد الله على نعمه وإحسانه ، وهذا أكثر الكلام » [2] .

إن استقراء الأحاديث الغريبة يوضح بجلاء أن خفاء هذا المعنى الوضعي أو المعجمي يمثل ما يقرب من ٨٠٪ من جملة الأحاديث الغريبة ، وقد كانت هذه الكثرة النسبية لهذا المظهر من مظاهر الغرابة مدعاة لأن يذهب بعض الدارسين إلى إهمال ما عدا ذلك من مظاهر الغرابة [3] ، ونكتفي هنا بإيراد المثالين الآتيين :

قال أبو عبيد في حديثه ﷺ أنه : « نهى عن بيع الكالئ بالكالئ » هو النسيئة بالنسيئة [4] .

وقال أبو سليمان في حديث النبي ﷺ أنه قال : « مَثَلُ الرَّافِلَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا كَالظُّلْمَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ لاَ نُورَ لَهَا » : الرافلة في غير أهلها : المتبرجة بالزينة لغير زوجها ، يقال : رفل الرجل إزاره (إذا أرخاه)

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ٤٤٢ .

(٢) الصاحبي لابن فارس ٢٣١ ، وقد خالف ابن جني هذا الرأي ، وذهب إلى أن أكثر الكلام مجاز (الخصائص ٢/ ٤٤٧) ، وانظر في هذا أيضا : المزهر للسيوطي ١/ ٣٥٥ .

(٣) انظر في ذلك : غريب الحديث لابن قتيبة ، تحقيق ودراسة السنية ص ٦٦ وما بعدها .

(٤) أي الأجل بالأجل (غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٠ ، ط. الهند) .

والرفل : الذيل (١) .

٢- الغرابة في المعنى الوظيفي :

يراد بالمعنى الوظيفي ما تؤديه الوحدات الصوتية والصرفية والنحوية من وظائف في الكلمة أو الجملة (٢) ، وقد يعتري الغموض ما تؤديه إحدى هذه الوحدات في الأحاديث النبوية الشريفة ، وهنا يأتي دور عالم الغريب ، فيوضح ذلك الغموض ، ويكشف عن السبب الذي أدى إليه ، ومن أمثلة ذلك :

أ ـ المعنى الصوتي

يراد بالمعنى الصوتي ما تؤديه الوحدة الصوتية من وظيفة بنائية ، بمعنى مساهمتها مع غيرها من الوحدات في حمل جرثومة المعنى المعجمي ، فإذا تغيرت الوحدة ترتب على ذلك تغيير في معنى الكلمة ، مثال ذلك إذا غيرت السين في كلمة « سائر » ، واستبدلتها بالصاد تغيرت الكلمة فأصبحت « صائر » وتغير معناها ، بيد أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تبدل الوحدة الصوتية دون أن يتغير المعنى ، وذلك ما يعرف بالإبدال اللغوي(٣) ، وقد يؤدي الإبدال إلى الغموض في وظيفة الوحدة الصوتية ، بحيث يظن من لا يعرف أن هنا إبدالا بأنه أمام كلمة جديدة لها معنى مغاير ، ومن ثم يقوم عالم الغريب بالكشف عما حدث من إبدال ، ويوضح صورتي الكلمة التي حدث بها ذلك ، مما يعني أن لها

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١ / ١١٥ .

(٢) انظر في المعنى الوظيفي وأنواعه : تمام حسان : في العربية معناها ومبناها ص ٣٣٨ ، وقارن بكتابنا : دلالة السياق ص ٤٣ .

(٣) انظر تناولنا لهذه القضية ص ٢٢٤ .

المعنى نفسه ، فمن ذلك :

- قال أبو سليمان في حديث النبي ﷺ : « أنه سئل عن مضر ، فقال : كِنَانَةُ جَوْهَرُهَا ، وأَسَدٌ لِسَانُهَا العَرَبِيّ ، وقَيْسٌ فُرْسَانُ الله في الأَرْضِ ، وَهُمْ أصْحَابُ المَلاَحِم ، وتَمِيمٌ بُرْثُمَتُهَا وجُرْثُمَتُهَا » .

قوله : بُرْثُمَتُهَا ، إنما هي البرثنة - بالنون - ، إحدى البراثن ، وهي المخالب ، يريد شوكتها وقوتها .

قال حسان بن ثابت :

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ

وَكَانَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

وقد تتعاقب الميم والنون في مواضع ، والجُرْثُمَةُ : الجُرْثُومَة ، وهي أصل الشيء ومجتمعه ، وقد يجوز أن يكون إنَّمَا أبدل النون في البرثن ميما ، ليزدوج الكلام وزنا وهجاء ، كما قالوا : إنَّهُ لَيَأتِينَا الغَدَايَا والعَشَايَا ، وقد توضع النون مقابلة الميم في القوافي ، كقوله :

يَا رُبَّ جَعْدٍ فِيهِمُ لَوْ تَدْرِينْ

يَضْرِبُ ضَرْبَ السُّبُطِ المَقَادِيمِ (١)

لقد اعتمد الخطابي هنا في شرح الغرابة في الحديث على توضيح الجانب الصوتي المتمثل في إبدال النون ميما في لفظ بُرْثُنَة ، التي أصبحت بعد الإبدال بُرْثُمَة ، مما أدى إلى غموض المعنى ، وقد ذكر الخطابي أن السبب في هذا الإبدال هو حدوث التزاوج بين لفظي جرثمة وبرثنة ،

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١/ ٥٢٤ ، وانظر مثالا آخر لهذا النوع من الغرابة في جـ١ ص ٣٠٠ .

ليزدوج الكلام وزنا وهجاء ، وذكر أن لهذا التزاوج ما يناظره في الأساليب العربية ، حيث أبدلت الواو ياء في الغدايا ، وأصلها غداوى ، جمع غدوة لازدواجها مع عشايا .

ب ـ المعنى الصرفي

يقصد بالغرابة في المعنى الصرفي أن يكون ثَمَّتَ غموضٌ فيما يتعلق بما تدل عليه الوحدة الصرفية [(١)] من معنى زائد على المعنى الأصلي أو المعجمي ، وقد تنسب هذه الدلالة الزائدة إلى الصيغة برمتها ، فيقال مثلا : أن صيغة فَاعَلَ تدل على المشاركة ، وصيغة انْفَعَلَ على المطاوعة ، وهكذا .

إنه ليس من النادر أن نجد صيغة ما قد استعملت للدلالة على معنى (صرفي) ، لم يُؤْلَف استعمالُهَا فيه ، وهنا تكون الغرابة التي يقوم عالم الغريب بالكشف عنها ، ومن ذلك على سبيل المثال :

ـ قال أبو عبيد في حديثه ﷺ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلاً أَرَادَ الجِهَادَ مَعَهُ فَقَالَ لَهُ : هَلْ فِي أَهْلِكَ مِنْ كَاهِلٍ ؟ » ويقال : مَنْ كَاهَلَ ؟ .

قال أبو عبيدة : هو مأخوذ من الكهل ، يقول : هل فيهم من أَسَنَّ وصار كهلا ، وقال أبو عبيد : يقال منه : رجل كهل وامرأة كهلة [(٢)] .

قلت : في هذا الحديث الشريف روايتان ، إحداهما : كَاهِلٌ ، على وزن فاعل (اسم فاعل) في معنى كَهْل (صفة) ، وثانيتهما : كَاهَلَ على

---

(١) الوحدة الصرفية هي أصغر جزء في الكلمة يدل على معنى مستقل بذاته ، وذلك كدلالة الهمزة في صيغة أفعل على التعدية أو الصيرورة أو الدخول في الزمان أو المكان ... إلخ .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٢ .

وزن فَاعَلَ (فعل ماض) في معنى اكتهل ، أي أسن وصار كهلا ، وكلا الصيغتين مما يخالف المعهود عند علماء اللغة ، مما جعل العلماء يعدونهما من الغريب .

ـ وقال أبو سليمان في حديث النبي ﷺ : « أنَّ رَجُلاً قَالَ لَهُ : إنِّي لَقِيتُ أَبِي فِي الْمُشْرِكِينَ ، فَسَمِعْتُ مِنْهُ مَقَالَةً قَبِيحَةً لَكَ ، فَمَا صَبَرْتُ أنْ طَعَنْتُهُ بِالرُّمْحِ فَقَتَلْتُهُ فَمَا سَوْءَ ذَلِكَ عَلَيَّ » ، قوله : فما سوأ ذلك علي ، أي : ما عابَه ، ولا قال له أسَأت ، وهو مهموز من السُّوْء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثم كان عاقبة الذين أسَاءُوا السُّوءَى ﴾ ، وزن فُعْلَى من السُّوْءِ [١] ، وهذا من أبي سليمان شرح للصيغة الصرفية (سَوَّأ) .

ج ـ المعنى النحوي :

يراد بالمعنى النحوي تلك الوظيفة التي تؤديها الوحدة النحوية (الكلمة) في إطار الجملة ، كأن تكون فاعلا أو مفعولا به ، أو حالا أو تمييزا ... إلخ ، وقد خصصت اللغة علامات معينة تشير إلى هذا المعنى النحوي ، وتُعَدُّ علامات الإعراب الوسيلة الأساسية التي تشير إليه وتحدده ، وللإعراب بدائل عديدة ، منها : ترتيب أجزاء الجملة ، ومنها : المطابقة والإسناد ودلالة الحال ، وغير ذلك [٢] ، وقد يحدث أن تخفى الوظيفة النحوية نتيجة للغموض الذي يعتري العلامة الدالة عليه ، وهنا يتدخل عالم الغريب ليحدد المعنى النحوي ويكشف غموضه ، ومن ذلك على سبيل المثال :

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١/ ٥٣٨ .

(٢) انظر دراستنا لقضية الإعراب ص ١٤٢ .

- وقال أبو سليمان في حديث أبي وائل أنه قال : « شهدت صِفِّين وبئست الصِّفُّون » قوله : وبئست الصفون إنما أعربه لأنه أجراه مجرى الجمع ، وما كان الواحد على بناء الجمع ، فإعرابه كإعراب الجمع ، كقولك : دخلت فلسطين ، وهذه فلسطون ... وفي هذا مذهب آخر ، هو أن يعربوا النون فقط ، ويجعلونها بالياء في كل حال ، كقولك : هذه السَّيْلَحِين ، ورأيت السَّيْلَحِين ، ومررت بالسَّيْلَحِين (١) .

- وقال أبو سليمان في حديث النبي ﷺ : « ... اللَّهُمَّ مَا صَلَّيْتُ مِنْ صَلاةٍ فَعَلَى مَنْ صَلَّيْتَ ، وَمَا لَعَنْتُ مِنْ لَعْنَةٍ فَعَلَى مَنْ لَعَنْتَ » .

الوجه في إعرابه أن يرفع الأول وينصب الثاني ، وهو على مذهب الدعاء والمسألة دون الحكاية والإخبار ، كأنه يقول : اللهم اجعل صلاتي وثنائي على من أكرمته بصلاتك ، وأهلته لثنائك ، واصرف لَعْني وسَبِّي إلى من استوجب لعنتك واستحق عقوبتك (٢) .

في المثال الأول تعلقت الغرابة بإعراب الاسم المفرد الذي على صيغة الجمع إعراب الجمع ، والمألوف في ذلك إعرابه بالحركات على النون ، أما في المثال الثاني فقد تعلقت الغرابة بخفاء المعنى النحوي التركيبي ، نظرا لسكون الوقف على « صليت - لعنت » الثانية ، وهنا أوضح الخطابي أن الوجه هو رفع « صليتُ » الأولى ، أي تحريك تائها بالضم ، ونصب « صليتَ » الثانية ، أي تحريك تائها بالفتح (٣) .

---

(١) غريب الحديث للخطابي ٣/ ٣٠ .

(٢) انظر الحديث بتمامه في المرجع السابق ١/ ٦٤٧ .

(٣) استعمل الخطابي هنا مصطلح الرفع والنصب في معنى الضم والفتح ، وكأنه لا يفرق بين حركة الإعراب والبناء ، وهذا مذهب بعض النحويين .

٣- الغرابة في المعنى الاجتماعي (العام)

قد يحدث أن تكون كافة المعاني المتعلقة بالمقال ، سواء أكانت معجمية أو وظيفية ، واضحة لا غموض فيها ، ولكن المعنى العام أو الاجتماعي ينقصه ذلك الوضوح نتيجة لغياب السياق أو الموقف الخارجي [١] ، الذي يؤدي دورا بارزا في الكشف عن المعنى المراد ، أو ما يسمى وجه الحديث عند علماء الغرابة ، وهنا يأتي دور عالم الغريب ليكشف عن الظروف الخارجية أو الملابسات غير اللغوية (وأحيانا اللغوية ، وهو ما يسمى بالسياق اللغوي) للكشف عن المعنى المقصود ، من ذلك على سبيل المثال : قوله ﷺ مخاطبا بعض النسوة : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا إِلَى الحَوْلِ ، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْهُ بِبَعْرَةٍ ثُمَّ خَرَجَتْ ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » [٢] .

هنا لا يستطيع شارح الحديث أن يوضح المعنى المراد إلا بذكر المقام الخارجي الذي قيل فيه ، ذلك المقام الذي لا يقتصر على المتكلم ، وهو هنا المصطفى ﷺ ، والسامع الذي هو بعض النسوة ، وإنما يشمل أيضا الظروف الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام ، ثم بيان الظروف الجديدة التي طرأت على النظم الاجتماعية المتعلقة بعدّة المرأة ، وبمراعاة كل ذلك يتكفل شارح الحديث ببيان الظروف السابقة واللاحقة ، فيوضح أن المرأة في الجاهلية كانت تعتد على زوجها سنة كاملة ، فإذا انقضت خرجت ورمت كلبا ببعرة ، لتبين أن إقامتها في بيتها حولا كاملا بعد وفاة زوجها ، أهون عليها من بعرة

---

(١) انظر دور السياق في الكشف عن المعنى في كتابنا « دلالة السياق » ص ٦٦ .

(٢) انظر في هذا الحديث وشرحه : غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٩٦ (ط. الهند) .

يرمي بها كلب ضال ، وقد استنكر ﷺ عدم صبر بعض النساء أربعة أشهر وعشرا (وهو النظام الإسلامي لعدة المتوفي عنها زوجها) حيث كن قبلُ يَصْبِرْنَ عاما كاملا [١] .

٤- الغرابة في المعنى المجازي

من المعروف أن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنيين ، وقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، وقد يحدث أن تخفى العلاقة بين المعنيين الوضعي والمجازي على بعض السامعين ، خاصة إذا كانت هذه العلاقة مما يحتاج إلى إمعان نظر ، وإعمال فكر ، وقد جعل عبد القاهر الجرجاني جُلَّ مسائل الغرابة ، راجعا إلى هذا الصنف عندما قال : إنك تتأمل ما جمعه العلماء في الغريب ، فلا ترى الغريب منه ـ إلا في النادر ـ إنما كان غريبا من أجل استعارة هي فيه [٢] ، ومن أمثلة ذلك :

ـ قال أبو محمد في حديث النبي ﷺ : « أجِدُ نَفَسَ ربكم من قِبَلِ اليَمَن » ، إنما يعني بذلك أن الأنصار من اليمن ، وأن الله قد نفس عنه الكرب بهم ، ويقال أنت في نفس من أمرك ، أي في سعة [٣] ، فابن قتيبة هنا أشار إلى المعنى المجازي الناجم عن تشبيه الأنصار بنَفَسِ الرحمن .

---

(١) دلالة السياق ص ٦٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٩٧ ، والاستعارة قد تطلق ويراد بها المجاز عموما .

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٩١ .

أسباب الغرابة

من المعروف أن الغرابة أمر نسبي ، فما يكون غريبا بالنسبة لشخص ، قد يكون هو وحده المألوف لدى شخص آخر ، ونفس هذه القاعدة تصلح للتطبيق على المكان والزمان ، فما يكون غريبا في وقت ما قد يكون هو المألوف في وقت آخر ، وما يكون معتادا أو مألوفا في بيئة بعينها ، قد يكون غريبا في بيئة أخرى ... وهكذا .

ومن المعروف أيضا أن الرسول ﷺ كان أفصح الفصحاء ، ومن هنا فإن كلامه ﷺ كان مألوفا بالنسبة لمن يخاطبهم ، ويتوجه إليهم بحديثه الشريف ، وقد نشأت الغرابة في حديثه بعد زمنه ﷺ ، أو عند قوم لم يَتَوَجَّهْ إليهم حديثُه ، أو أُنَاسٍ لم يكونوا على معرفة بالمقام الذي قيل فيه الحديث ، وقد فصلنا القول في كتابنا « الغرابة في الحديث النبوي » عن أسباب الغرابة ، ومن ثم فسوف نكتفي هنا بإيجاز هذه الأسباب ، وهي :

أولا : الأسباب اللغوية

للغرابة أسباب لغوية أو داخلية عديدة ، منها :

١ ـ المشترك : قد يكون للفظ الواحد معان عدة (وهو ما يعرف بظاهرة الاشتراك) ، ويكون السياق هو المسئول عن تحديد أحد هذه المعاني ، ولكن السياق قد يخفى أحيانا فتنجم الغرابة عن ذلك ، كما في قوله ﷺ : « تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ وَلَوْ مِنْ ثَوْرِ أَقِطٍ » ، إذ مما لا شك فيه أن الذين وجه إليهم المصطفى ﷺ هذا الخطاب كانوا يعرفون المراد بالوضوء هنا ، وهو غسل الفم واليد بعد الفراغ من الطعام ، لينظفا

وبطيب ريحهما ، كما قال ابن قتيبة [١] ، فلما طال العهد ، وبعدت الشقة ، صار الناس في عهد ابن قتيبة (م ٢٧٦هـ) لا يعرفون ذلك ، وهل المقصود بالوضوء هو الوضوء الشرعي ، أو الوضوء بمعناه اللغوي ، وهو مجرد النظافة ، مما جعل ابن قتيبة يعتبر هذا اللفظ من الغريب .

٢ - اختلاف اللهجات :

ليس من النادر أن نجد الألفاظ الموسومة بالغرابة ذات طابع لهجي ، حيث كان المصطفى ﷺ وهو يخاطب أبناء اللهجات المختلفة يستعمل ألفاظا خاصة بهم ، قد لا يتيسر فهمها على غيرهم من الحاضرين ، وربما ورد ذلك في كلامه جوابا لمن يخاطبه منهم بلهجته ، اعتزازا بها ، أو لأنه لا يحسن سواها ، ومن ذلك ما جاء في حديث قيلة : « تَحْسَبُ عَنِّي نَائِمَة » [٢] ، قال أبو عبيد : أرادت : تحسب أني نائمة ، وهذه لغة بني تميم [٣] .

٣ - التعريب :

قد لا يكون للكلمة المُعَرَّبة شيوع الكلمة العربية الأصل ، لأنها أحدث - نسبيا - في مجال الاستخدام الفعلي من الكلمات العربية الأصيلة ، التي استقرت في أعماق الشعور اللغوي جيلا بعد جيل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الكلمات الأعجمية الأصل لا يشتق منها في الغالب ، ومن ثم فإن إدراك معنى هذه الكلمة يتوقف على

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٥٦ .

(٢) انظر الحديث بتمامه في غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٥٥ ، ومنال الطالب شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ٨٨ ، وانظر أمثلة عديدة أخرى لهذا السبب في كتابنا « الغرابة في الحديث النبوي » ص ١٤٨ .

(٣) اللغة هنا معناها اللهجة ، وتعرف هذه اللهجة بعنعنة تميم .

استخدامها بذاتها ، وذلك بخلاف الكلمات العربية التي تساعد مشتقاتها على فهم ما لم يسمع منها ، إذ يتاح للقياس اللغوي حينئذ أن يعمل عمله فيقيس المرء ما لم يسمع على ما سمع وهكذا ، ومن أمثلة الغرابة الناشئة عن التعريب قوله ﷺ في صفة أهل الجنة : « ... وَمَجَامِرُهُمُ الأَلُوَّةُ » (١) ، قال الأصمعي : هو العود يتبخر به ، وأراها كلمة فارسية عربت .

٤ ـ الاستخدام المجازي :

لا تؤدي كل المجازات ـ بالضرورة ـ إلى الغموض أو الغرابة ، لأن بعضها يكون مألوفا متاحا فهمه للخاصة والعامة على السواء ، ولكنه قد يوجد إلى جانب ذلك من المجازات ما يتجلى فيه جانب الإبداع والمقدرة على تسخير اللغة للتأثير على السامع ، وتمكين المعنى في نفسه ، وقد كان لرسول الله ﷺ في ذلك القدح المعلى ، والنصيب الأوفى ، إذ أتى باستعمالات مجازية لم يسبقه إليها أحد ، وقد كان بعض ذلك مما يحتاج إلى إمعان نظر وتَرَوٍّ ، وقد كانت المجازات النبوية مفهومة من الصحابة ﷺ ، ولكن عز فهمها على من جاء بعدهم ، من ذلك على سبيل المثال : قوله ﷺ : « أنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِكٍ ، قِيلَ : لِمَ يَا رَسُولَ الله ؟ قالَ : لاَ تَرَاءَى نَارَاهُمَا » (٢) .

وفي هذا كناية عن الابتعاد (٣) حيث لا رؤية للنار .

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٥٤ ، وانظر أمثلة أخرى عديدة في كتابنا « الغرابة في الحديث النبوي » ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٥٤ .

(٣) انظر في تفسير هذا الحديث : المجازات النبوية للشريف الرضي ص ٢١٨ .

الأسباب الخارجية (غير اللغوية) :

المقصود بالأسباب الخارجية هنا تلك الأسباب التي تؤدي إلى غرابة معنى اللفظ دون أن يكون لها تعلق باللفظ في ذاته ، وإنما ترجع إلى تغير في ظروف استخدامه ، سواء أكانت هذه الظروف اجتماعية ، كتأثير الإسلام في المجتمع العربي بتغيير العادات والتقاليد ، أم تاريخية تتعلق بالعصر أو بالتطور اللغوي الذي تم فيه ، وربما أدى اختلاف البيئات التي ينتمي إليها رواة الحديث إلى تأثر كل منهم ببيئته ، مما يجلب الغموض فيما يرويه لغير أبناء هذه البيئة [١] .

ومن أمثلة ذلك :

- وقال أبو عبيد في حديثه عليه الصلاة والسلام : « لا فرعة ولا عتيرة » ، الفرعة : أول ما تلده الناقة ، وكانوا يذبحون ذلك لآلهتهم في الجاهلية ، وأما العتيرة فإنها الرجبية ، وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب ... [٢] .

- وقال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ : « ... خذوا لها عثكالا ... » ، وأما العثكال فهو الذي يسميه الناس الكباسة ، وأهل المدينة يسمونه العذق [٣] .

- وقال أبو عبيد في قوله ﷺ : « فأمر بالقدور فكفئت » ، وبعضهم يرويه : « فأكفئت » ، واللغة المعروفة بغير ألف [٤] .

---

(١) انظر تفصيل ذلك وأمثلته في كتابنا « الغرابة » ص ١٧٢ - ١٩٥ .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١/١٩٦ .

(٣) السابق ١/١٩٨ .

(٤) السابق ٢/٢٧٦ .

أما لماذا كثر الغريب في حديث رسول الله ﷺ ، فهو ما يجيب عنه الإمام الخطابي في النص التالي :

النص

السبب الذي من أجله كثر غريب حديث رسول الله ﷺ

إن الذي قدمناه من ذكر جَوامع كلامِه ، وفصَّلناه من ضروب بيانه يكفي سبباً لكثرة ما يُوجَد من الغريب في حديثه ، ثم إنه ﷺ بُعِثَ مُبلِّغاً ومعلماً ، فهو لا يزال في كل مقامٍ يقُومه ، وموطن يَشْهَدُه ، يأمر بمعروف ، وينهَى عن مُنكر ، ويَشْرَع في حادثة ، ويُفْتي في نازلة ، والأسماعُ إليه مُصغية ، والقلوبُ لما يرد عليها من قوله واعِية ، وقد تختلف عنها عباراتُه ، ويتكرر فيها بيانُه ، ليكونَ أوقعَ للسامعين ، وأقربَ إلى فَهْم مَنْ كان منهم أقلَّ فِقهاً ، وأقربَ بالإسلام عهداً ، وأولو الحفْظ والإتقان ، من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعاً ، ويَستوفُونَها حفظاً ، ويُؤدُّونَها على اختلاف جهاتها ، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدة ألفاظ ، تحتها معنى واحد ، وذلك كقوله : « الولد للفراش ، وللعاهر الحَجَرُ » (١) ، وفي رواية أخرى : « وللعاهر الإثْلِب » (٢) ، وقد مرَّ بمسامعي ولم يثبت عندي : « وللعاهر الكِثْكِث » .

وقد يتكلم ﷺ في بعض النوازل ، وبحضرته أخلاط من الناس ، قبائلُهُم شتّى ، ولغاتهم مختلفة ، ومراتِبُهم في الحفظ والإتقان غير متساوية ، وليس كلُّهم يتيسَّر لضبط اللفظ وحَصْره ، أو يتعمَّد لحفظه ووعْيه ، وإنما يستدرك المراد بالفحوى ، ويتعلق منه بالمعنى ، ثم يؤديه

---

(١) أخرجه البخاري ٤/٤ ، ومسلم ٢/ ١٠٨٠ .

(٢) رواه أحمد ٢/ ١٧٩ ، ٢٠٧ من حديث ابن عمر .

بلغته ، ويعبِّرُ عنه بلسان قبيلته ، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انْشَعَبَت طُرُقُه عِدَّةُ ألفاظ مختلفة مُوجَبُها شيء واحد ، وهذا كما يُروَى : « أنَّ رجلاً كانَ يُهدي إلى رسولِ الله كلَّ عام راوية خمرٍ ، فأهداها عامَ حُرِّمَت ، فقال : إنَّها حُرِّمَت ، فاستأذنَه في بَيْعِها ، فقال له : إن الذي حرَّم شُربَها حرَّم بيعها ، قال : فما أصنع بها ؟ قال : سُنَّها في البَطْحاء ، قال : فَسَنَّها » ، وجاء في رواية أخرى : فَهَتَّها » ، وفي رواية أخرى : « فَبَعَّها » ، والمعنى واحد (١) .

وبلغني أن أبا عبيد القاسم بن سلام مكَثَ في تصنيف كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث ، والناسُ إذ ذاك متوافرون ، والروضةُ أُنُف ، والحَوضُ ملآن ، ثم قد غادر الكثيرَ منه لِمَنْ بعده ، ثم سَعَى له أبو محمد سعْيَ الجواد ، إذا استولى على الأمَد (٢) ، فأسْأَرَ القَدْرَ الذي جَمَعْناه في كتابنا هذا ، وقد بَقِي من وراء ذلك أحاديثُ ذات عَدَدٍ لم أتيسَّر لتفسيرها ، تَرَكْتُها ليَفْتَحها الله على مَنْ يشاء من عباده ، ولكل وقت قوم ، ولكل نَشْءٍ علم ، قال الله تعالى : ﴿ وإنْ من شيءٍ إلا عندنا خَزَائِنُه وما نُنَزِّلُه إلا بِقَدَرٍ معلوم ﴾(٣) (٤) .

---

(١) الفائق ٣/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وجاء فيه الثلاثة ـ يعني : السَّنّ ، والهَتّ ، والبَعّ ـ في معنى الصَّبّ ، إلا أن السَّنّ في سهولة ، والهَتّ في تتابع ، والبَعّ في سَعَة وكثرة ، وروي بالثاء : أي ثلفها ، من ثَعَّ يَثِع ، إذا قاء .

(٢) يشير إلى قول النابغة : « سبق الجواد إذا استولى على الأمد » ، وأبو محمد هو ابن قتيبة ، وجاء في اللسان (أمد) : أمد الخيل في الرهان : مدافعها في السباق ومنتهى غاياتها التي تسبق إليه .

(٣) سورة الحجر : ٢١ .

(٤) غريب الحديث للخطابي ١/ ١٥ .

ب. نصوص من مصادر فقه اللغة النظري

النص الأول

باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني

من كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني [١]

كتاب الخصائص

يعد كتاب الخصائص من أنضج المؤلفات اللغوية لأبي الفتح بن جني ، إذ ألفه بعد وفاة أستاذه أبي علي الفارسي ، وبعد تصنيفه للعديد من كتبه السابقة ، وقد تناول في هذا الكتاب مباحث لغوية عديدة لم يسبق إليها ، وكانت له فيه نظرات ثاقبة في كثير من المسائل التي عرض لها ، ومن المباحث اللغوية التي تضمنها كتاب الخصائص نجد على سبيل المثال :

- باب القول على اللغة وما هي ؟ .
- باب القول على أصل اللغة آإلهام هي أم اصطلاح ؟ .
- باب القول على الاضطراد والشذوذ .
- باب في مقاييس العربية .
- باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني .
- باب في تدريج اللغة .
- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .
- باب في تركب اللغات .

---

(١) سبق التعريف به عند الحديث عن سر صناعة الإعراب (انظر : ص ؟؟؟) .

- باب اختلاف اللغات وكلها حجة .
- باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين .
- باب في الاشتقاق الأكبر .
- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني .
- باب في شجاعة العربية .
- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى .
- باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية .
- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني - وهو ما سنعرض له هنا .

موضوع النص

يتناول نص « ابن جني » : « إمساس الألفاظ أشباه المعاني » موضوعاً عرض له الفلاسفة منذ عصر سقراط وأفلاطون ، كما تناوله كثير من الأصوليين والفلاسفة وعلماء الكلام ، وتعرف هذه المسألة في الدرس اللغوي بـ « مناسبة الألفاظ لمعانيها » ، وقد اختلف فيها الفلاسفة والعلماء منذ القدم ، حيث ذهب بعضهم إلى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة ذاتية ، بحيث يكون في أصل الوضع تشابه بين جرس الكلمة وما تدل عليه ، وذلك مثل العلاقة الملحوظة بين لفظ الخرير وصوت الماء المعبر به عنه ، وذهب فريق آخر إلى أن هذه العلاقة علاقة عرفية اعتباطية لا يراعى فيها التشابه بين جرس الكلمة وما تدل عليه ، وقد لخص السيوطي رأي العلماء العرب في هذه المسألة عندما قال : « أهل اللغة العربية كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني .. وقد نقل عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ؟ وكان بعض

من يرى رأيه يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل ما مسمى « إزغاغ » ؟ وهو بالفارسية الحجر ، فقال : أرى فيه يبساً شديداً ، وأراه الحجر ، وأنكر الجمهور هذه المقالة وقال : لو ثبت ما قال لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة ، ثم أوضح الفرق بين مذهب جمهور اللغويين ومذهب عباد بأن عباداً يرى العلاقة ذاتية موجبة ، أما هم فلا يرونها كذلك »[1] .

لقد تناول كثير من المحدثين هذه القضية [2] ، واختلفت حولها آراؤهم ، وكان منهم من ذهب إلى أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذان [3] ، وممن ذهب إلى هذا « همبلت » ، و« جسبرسن » ، وقد ذهب فريق آخر على رأسه « دو سوسير » إلى أن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها هي علاقة عرفية اعتباطية ، بمعنى أنه لا يوجد في أصل الوضع إلا ما تعرفت عليه الجماعة اللغوية .

إن المناسبة بين اللفظ والمعنى لا يمكن أن تلاحظها بوضوح إلا في طائفة قليلة من مفردات اللغة هي التي يطلق عليها ألفاظ الأنوماتوبيا Onomatoopeia ، أي الألفاظ التي تحاكي بجرسها أحداثا في الطبيعة أو العالم الخارجي ، وقد أوضح ابن جني أن هذه المناسبة لا تقتصر على دلالة الكلمات ، وإنما تشمل أيضاً ما تتكون منه هذه الكلمات من وحدات وعناصر صرفية ، كما سيتضح من النص .

---

(١) باختصار وتصرف عن المزهر للسيوطي ١/ ٤٥ وما بعدها .
(٢) نقل الدكتور إبراهيم أنيس أقوال المحدثين في كتابه دلالة الألفاظ ص ٦٨ – ٧٤ .
(٣) السابق ص ٦٨ .

النص

باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته .

قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً ، فقالوا : صرّ ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرصر .

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : النقزان ، والغليان ، والغثيان ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ، ومنهاج ما مثلاه ، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير ، نحو : الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة ، ووجدت أيضا « الفعَلَى » في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة ، نحو : البَشَكى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى .

قال رؤبة : « أو بشكَى وخد الظليم النزّ » .

وقال الهذلي :

كأني ورحلي إذا هجرت   على جَمَزَى جازئٍ بالرمال
أو أصحم حام جراميزه   زابية جَيَدَى بالدحال

فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعني باب القلقلة - ، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها ... [1] .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

النص الثاني

باب اختلاف اللغات وكلها حجة

من كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني

موضوع النص

يتناول ابن جني في هذا النص قضيتين أساسيتين من قضايا اللهجات العربية :

الأولى : حجية اللهجات من حيث الاستدلال بها في التقعيد للغة العربية في المجالات النحوية والصرفية والصوتية .

الأخرى : القياس على اللهجات فيما يتعلق بالاستعمال الخاص بهذه اللهجة أو تلك ، سواء من أبنائها أو من غير أبنائها ، اللذين قد يضطرون إلى استخدام اللهجة في النصوص الأدبية من شعر أو نثر .

لقد عرض ابن جني نماذج مختارة من اللهجات سواء أكانت غير ملقبة (ليس لها لقب خاص تعرف به) [١] ، أو كانت ملقبة مثل : الكشكشة ، والعنعنة ، ولم يكن من هدفه حصر هذه اللهجات أو تلك ، وقد اكتفى منها بما يساعده على بحث القضيتين السابقتين ، وذكر من النوع الأول ما يتعلق بإعمال ما ، أو إهمالها بين التميميين (من أهل

---

(١) وذلك كما في لهجة قضاعة المتعلقة بحركة الباء الجارة التي يكسرها عامة العرب ، ولفتحها قضاعة ، وعلى العكس من ذلك فإن قضاعة تكسر اللام الجارة بينما يفتحها سائر العرب ، وقضاعة هذه هي إحدى القبائل القحطانية التي تنتمي إلى الفرع الحميري - فيما يقول ابن خلدون - في تاريخه . انظر : العبر وديوان المبتدأ والخبر ٢ / ٢٤٧ ، وقد نسبها ابن هشام في السيرة ١ / ٧ إلى معد بن عدنان .

نجد) ، والحجازيين ، ويلاحظ هنا نسبة لهجة الإهمال إلى القبيلة ، ولهجة الإعمال إلى الإقليم ، أي إلى الحجاز ، وهذا إما تسامح في العبارة ، وإما لأن الإهمال يتعلق بتميم وحدها دون سائر القبائل النجدية مثل قيس وأسد ، أما الإعمال فيتعلق بكل القبائل التي تقطن منطقة الحجاز ، من القرشيين وغيرهم ، كما ذكر لهجة قضاعة المتعلقة بحركة حرفي الجر : الباء واللام .

وفيما يتعلق باللهجات الملقبة فقد تناول منها ستة هي : العنعنة - الكشكشة - الكسكسة - التضجع - العجرفية - التلتلة .

وشرح معاني هذه الألقاب عدا التضجع والعجرفية [١] ، وقد نسب كل لهجة إلى أصحابها ، مكتفيا بمن أضيفت إليهم اللهجة في النص الذي نقله عن ثعلب ، وغض النظر عن القبائل الأخرى التي نسبت إليها اللهجة في المصادر الأخرى ، كما في الكشكشة على سبيل المثال ، وفيما يلي نص ابن جني :

---

(١) وقد حاولنا تفسير هاتين اللهجتين في تعليقنا على شرح النص .

النص

باب اختلاف اللغات وكلها حجة [١]

اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال « ما » يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها [٢] ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسا بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ، أولا ترى إلى قول النبي ﷺ : « نَزَلَ القُرآن بِسَبْعِ لُغَات كُلُّهَا كافٍ شافٍ » ، هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين .

فأما أن تقل إحداهما جدا ، أو تكثر الأخرى جدا ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا ، ألا تراك لا تقول : مررت بِكَ ولا المال لِك ، قياسا على قول قضاعة : المال لِه ومررت بِه ، ولا تقول : أكرمتكِش (ولا أكرمتكس) قياسا على لغة من قال : مررت بكِش [٣] ، وعجبت منكِس .

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن [٤] عن أبي العباس أحمد بن

---

(١) الخصائص ١/ ١٠ - ١٢ .

(٢) الرسل : القطيع من كل شيء ، والرسيلة : ما اندرج في الرسل ، والمراد بالرسيلة هنا : اللهجة المماثلة للهجة أخرى في قوة القياس .

(٣) يشير هنا إلى اللهجة الملقبة بالكشكشة ، وسوف يشرح المراد منها - من وجهة نظره - فيما نقله عن ثعلب بعد قليل .

(٤) لعل المقصود هنا هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بـ « ابن السراج » المتوفى =

يحيى ثعلب ، قال : ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجع قيس ، وعجرفية ضبة ، وتلتلة بهراء ، فأما عنعنة تميم فإن تميما تقول في موضع « أنَّ » : عَنَّ ، تقول : عَنَّ عبد الله قائم ، وأنشد ذو الرمة (عبد الملك) :

« أعَنْ ترسمت من خرقاء منزلة »

وقال الأصمعي : سمعت ابن هرمة ينشد هارون (الرشيد) :

أعَنْ تغنت على ساق مطوقة

ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد (١)

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون : تعلمون وتفعلون وتصنعون ،

== ٣١٦هـ ، وأبو بكر محمد ابن الحسن المعروف بابن دريد صاحب الجمهرة المتوفى ٣٢٣هـ ، وكلاهما من أساتذة أبي علي الفارسي ، أستاذ ابن جني ، ولما كانت وفاة ابن جني سنة ٣٩٢هـ فليس من المتصور أن يكون أحدهما قد حدث ابن جني مباشرة ، والأقرب للصواب أن يكون تصحيف قد لحق بالعبارة ، وصوابها : حدثنا عن أبي بكر .

(١) تشير عبارة ابن جني واستشهاداته إلى أن العنعنة تقتصر على إبدال همزة « أنَّ » (المثقلة) ، و« أنْ » (المخففة) عينا ، وقد استشهد للحالة الثانية ببيتي ذي الرمة وابن هرمة ، واكتفى بمثال للحالة الأولى نقله عن ثعلب (انظر : المجالس لثعلب ص ٨١) ، وقد أضاف ثعلب فيما يتعلق بابن هرمة : « وكان ابن هرمة ربي في ديار تميم » ، ولم يفسر ثعلب سوى العنعنة والتلتلة ، مما يعني أن تفسير الكشكشة والكسكسة من إضافات ابن جني ، ومن شواهد الحالة الأولى (« أن » المشددة) ما جاء في حديث قيلة : « تحسب عَنِّي نائمة » ، قال ابن الأثير : « أي على لغة تميم يبدلون العين من الهمزة وتسمى العنعنة ، أي تحسب أني نائمة » . انظر نص هذا الحديث وشرحه في : منال الطالب ، شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ٨٩ ، ص ٩٦ ، وانظر في تفسير العنعنة : لغة تميم لضاحي عبد الباقي ص ٩٥ ، واللهجات العربية في التراث ١/ ٣٦٥ ، حيث ذكرت للعنعنة شواهد أخرى عديدة .

بكسر أوائل الحروف ، وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنكِش ، ورأيتكِشْ ، وأعطيتكِشْ ، تفعل هذا في الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين ، وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا : أعطيتكِس ومنكِس وعنكِس ، وهذا الوقف دون الوصل [١] .

فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا ، وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى (وأشيع) منها ، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا وكذا ، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا .

وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب) مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه [٢] .

* * *

---

(١) نسبت الكسكسة أيضا إلى بكر بن وائل ، وإلى ربيعة ، كما نسبت إلى ربيعة ومضر عامة . انظر : اللهجات العربية في التراث ١/ ٣٦٣ .

(٢) يلاحظ في النص أن ابن جني لم يشرح المراد بالتضجع أو العجرفية ، أما التضجع فلم يرد نص (في المصادر الأخرى) يوضح المراد منه على وجه التحديد ، ولكن يستفاد من معناه اللغوي أن المراد به : التباطؤ والتراخي في الكلام ، والتضجع غير الإضجاع بمعنى الإمالة ؛ لأن الإمالة منسوبة إلى لهجات عديدة أخرى . انظر في ذلك : فصول في فقه العربية ص ١٢٣ .

وأما العجرفية فهي التقعر في الكلام والتشدق فيه ، ولم ينقل إلينا من الأمثلة ما يوضح المراد بعجرفية ضبة على وجه التحديد ، وقد عزيت هذه العجرفية أيضا لقبيلة قيس . انظر في ذلك : اللهجات العربية في التراث ١/ ٣٨٠ .

النص الثالث

باب القول في اختلاف لغات العرب

من كتاب « الصاحبي في فقه اللغة »

لأبي الحسين أحمد بن فارس [١]

كتاب الصاحبي في فقه اللغة

يقول ابن فارس : « وإنما عنونته بهذا الاسم لأنني لما ألفته أودعته خزانة الصاحب (ابن عباد) » تجملا بذلك وتحسنا ، وقد تضمن ما عده ابن فارس أصلا لعلم العربية ، يقول رحمه الله تعالى : « إن لعلم العرب أصلا وفرعا ، أما الأصل فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل ، وفرس ، وطويل ، وقصير ، وأما الفرع القول موضوع اللغة وأوليتها ومنشأها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان حقيقة ومجازا » [٢] ، وقد تناول ابن فارس في هذا الكتاب كثيرا من القضايا التي تعني بالفصحى واللهجات ، منها على سبيل المثال :

١ ـ باب القول على لغة العرب : أتوقيف أم اصطلاح ؟ .

٢ ـ باب القول في لغة العرب ، وهل يجوز أن يحاط بها ؟ .

٣ ـ باب القول في أفصح العرب .

٤ ـ باب اللغات المذمومة .

٥ ـ باب القول في اللغة التي نزل بها القرآن .

٦ ـ باب القول في مأخذ اللغة .

---

(١) سبق التعريف بابن فارس عند الحديث عن معجمه مقاييس اللغة ص ٩٩ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٦ .

٧ ـ باب القول على لغة العرب ، هل لها قياس ؟ .
٨ ـ باب القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها .
٩ ـ باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق .
١٠ ـ باب القول في اختلاف لغات العرب ، وهو الذي اقتبسناه هنا .
١١ ـ باب ذكر ما اختصت به العرب (في لغتها) .
١٢ ـ باب الأسباب الإسلامية (ويعني بالتطور اللغوي لدلالات الألفاظ في عصر النبوة) .

موضوع النص

يتناول النص الذي بين أيدينا أوجه الاختلاف في اللهجات العربية ، ولهذا المبحث أهمية خاصة ، نظرا لارتباط تلك الأوجه بأنواع الاختلاف في القراءات القرآنية ، وبالأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم .

إن النظرة الفاحصة لما تناوله النص توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الاختلاف بين لهجات العرب يتسع ليشمل المستويات الصوتية والصرفية [١] والنحوية [٢] والدلالية [٣] ، وقد ذكر ابن فارس للمستويات الثلاثة الأخيرة مثالا واحداً ، أو مثالين ، أما ما يتعلق بالمستوى الصوتي ـ وهو الوجه الأهم ـ فقد ذكر له أمثلة عديدة يتعلق بعضها بالحروف قلبا وإبدالا ، فكا وإدغاما ، حذفا وإثباتا ، وبعضها

---

(١) من أمثلة الاختلاف على المستوى الصرفي الوجهين ١٠ ، ١٣ .
(٢) من أمثلة الاختلاف على هذا المستوى الوجه الثاني عشر .
(٣) من أمثلة ذلك الاختلاف على المستوى الدلالي الوجه السابع عشر .

بالحركات تفخيما وإمالة ، قصرا ومدا ... إلخ ، وإن دل هذا على شيء ، فعلى أن معظم جوانب الاختلاف تتعلق بالناحية الصوتية .

ويلاحظ أيضا أن ابن فارس لم يتناول كل أوجه الاختلاف في اللهجات العربية ، فلم يتحدث مثلا عن الإشمام (المضارعة) ، وهو من الظواهر المهمة التي تَعْرِض في لهجات عديدة من القبائل ، كما لم يتحدث عن اختلاف القبائل العربية فيما يتعلق بتعدد الألفاظ واتفاق المعنى (ظاهرة الترادف) ، وعندما تحدث عن الاشتراك اللفظي (أي اتفاق اللفظ واختلاف المعنى) ، اقتصر على نوع منه فقط وهو اختلاف التضاد .

* * *

النص

باب القول في اختلاف لغات العرب

اختلاف لغات العرب من وجوه :

١ ـ الاختلاف في الحركات كقولنا : « نَسْتَعِينُ » و« نِسْتَعِينُ » بفتح النون وكسرها ، قال « الفراء » : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون .

٢ ـ الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : « مَعَكُمْ » و« مَعْكُمْ » ، أنشد الفراء :

ومن يتق فإن الله مَعْهُ ورزق الله مؤتاب وغاد

٣ ـ الاختلاف في إبدال الحروف ، نحو : « أولئك » و« أولالك » أنشد الفراء :

أولالِك قومي لم يكونوا أشابة [١]

وهل يعظ الضليل إلا أولالكا ؟

ومنها قولهم : « أنَّ زيدا » و« عَنَّ زيدا » [٢] .

٤ ـ ومن ذلك : الاختلاف في الهمز والتليين ، نحو : « مستهزئون » و« مستهزون » .

٥ ـ ومنها : الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو : « صاعقة » و« صاقعة » .

---

(١) الأشابة : جمع أشائب : أخلاط الناس ، والأشابة أيضا : الكسب المشوب بالحرام .

(٢) يشير ذلك إلى ما يعرف بالعنعنة .

٦ ـ ومنها : الاختلاف في الحذف والإثبات ، نحو : « استحييت » و« استحيت » ، و« صددت » و« أصددت » .

٧ ـ ومنها : الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفا معتلا ، نحو : « أمّا زيد » و« أيْما زيد » (١) .

٨ ـ ومنها : الاختلاف في الإمالة (٢) والتفخيم في مثل : « قضى » و« رمى » ، فبعضهم يفخم وبعضهم يميل .

٩ ـ ومنها : الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله ، فمنهم من يكسر الأول ، ومنهم من يضم ، فيقولون : « اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ » و« اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ » (٣) .

١٠ ـ الاختلاف في التذكير والتأنيث (٤) ، فإن من العرب من يقول : «هذه البقر » ، ومنهم من يقول : « هذا البقر » و« هذه النخيل » و« هذا النخيل » .

١١ ـ الاختلاف في الإدغام نحو : « مهتدون » و« مُهَدُّون » .

١٢ ـ الاختلاف في الإعراب ، نحو : « ما زيد قائماً » و« ما زيد قائم » و« إن هذين » و« إن هذان » (٥) ، وهي بالألف لغة لـ « بني

---

(١) يشير ابن فارس بذلك إلى اختلاف لغات العرب فيما يتعلق بتحقيق المخالفة في الصوامت ، وذلك كراهية لتوالي الأمثال .

(٢) الإمالة عند القراء : وهي الانتحاء بالألف نحو الكسرة ، وبالفتحة نحو الياء .

(٣) يشير ابن فارس بذلك إلى اختلاف اللهجات العربية فيما يتعلق بظاهرة التخلص من التقاء الساكنين .

(٤) يشير ابن فارس بذلك إلى اختلاف اللهجات العربية فيما يتعلق بالمعاني الصرفية ، بينما يشير في الوجه الثالث عشر إلى اختلاف الصور الصرفية .

(٥) يشير ابن فارس بذلك إلى اختلاف اللهجات العربية فيما يتعلق باختلاف ==

الحارث بن كعب » ، يقولون لكل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك [١] ، وينشدون :

تزود منا بين أذناه ضربة   دعته إلى هابي التراب عقيم

١٣ - الاختلاف في صورة الجمع ، نحو : « أَسْرَى » و« أُسَارَى ».

١٤ - الاختلاف في التحقيق والاختلاس ، نحو : « يَأْمُرُكُمْ » و« يَأْمُرْكُمْ » ، و« عُفِيَ لَهُ » [٢] و« عَفَى لَهْ » .

١٥ - الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث ، مثل : « هَـٰذِهِ أُمَّهْ » و« هذه أُمَّتْ » [٣] .

١٦ - الاختلاف في الزيادة ، نحو : « أَنْظُرُ » و« أَنْظُورُ » ، أنشد الفراء :

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور [٤]

وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها ، لكن هذا موضع اختصار ، وهي وإن كانت لقوم دون قوم ، فإنها لما انتشرت تعاورها كل .

= علامات الإعراب من ناحية ، واختلاف الإعراب ولزوم حالة إعرابية واحدة من ناحية أخرى .

(١) يعني ابن فارس هنا أن قبيلة بني الحارث بن كعب قد اكتفت في قلب الياء ألفا بأحد جزئي العلة ، أي تحركها وانفتاح ما قبلها ، أما سائر العرب فإنهم يشترطون تحريك الياء وفتح ما قبلها .

(٢) انظر في ذلك : اختلاس حركة الإعراب (أو البناء) وتحقيقها ص ١٤٨ .

(٣) يتعلق الاختلاف هنا بنوع من الإبدال خاص بالوقف على تاء التأنيث .

(٤) موضع الشاهد كلمة أنظور ، حيث مد ضمة الظاء فصارت واوا .

١٧ - ومن الاختلاف : اختلاف التضادّ ، وذلك قول « حمير » للقائم : « ثِبْ » ، أي : أقعد .

فحدثنا علي إبراهيم القطان عن المفسر القتبي عن إبراهيم بن مسلم عن الزبير عن ظمياء بنت عبد العزيز بن موألة قالت : حدثني أبي عن جدي (أموألة) أن « عامر بن الطفيل » [١] قدم على رسول الله ﷺ ، فوثبه وسادة ، يريد فرشه إياه وأجلسه عليه .

والوثاب : الفراش بلغة حمير ، قال : وهم يسمون الملك إذا كان لا يغزو « موثبان » ، يريدون أن يطيل الجلوس ولا يغزو ، ويقولون للرجل : « ثِب » ، أي : اجلس .

* * *

(١) عامر بن الطفيل : شاعر جاهلي (١٤هـ / ٦٣٥م) ، وهو من فرسان العرب ، قدم على النبي في أواخر حياته ، له ديوان شعر جمعه أبو بكر بن الأنباري .

النص الرابع

من كتاب « الصاحبي في فقه اللغة »
لأبي الحسين أحمد بن فارس

معاني الكلام

يتناول النص الذي اخترناه هنا نوعا مهما من أنواع المعاني الوظيفية للتراكيب ، أو ما يسمى « دلالات الأساليب » ، وهذا النوع من الدلالة يشكل وفقا لأحدث ما توصل إليه المحدثون في علم الدلالة جزءا مهما يعد قسيما لدلالة الألفاظ المفردة ، فقد جاء تعريف « يانسن » لعلم الدلالة Semantics أنه ذلك العلم الذي يبحث في معاني الكلمات وأجزاء الجمل والجمل [١] ، وإذا كانت النصوص التي تناولناها فيما سبق تتناول المفردات من حيث علاقتها بمعانيها الوضعية من حيث هي ألفاظ مفردة ، فإن النص الذي نقلناه عن ابن فارس هنا يتناول علاقة الأسلوب أو الكلام بمعناه المراد ، وهو معنى يفاد من جملة الكلام مضافا إليه السياقات التي ورد فيها هذا الكلام .

والمراد بالكلام هنا الجملة أو الأسلوب [٢] ، وبالمعنى الدلالة التركيبية التي هي مقصود المتكلم من الأسلوب بأسره ، وإذا كان الاشتراك أو تعدد المعنى للفظ الواحد قد أقره جميع اللغويين بشهادة الواقع اللغوي ، فإن هذا الاشتراك يوجد أيضا في الأساليب ، فأسلوب

---

(١) انظر هذا التعريف في : Handbuch der Linguistik; S. 372 .

(٢) ممن أطلق مصطلح « الكلام » وأراد به الجملة أو الأسلوب : ابن جني في الخصائص ١ / ١٧ ، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ .

الخبـر مثلا يقصـد منه في الأصل إفادة المخاطب بأمـر من الأمور ، ولكنه قد يخرج ـ كأسلوب ـ عن هذا المعنى إلى معانٍ أخر عديدة في السياقات المختلفة ، مثل النهي والتعظيم والدعاء والأمر ... إلخ .

إن تعدد الدلالة الأسلوبية لم يقتصر بحثها على فقهاء اللغة العرب ، وإنما تناولها أيضا علماء أصول الفقه (خاصة فيما يتعلق بأسلوبي الأمر والنهي) [١] ، وعلماء البلاغة نظرا لارتباط ذلك بمطابقة الكلام لمقتضى الحال [٢] ، كما تناولها أيضا مؤلفوا علوم القرآن الكريم ، نظراً لاشتمال الأساليب القرآنية على العديد من المعاني لهذا الأسلوب أو ذلك ، وقد أوصل السيوطي في الإتقان معاني أسلوب الاستفهام (= الاستخبار عند ابن فارس) إلى اثنين وثلاثين معنى [٣] ، ولا يتحدد المعنى المقصود إلا من خلال السياق سواء أكان لغويا أو خارجيا [٤] .

* * *

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب التمهيد في أصول الفقه لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي ١/ ٥٠ وما بعدها .

(٢) انظر في ذلك : مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٣٣ (ضمن مباحث علم المعاني) .

(٣) انظر هذه المعاني في : الإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٧٦ .

(٤) انظر في أنواع السياق : كتابنا « دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث » ص ٥٦ .

النص

باب معاني الكلام

وهي عند بعض أهل العلم عشرة : خبرٌ ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ودُعاء ، وطَلَب ، وعَرْض ، وتحضيض ، وتمنٍّ ، وتعجّبٌ .

فهذا :

« بابُ الخبر »

أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثرَ من أنّه إعلامٌ ، تقول : « خبرتُه ، أخْبرْته » ، والخبر هو العلم .

وأهل النظر يقولون : الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم ، نحو : « قام زيد » ، و« يقوم زيد » ، و« قائم زيد » ، ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً ، فالواجب قولنا : « النار مُحرقة » ، والجائز قولنا : « لقي زيد عمراً » ، والممتنع قولنا : « حملت الجبَل » .

والمعاني التي يحتملها لفظ « الخبر » كثيرة ، فمنها : « التعجب » نحو : « ما أحسن زيداً » ، و« التمني » نحو : « وددتُكَ عندنا » ، و« الإنكار » : « ما له عليَّ حق » ، و« النفي » : « لا بأسَ عليك » ، و« الأمر » نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ والمطلَّقات يتربَّصْنَ ﴾[١] ، و« النهي » نحو قوله : ﴿ لا يَمَسُّهُ إلاّ المطهَّرون ﴾[٢] ، و« التعظيم » نحو : « سبحان الله » ، و« الدعاء » نحو : « عفا الله عنه » ، و« الوعد » نحو قوله جلّ

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة الواقعة : الآية ٧٩ .

وعزّ : ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق ﴾ (١) ، و« الوعيد » نحو قوله : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا ﴾ ، و« الإنكار والتبكيت » نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ ذُقْ إنك أنتَ العزيز الكريم ﴾ .

وربّما كان اللفظُ خبراً والمعنى شرطٌ وجزاء ، نحو قوله : ﴿ إنّا كاشفو العذاب قليلاً إنكم عائدون ﴾ فظاهره خبر ، والمعنى : إنّا إن نكشف عنكم العذاب تعودوا ، ومثله : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ، المعنى : مَن طلّق امرأته مرتين فليُمسِكها بعدهما بمعروف أو يسرّحها بإحسان .

والذي ذكرناه في قوله جلّ ثناؤه : ﴿ ذُقْ إنك أنت العزيز الكريم ﴾ (٢) فهو تبكيت .

ويكون اللفظ خَبَراً ، والمعنى دعاء وطلب وقد مَرّ في الجملة ، ونحو : ﴿ إيّاك نعبُد وإياكَ نستعين ﴾ (٣) معناه : فأعنّا على عبادتك ، ويقول القائل : « أستغفر الله » ، والمعنى : اغفِرْ ، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ ولا تثريبَ عليكم اليومَ يغفِرُ الله لكم ﴾ .

« باب الاستخبار »

الاستخبارُ : طلب خُبْر ما ليس عند المستخبِر ، وهو الاستفهام .

وذكرَ ناس أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق ، قالوا : وذلك أن أولى الحالين الاستخبار ، لأنك تستخبر فتجابُ بشي ، فربّما فهمته وربّما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانيةً فأنت مستفهم ، تقول : أفهمْني ما قلته

---

(١) سورة السجدة : الآية ٥٣ .
(٢) سورة الدخان : الآية ٤٩ .
(٣) سورة الفاتحة : الآية ٤ .

لي ، قالوا : والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصَف بالخُبْر ولا يوصف بالفهم .

وجملة باب الاستخبار أن يكون ظاهره موافقاً لباطنه ، كسؤالك عمّا لا تعلمه ، فتقول : « ما عندك ؟ » و« من رأيتَ ؟ » .

ويكون استخباراً ، في اللفظ ، والمعنى تعجب ، نحو : « ما أصحاب المَيْمَنَة » ، وقد يسمى هذا تفخيما ، ومنه قوله : ﴿ ماذا يستعجِل منه المجرمون ﴾ (١) تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه .

ويكون استخباراً والمعنى توبيخ ، نحو : ﴿ أذهبتم طيباتكم ﴾ ، ومنه قوله :

أَغَرَرْتني وزَعمت أنك لابِنٌ بالصَيف تامرْ ؟

ويكون اللفظ استخباراً ، والمعنى تفجّع ، نحو : ﴿ ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ﴾ (٢) .

ويكون استخباراً ، والمعنى تبكيت ، نحو : ﴿ أأنت قلت للناس ﴾ تبكيتٌ للنصارى فيما ادعوه .

ويكون استخباراً ، والمعنى تقرير ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ ألست بربكم ﴾ .

ويكون استخباراً ، والمعنى تسوية ، نحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ (٣) .

---

(١) سورة يونس : الآية ٥٠ .

(٢) سورة الكهف : الآية ٥٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ ، وأيضا سورة يس : الآية ١٠ .

ويكون استخباراً ، والمعنى استرشاد ، نحو : ﴿ أتجعل فيها من يُفسد فيها ﴾ (١) .

ويكون استخباراً ، والمعنى إنكار نحو : ﴿ أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾ ، ومنه قول القائل :

وتقولُ عزَّةُ قد مَلِلتَ ، فقل لها :
أيَمَلُّ شيءٌ نفسَــه فــأمَلَّهـا ؟

ويكون اللفظ استخباراً ، والمعنى عَرْض ، كقولك : « ألا تنزل » .

ويكون استخباراً ، والمعنى تَحْضيض ، نحو قولك : « هَلّاً خيراً من ذلك » ، و :

بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المقنَّعا

ويكون استخباراً والمراد به الإفهام ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وما تلك بيمينك ﴾ (٢) قد علم الله أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام ، فأعلمه مِن حالها ما لم يعلمه .

ويكون استخباراً ، والمعنى تكثير ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾ (٣) ، و﴿ كأيّنْ من قرية ﴾ .

ويكون استخباراً ، والمعنى نفي ، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ فمن يَهدي من أضلَّ اللهُ ﴾ (٤) فظاهره استخبار ، والمعنى : لا هاديَ لمن أضلَّ اللهُ ،

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧ .
(٢) سورة طه : الآية ١٧ .
(٣) سورة الأعراف : الآية ٣ .
(٤) سورة الروم : الآية ٢٩ .

والدليل على ذلك قوله في العطف عليه : ﴿ وما لهم من ناصرين ﴾ .

ومنه قـوله جل ثناؤه : ﴿ أفأنت تُنقِـذُ مَن في النار ﴾ [(١)] أي لسـتَ منقذَهم .

وقد يكونُ اللفظ اسـتخباراً ، والمعنى إخبار وتحقيق ، نحـو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدّهر ﴾[(٢)] ، قالوا : معناه : قد أتى .

ويكون بلفظ الاستخبار ، والمعنى تعجّـب ، كقوله جـلّ ثـناؤه : ﴿ عمّ يَتَسَـاءلُون ﴾ [(٣)] ، و﴿ لأيّ يوم أُجّلَتْ ﴾ [(٤)] ، ومِن دقـيق باب الاستفهام أن يوضَع في الشرط وهو في الحقيقة للجزاء ، وذلك قول القائل : « إن أكـرمتُكَ تُكرِمني » ، المعنى : أتكرمني إن أكرمـتُك ؟ ، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ أفـإن متَّ فهم الخـالدون ﴾ [(٥)] ، تأويل الكلام : أفـهم الخالدون إن متّ ؟ ، ومـثله : ﴿ أفإن مات أو قـتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ [(٦)] ، تأويله : أفتنقلبون على أعقابكم إنْ مات ؟ .

وربّما حَذفت العربُ ألف الاستفهام ، من ذلك قول الهُذَليّ :

رَفَـوْنِي وقـالوا : يا خـويـلدُ لم ترُعْ
فقلت ـ وأنكرتُ الوجوهَ ـ همُ همُ ؟

---

(١) سورة البقرة : الآية ٣٠ .
(٢) سورة الإنسان : الآية ١ .
(٣) سورة النبأ : الآية ١ .
(٤) سورة المرسلات : الآية ١٢ .
(٥) سورة الأنبياء : الآية ٣٤ .
(٦) سورة آل عمران : الآية ١٤٤ .

أراد : أهم ؟ .

وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله جلّ ثناؤه في قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿ هذا ربي ﴾ ، أي : أهذا ربي ؟ .

« باب الأمر »

الأمر عند العرب : ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصياً ، ويكون بلفظ « افعلْ » و« ليفعلْ » ، نحو : ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ ، ونحو قوله : ﴿ وليحكمْ أهلُ الإنجيل ﴾ (١) .

فأما المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فأن يكون أمراً ، والمعنى مسألة ، نحو قولك : « اللهم اغفر لي » .

ويكون أمراً ، والمعنى وعيد ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ فتمتعوا فسوف تعلمون ﴾ (٢) ، ومثله قوله جلّ ثناؤه : ﴿ اعمَلُوا ما شئتم ﴾ .

وقد جاء في الحديث : « إذا لم تَستحي فاصنَعْ ما شئت » ، أي : إن الله جل ثناؤه مجازيك .

ويكون اللفظ أمراً ، والمعنى تسليم ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ فاقضِ ما أنتَ قاض ﴾ (٣) .

ويكون أمراً ، والمعنى تكوين ، نحو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ كونوا قِرَدَةً خاسئين ﴾ (٤) ، وهذا لا يجوز أن يكون إلا من الله جلّ ثناؤه .

---

(١) سورة المائدة : الآية ٥٠ .
(٢) سورة النحل : الآية ٥٥ .
(٣) سورة طه : الآية ٧٢ .
(٤) سورة البقرة : الآية ٦٥ .

ويكون أمراً ، وهو ندْب ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ فانْتَشِرُوا في الأرض ﴾ (١) .

ويكون أمراً ، وهو تعجيز ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ فانْفُذوا لا تنفُذون إلا بسلطان ﴾ (٢) .

ويكون أمراً ، وهو تعجب ، نحو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ أسْمِعْ بهم ﴾ .

ويكون أمراً ، وهو تمنٍّ ، تقول لِشَخص تراه : « كُنْ فلاناً » .

ويكون أمراً ، وهو واجب ، في أمر الله جل ثناؤه : ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ .

ويكون اللفظ أمراً ، والمعنى تلهيفٌ وتحسير ، كقول القائل : « متْ بغَيْظِكَ » ، و« مُتْ بِدائِكَ » ، وفي كتاب الله جلّ ثناؤه : ﴿ قل موتوا بغَيْظكم ﴾ (٣) .

ويكون أمراً ، والمعنى خَبَر ، كقوله جلّ ثناؤه : ﴿ فلْيَضْحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ﴾ (٤) ، المعنى : أنهم سيضحكون قليلاً ويبكون كثيراً .

فإن قال القائل : فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه ؟ قيل له : أمّا العرب فليس يُحفظُ عنهم في ذلك شيء ، غير أن العادة بأنّ من أمر خادمه بسقية ماءٌ فلم يفعل ، أنّ خادمه عاصٍ ، وأن الآخر مَعْصيّ .

وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلّم ، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي .

---

(١) سورة الجمعة : الآية ١٠ .
(٢) سورة الرحمن : الآية ٣٣ .
(٣) سورة آل عمران : الآية ١١٩ .
(٤) سورة التوبة : الآية ٨٢ .

ج. من مصادر فقه اللغة الجامعة بين الجانبين العملي والنظري

النص الأول
من كتاب: «فقه اللغة وسر العربية»
لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)

أبو منصور الثعالبي

هو الإمام عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، من أئمة اللغة والأدب، ولد في نيسابور في منتصف القرن الرابع الهجري، ولقب بالثعالبي؛ لأنه كان فراء يخيط جلود الثعالب ويعملها، ومن ثم نسب إلى صناعته.

وكان - رحمه الله - ذا حافظة واعية، وذاكرة قوية، فعرف بحافظ نيسابور، ولقب بجاحظ زمانه، واشتغل بالأدب والتاريخ واللغة، فنبغ فيها جميعا، وصنف فيها الكتب الكثيرة الممتعة.

قال عنه ابن بسام: «كان راعي تلعات العلم، وجامع أشتات النثر والنظم، رأس المؤلفين في زمانه، والمصنفين بحكم أقرانه ...»، وقال عنه معاصره الباخرزي: «هو جاحظ نيسابور، وزبدة الأحقاب والزهور، لم تر العيون مثله، ولا أنكرت الأعيان فضله ...»، وقال عنه الصفدي: «تصانيفه الأدبية كثيرة للغاية ...».

ومن أهم هذه التصانيف:

١ - يتيمة الدهر (في تراجم شعراء العصر).
٢ - فقه اللغة وسر العربية - والذي اخترنا منه هذا النص -.
٣ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب.

٤ ـ الكناية والتعريض .

٥ ـ المقصور والممدود .

٦ ـ التمثيل والمحاضرة .

وقد عد له الصفدي ما يقرب من الستين كتابا .

كتاب « فقه اللغة وسر العربية »

ألف الثعالبي كتابه هذا لمجلس الأمير السيد أبي الفضل عبيد الله ابن أحمد الميكالي ، وصدره بمقدمة تنم عن حبه الشديد للعرب والعربية، ويتكون الكتاب من قسمين :

القسم الأول : فقه اللغة .

القسم الثاني : سر العربية .

وقد ذكر في القسم الأول ثلاثين بابا ، تضمنت من الفصول ما يناهز الستمائة ، ومن ذلك على سبيل المثال : الباب السابع ، الذي جعل موضوعه في اليبس واللين والرطوبة ، وقد تضمن أربعة فصول وهي :

الأول : في تقسيم الأسماء والأوصاف الواقعة على الأشياء اليابسة .

والثاني : في تفصيل أشياء رطبة .

والثالث : في تفصيل الأسماء والصفات الواقعة في الأشياء اللينة.

والرابع : في تقسيم اللين على ما يوصف به .

وهكذا إلى نهاية الأبواب الثلاثين ، ويلاحظ أنه عقد بابا من فصول خمسة عنون له بـ « ما يجري مجرى الموازنة بين العربية

والفارسية » .

ولا شك أن هذا القسم يدخل في إطار فقه اللغة التطبيقي .

أما القسم الثاني : ويتضمن فصولا تتناول مجاري كلام العرب وسننها ، والاستشهاد بالقرآن الكريم على أكثرها ، وقد قسمها إلى فصول تضمنت مسائل بلاغية ولغوية ، ونحوية عديدة ، بيد أن الجانب اللغوي هو الغالب عليها ، كما سيتضح من خلال النص الذي سنختاره من هذا القسم ، ويغلب على فصول هذا القسم الدراسة النظرية ، مدعومة بآي من الذكر الحكيم ، وشواهد من الشعر العربي القديم .

موضوع النص

يتناول النص الألفاظ التي تدخل الكثرة سمة دلالية يتميز بها عما عداه ، بحيث يعد وضع أحد اللفظين مكان الآخر من الخطأ في فقه اللغة ، فالوثر مثلا : المال الكثير ، وعند اتباع نظرية التحليل الدلالي يمكن أن نرى أن لفظ « الوثر » من الأسماء التي تشير إلى المال وغير المال ، أو إلى المال مطلقا ، أما الكثير فهي الصفة الفارقة التي يتميز بها هذا الوثر عما عداه [١] .

* * *

---

(١) انظر : نظرية التكوين الثلاثي للمعنى في كتابنا : دلالة الألفاظ والمعاجم اللغوية ص ٤٩ .

النص الأول : في الجانب العملي

الباب التاسع : في القلة والكثرة

١ ـ فصل في تفصيل الأشياء الكثيرة

الدَّثْر : المال الكثير .

الغَمْر : الماء الكثير .

المَجْرُ : الجيش الكثير .

العَرْج : الإبل الكثيرة .

الكَلَعَة : الغنم الكثيرة .

الخَشْرم : النحل الكثير .

الدَّيْلَم : النمل الكثير . عن أبي عمرو ، وعن ثعلب ، عن ابن الأعرابي .

الجُفَال : الشعر الكثير .

الغَيطل : الشجر الكثير .

الكَيْسُوم : الحشيش الكثير . عن الليث ، عن الخليل .

الحَشَبْلة : العيال الكثيرة . عن الليث وابن شميل .

الخَير : الأهل والمال الكثير . عن الكسائي .

الكَوْثَر : الغُبار الكثير . عن ابن الأعرابي .

الجَبْل ، والقِبْصُ : الجماعة الكثيرة . عن أبي عمرو والأصمعي .

٢ ـ فصل يناسبه في التقسيم

عن الأئمة

مالٌ لُبَد .

ماء غَدَق .

جَيْشٌ لَجِب .

مَطَرٌ عُبَاب .

فاكهةٌ كثيرة .

٣ ـ فصل يقارب موضوع الباب

أَوْقَرَت الشجرة وأوسقت : إذا كثر حَمْلُها .

أثْرَى الرجل : إذا كثر ماله .

أَيْبَسَت الأرض : إذا كثر يُبسها .

أعشَبَت : إذا كثر عُشْبُها .

أرْاعَت الإبل : إذا كثر أولادها .

٤ ـ فصل في تفصيل الأوصاف بالكثرة

رجل فَرْثار : كثير الكلام .

رجل مِتَرٌّ : كثير النكاح . عن أبي عُبيد .

رجل جُراضِم : كثير الأكل . عن الأصمعي وغيره .

رجل خِضْرِم : كثير العَطِيَّة .

فرسٌ غَمْرٌ وَجَمُوم : كثير الجَرْي .

امرأة نَثُور : كثيرة الأولاد . عن أبي عمرو .

امرأة مِهْزَاق : كثيرة الضحك .

عَيْنٌ ثَرَّةٌ : كثيرة الماء . عن الليث .

بَحْرٌ هَمُوم : كثيرة الماء .

سحابة جَبِير : كثيرة الماء . عن الليث .

شاة دَرُور : كثيرة اللبن .

رجُلٌ لَجوج ولَجُوجة : كثير اللَّجاج .

رجُلٌ مَنُونَةٌ : كثير الامتنان .

رجُلٌ أشْعَر : كثير الشَّعَر .

كَبْشٌ أصْوَف : كثير الصُّوف .

بَعِير أوْبَر : كثير الوبر .

٥ ـ فصل في تفصيل القليل من الأشياء

الثَّمَد والوَشَل : الماء القليل .

الغَبْيَة والبَغْشَة : المطر القليل . عن أبي زيد .

الضَّهْلُ : الماء القليل . عن أبي عمرو .

الحَتْر : العطاء القليل . عن ابن الأعرابي .

الجُهدُ : الشيء القليل يَعيش به المُقِلّ ، من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إلاَّ جُهْدَهُمْ ﴾ .

اللُّمْظة والعُلْقة : الشيء القليل الذي يُتَبَلَّغ به ، وكذلك : الغُفَّة والمُسْكة .

الصُّوَار : القليلُ من المِسك . عن أبي عمرو .

* * *

النص الثاني : في الجانب النظري

عن « القلب ، الأضداد ، الإتباع »

موضوع النص

تناول الثعالبي في هذا النص نوعا خاصا من القلب ، والذي عرف فيما بعد باسم القلب المكاني ، وقد تأثر فيه بابن فارس إلى حد كبير ، وذكر أن هذا القلب يحدث في تغيير الترتيب الأصلي لحروف الكلمة ، كما يحدث - أيضا - في تغيير ترتيبات كلمات الجملة ، ولم يزد في تعليقه على ذلك أن قال : ومن سنن العرب .

وفيما يتعلق بالجزء الثاني من النص وهو « تسمية المتضادين باسم واحد » فقد اكتفى بذكر ثمانية أمثلة .

أما حديثه عن الإتباع ، فقد عرفه بقوله : أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها إشباعا وتوكيدا [1] .

---

(١) يلاحظ هنا أن فارس أفرد للجانب العملي كتابا مخصوصا هو الإتباع والمزاوجة .

النص

فصل في القَلْب

من سنن العرب القَلْبُ في الكلِمة ، وفي القِصّة .

أمّا في الكلِمة : فكقولهم : جَذَبَ وجَبَذَ ، وضَبَّ وبَضَّ ، وبَكَلَ ولبَكَ ، وطَمَسَ وطَسَمَ .

وَأمّا القصّة : فكقول الفرزدق :

... ... كمَا كانَ الزّناءِ فَرِيضَةَ الرّجْمِ

أي كما كان الرّجم فريضة الزّنا ، وكما قال :

وتَشْقَى الرِّماحُ بالضّياطِرَةِ الحمرِ

أي وتَشقى الضياطِرَةُ الحُمْرُ بالرِّماح .

وكما يقال : أدْخلتُ الخاتم في إصْبعي ، وإنما هو إدخالُ الأصْبع في الخاتَم .

وفي القرآن : ﴿ مَا إن مَفَاتِحَهُ لَتَنُوء بِالعُصْبَةِ أولي القُوّة ﴾ ، وإنما العصبة أولُو القُوّة تنوء بالمفاتيح .

فصل في تسمية المتضادين باسم واحد

هي من سنن العرب المشهورة ، كقولهم :

الجَوْنُ : للأبيض ، والأسود .

والقُرُوء : للأطهار ، والحَيْض .

والصَّرِيمُ : للَّيل ، والصُّبح .

والخَيْلولة : للشكّ ، واليقين . قال أبو ذؤيب :

فَبَقِيتُ بعدَهُمُ بعَيْشٍ ناصِبٍ وإخـالُ أنِّيَ لاحِقٌ مُسْتَتْبِعِ

أي : وأتيقَّن .

والنِّدُّ : المثل ، والضدّ ، وفي القرآن : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لله أنْدَادا ﴾ على المعنيَيْن .

والزَّوج : الذكر والأنثى .

والقانع : السـائل ، والذي لا يسأل .

والنَّاهِلُ : العطشـانُ ، والرَّيَّان .

فصل في الإتباع

هو من سُنَن العـرب ، وذلك أن تتبع الكلمة الكـلمة على وزنهـا ورَوِيِّها ، إشباعا وتوكيداً اتِّسَـاعا كقولهم :

جائع نائع ، وسـاغِب لاغب ، وعطشان نطشان ، وصَبّ ضَبّ ، وخراب يباب .

وقد شاركت العرب العجم في هذا الباب .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

الجريسي JERAISY
للكمبيوتر . الطباعة . التصوير
ت : ٣٨٠٣٥٥٦ / ٥٤٣٧٢٤٩ / ٥٩٠٩٠٥٠ القاهرة
محمول : ٠١٠٦٥٣٥٥٤٥ / ٠١٢٣٤٦٤٥٤٤